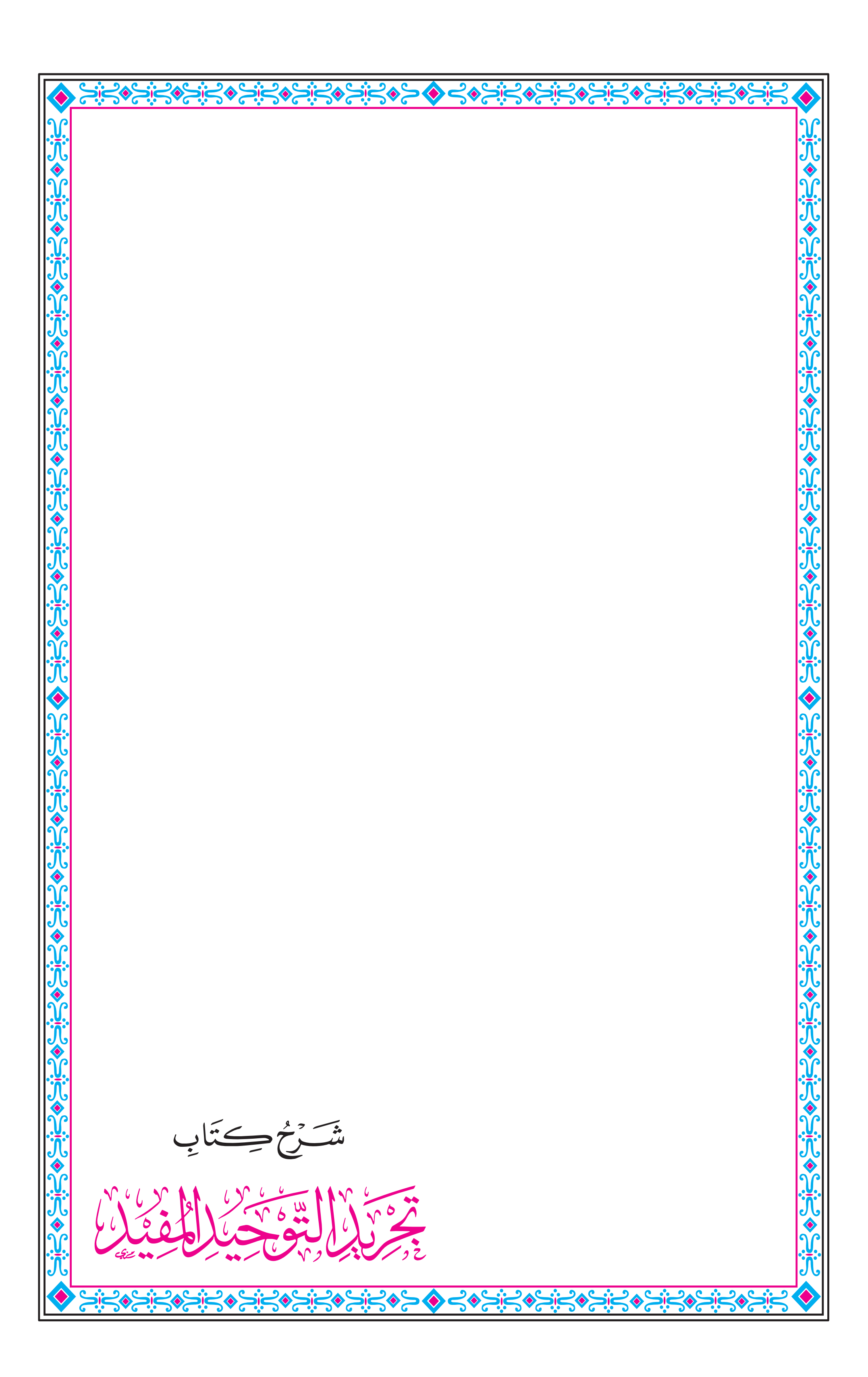


شرح كتاب

تجريد التوحيد المفيد



دارابن الجوزي
للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية:
الدمام-حي الريان-شارع عثمان بن عفان
ت: ٠١٣٨٤٢٨١٤٦-٠١٣٨٤٦٧٥٩٣
٠١٣٨٤١٢١٠٠
ص ب. واصل: ٨١١٤
الرمـز البريـد: ٣٢٢٥٦
الرقم الإضافي: ٤٩٧٣

الرياض - ت: ٠٥٩٢٦٦٢٤٩٥
جوّال: ٠٥٠٣٨٥٧٩٨٨
الأحساء - ت: ٠١٣٥٨٨٣١٢٢
جـدة - ت: ٠١٢٦٠١٠٠٦٣
جوّال: ٠٥٨٣٠١٧٩٥١

لبنان:
بيروت- ت: ٠٣/٨٦٩٦٠٠
فاكس: ٠١/٦٤١٨٠١

مصر:
القاهرة- تلفاكس: ٠٢٤٤٣٤٤٩٧٠
جوّال: ٠١٠٠٦٨٢٣٧٣

aljawzi@hotmail.com
+966503897671
aljawzi
eljawzi
ibnaljawzi.com

ح دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ١٤٤٣هـ
فهرست مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
القاضى، أحمد عبد الرحمن
شرح كتاب تجريد التوحيد المفيد للمقريزي / أحمد عبد الرحمن القاضي ـط١.. ـ الدمام، ١٤٤٣ هـ.
١٧٦ص؛١٧×٢٤ سم
ردمك: ٢ـ٦١ـ٨٣٣٨ـ٦٠٣ـ٩٧٨
١ـ العقيدة الاسلامية أ. العنوان
ديوي ٣٤٠ ١٤٤٣/٦٩٥٠هـ

رقم الإيداع: ١٤٤٣/٦٩٥٠هـ
ردمك: ٢ـ٦١ـ٨٣٣٨ـ٦٠٣ـ٩٧٨

الطبعة الأولى
١٤٤٣هـ

الباركود الدولي: 9786038298244





شَرحُ كِتَابِ

تجريد التوحيد المفيد

لِلإمَامِ أحمد بنِ عليّ المقريزيّ رَحِمَهُ اللَّهُ

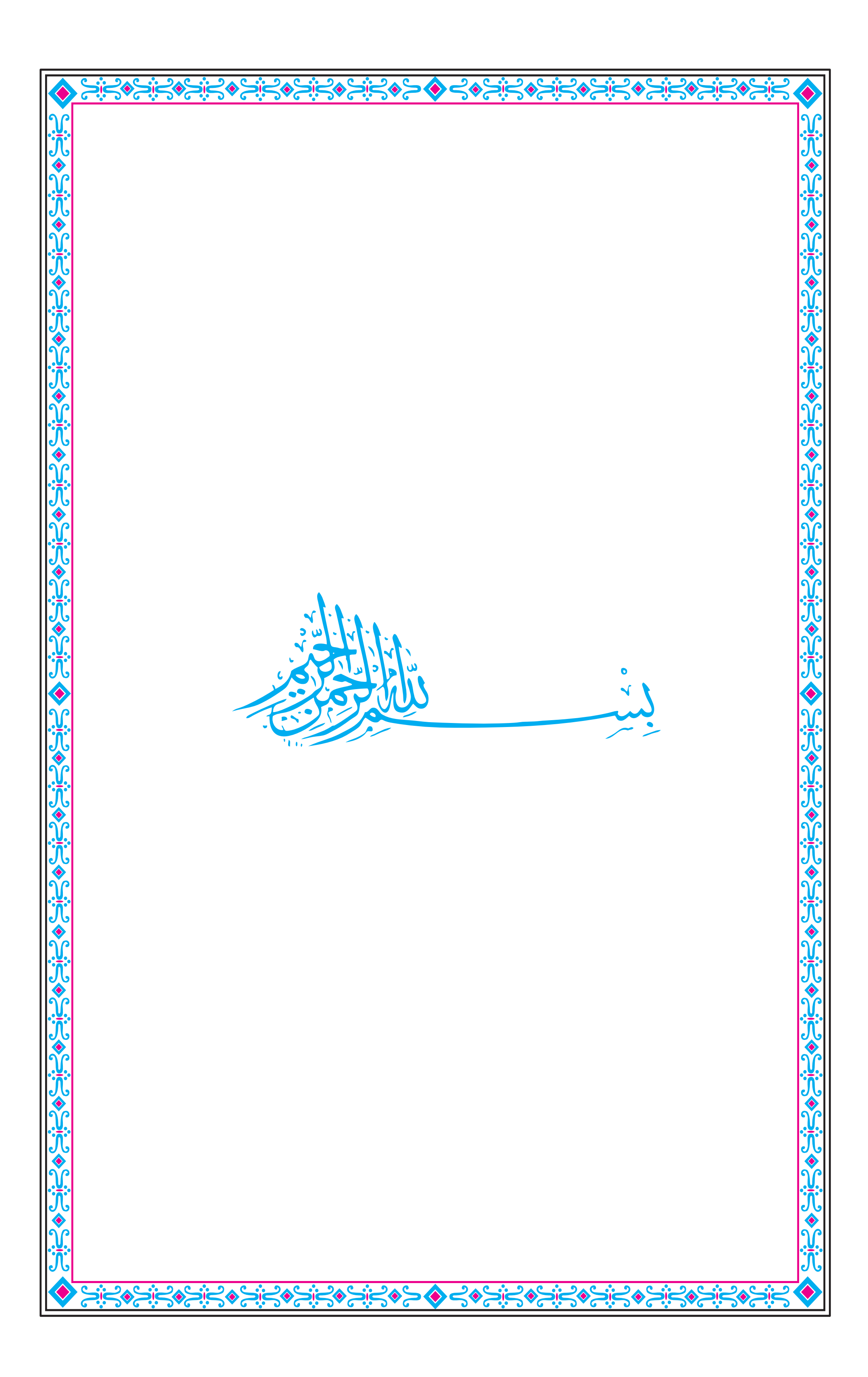
(٧٦٦ ـ ٨٤٥ هـ)

تأليفُ

أ.د. أحمد بن عبد الرحمن بن عثمان القاضي

أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة بجامعة القصيم سابقًا

دار ابن الجوزي


بسم الله الرحمن الرحيم

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة

إن الحمد لله؛ نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد: فقد كان الناس أمةً واحدة على التوحيد، فدب فيهم الشرك، واختلفوا، فبعث الله النبيين، وأنزل معهم الكتب، ليردُّوهم إلى جادة الحق، وتحقيق ما خلقوا لأجله من عبادة الله وتوحيده. قال تعالى: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِۚ وَمَا ٱخۡتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡۖ فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَا ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِ مِنَ ٱلۡحَقِّ بِإِذۡنِهِۦۗ وَٱللَّهُ يَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسۡتَقِيمٍ ﴿٢١٣﴾﴾ [البقرة: ٢١٣].

فلم يزل الله يتعاهد البشرية بإرسال الرسل، بدعوة واحدة؛ هي التوحيد، ونبذ الشرك، كما قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾ [الأنبياء: ٢٥]، حتى آلت النبوة إلى خيرهم وخاتمهم محمد بن عبد الله، عليه أفضل الصلاة والتسليم، فاتبع ملة إبراهيم، وجدد قواعد الدين، وأرسى الحنيفية السمحة، وترك الأمة على البيضاء؛ ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك. قال تعالى: ﴿لَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ وَٱلۡمُشۡرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡبَيِّنَةُ ﴿١﴾ رَسُولٌ مِّنَ ٱللَّهِ يَتۡلُواْ صُحُفًا مُّطَهَّرَةً ﴿٢﴾ فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ ﴿٣﴾﴾ [البينة: ١ ـ ٣].

ثم لم يزل الشيطان يفتل في الذروة والغارب ليستزل الناس عن التوحيد، ويوقعهم في حبائل الشرك والتنديد، بأنواع الحيل، وزخرف القول والعمل، ويجنِّد أولياءه من أهل الأهواء والبدع والغلاة والقبوريين؛ لحرف الناس عن جادة التوحيد، والمهيع الرشيد، فانتصب وُجاهه ورثة الأنبياء، وحفاظ الوحيين، ينفون عن الدين تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، كلما فني منهم جيل، خلفهم جيل من الأبدال المجددين؛ فيعيدون للدين رونقه، ويميطون عن طريقه الأذى.

وقد كان لشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (٦٦١ ـ ٧٢٨هـ)، القِدح المعلى من هذه المنقبة المجيدة، إبان القرنين السابع والثامن، وسار على نهجه ثلة من تلامذته، وعلى رأسهم ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ (٦٩١ ـ ٧٥١هـ)، الذي تشرب علم شيخه، وتضلع منه، ونضّده بقلمه السيال، ومصنفاته البديعة. فكان لهذه المدرسة المباركة الشريفة أثرًا حميدًا على عديد من المشتغلين بالعلوم الشرعية، المتأثرين بموروث المدارس الكلامية، فقد لفتهم لفتة قوية إلى طريقة السلف الصالح، وكشف لهم عوار الطرقية، والمناهج الفلسفية والكلامية.

ومن هؤلاء الموفقين الإمام العلامة المؤرخ المحدث الفقيه أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد بن إبراهيم المقريزي، الشافعي، المصري (٧٦٦ ـ ٨٤٥هـ)، الذي أدرك الأثر الكبير لمدرسة شيخ الإسلام ابن تيمية، ووصف الحالة الدينية للمجتمعات الإسلامية في تلك القرون، فقال مبينًا سبب انتشار مذهب الأشاعرة: (فانتشر مذهب أبي الحسن الأشعريّ في العراق، من نحو سنة ثمانين وثلاثمائة، وانتقل منه إلى الشام، فلما ملك السلطان الملك الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب ديار مصر، كان هو وقاضيه صدر الدين عبد الملك بن عيسى بن درباس المارانيّ، على هذا المذهب، قد نشآ عليه منذ كانا في خدمة السلطان الملك العادل نور الدين محمود بن زنكي بدمشق، وحفظ صلاح الدين في صباه عقيدة ألفها له قطب الدين أبو المعالي مسعود بن محمد بن مسعود النيسابوريّ، وصار يحفظها صغار أولاده، فلذلك، عقدوا الخناصر، وشدّوا البنان على مذهب الأشعريّ، وحملوا في أيام دولتهم كافة

الناس على التزامه، فتمادى الحال على ذلك جميع أيام الملوك من بني أيوب، ثم في أيام مواليهم الملوك من الأتراك، واتفق مع ذلك توجه أبي عبد الله، محمد بن تومرت، أحد رجالات المغرب إلى العراق، وأخذ عن أبي حامد الغزاليّ مذهب الأشعريّ، فلما عاد إلى بلاد المغرب، وقام في المصامدة[(١)] يفقههم ويعلمهم، وضع لهم عقيدة لقفها عنه عامّتهم، ثم مات، فخلفه بعد موته عبد المؤمن بن عليّ القيسيّ، وتلقب بأمير المؤمنين، وغلب على ممالك المغرب، هو وأولاده من بعد مدّة سنين، وتسموا بالموحدين. فلذلك، صارت دولة الموحدين ببلاد المغرب تستبيح دماء من خالف عقيدة ابن تومرت؛ إذ هو عندهم الإمام المعلوم، المهديّ المعصوم، فكم أراقوا بسبب ذلك من دماء خلائق لا يحصيها إلّا الله خالقها ﷻ، كما هو معروف في كتب التاريخ.

فكان هذا هو السبب في اشتهار مذهب الأشعريّ وانتشاره في أمصار الإسلام، بحيث نسي غيره من المذاهب، وجهل حتى لم يبق اليوم مذهب يخالفه، إلّا أن يكون مذهب الحنابلة، أتباع الإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل رضي الله عنه، فإنهم كانوا على ما كان عليه السلف، لا يرون تأويل ما ورد من الصفات، إلى أن كان بعد السبعمائة من سني الهجرة، اشتهر بدمشق وأعمالها تقيّ الدين، أبو العباس، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحرّانيّ، فتصدّى للانتصار لمذهب السلف، وبالغ في الردّ على مذهب الأشاعرة، وصدع بالنكير عليهم، وعلى الرافضة، وعلى الصوفية، فافترق الناس فيه فريقان:

- فريق يقتدي به ويعوّل على أقواله ويعمل برأيه، ويرى أنه شيخ الإسلام، وأجلّ حفاظ أهل الملّة الإسلامية.

- وفريق يبدّعه، ويضلله، ويزري عليه بإثباته الصفات، وينتقد عليه مسائل؛ منها ما له فيه سلف، ومنها ما زعموا أنه خرق فيه الإجماع، ولم

---

(١) قبيلة كبيرة من قبائل البربر في بلاد المغرب.

يكن له فيه سلف. وكانت له ولهم خطوب كثيرة، وحسابه وحسابهم على الله الذي لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء، وله إلى وقتنا هذا عدّة أتباع بالشام وقليل بمصر)[(١)].

ولا ريب أن المقريزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قد تأثر تأثرًا بالغًا بالمدرسة التيمية، وتحرر من أسر الأشعرية؛ بل إنه تلقب بلقب ابن تيمية «تقي الدين»، وتكنى بكنيته «أبو العباس»! ويدل على تأثره بعقيدته، تقريره التالي لمسألة الصفات، فقد قال: (اعلم أن الله تعالى لما بعث من العرب نبيّه محمدًا ﷺ رسولًا إلى الناس جميعًا، وصف لهم ربهم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بما وصف به نفسه الكريمة في كتابه العزيز الذي نزل به على قلبه ﷺ الروح الأمين، وبما أوحى إليه ربه تعالى، فلم يسأله ﷺ أحد من العرب بأسرهم؛ قرويهم وبدويهم عن معنى شيء من ذلك، كما كانوا يسألونه ﷺ عن أمر الصلاة والزكاة والصيام والحج وغير ذلك، مما لله فيه سبحانه أمر ونهي، وكما سألوه ﷺ عن أحوال القيامة والجنة والنار، إذ لو سأله إنسان منهم عن شيء من الصفات الإلٰهية لنقل كما نقلت الأحاديث الواردة عنه ﷺ في أحكام الحلال والحرام، وفي الترغيب والترهيب، وأحوال القيامة والملاحم والفتن، ونحو ذلك مما تضمنته كتب الحديث؛ معاجمها ومسانيدها وجوامعها. ومن أمعن النظر في دواوين الحديث النبويّ، ووقف على الآثار السلفية، علم أنه لم يرد قط من طريق صحيح ولا سقيم عن أحد من الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ على اختلاف طبقاتهم، وكثرة عددهم، أنه سأل رسول الله ﷺ عن معنى شيء مما وصف الربّ سبحانه به نفسه الكريمة في القرآن الكريم، وعلى لسان نبيّه محمد ﷺ؛ بل كلهم فهموا معنى ذلك، وسكتوا عن الكلام في الصفات، نعم، ولا فرّق أحد منهم بين كونها صفة ذات أو صفة فعل، وإنما أثبتوا له تعالى صفات أزلية من العلم والقدرة والحياة والإرادة والسمع والبصر والكلام والجلال والإكرام والجود والإنعام والعز والعظمة، وساقوا الكلام سوقًا واحدًا. وهكذا أثبتوا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ ما أطلقه الله سبحانه على نفسه الكريمة من الوجه واليد ونحو ذلك، مع نفي

---

(١) المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (٤/ ١٩٢ ـ ١٩٤).

مماثلة المخلوقين، فأثبتوا ﷺ بلا تشبيه، ونزهوا من غير تعطيل، ولم يتعرّض مع ذلك أحد منهم إلى تأويل شيء من هذا، ورأوا بأجمعهم إجراء الصفات كما وردت، ولم يكن عند أحد منهم ما يستدل به على وحدانية الله تعالى، وعلى إثبات نبوّة محمد ﷺ، سوى كتاب الله، ولا عرف أحد منهم شيئًا من الطرق الكلامية ولا مسائل الفلسفة، فمضى عصر الصحابة ﷺ على هذا)[١].

ومن آثار رجوعه إلى مذهب السلف تصنيفه لهذا الكتاب: «تجريد التوحيد المفيد»، فقد استفاد مادته من مصنفات ابن القيم رحمه الله[٢]. وقد صرَّح العلامة عبد التواب الملتاني رحمه الله (ت: ١٣٦٦هـ) بهذا، فقال: (وهو كتاب لا نظير له في بابه، حذا فيه حذو طريقة شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم، تقي الدين، ابن تيمية رحمه الله)[٣].

وقد حظي الكتاب بالقبول والحفاوة لدى أهل السُّنَّة المحضة، وأثنوا عليه. فقد نقل السيد محمد صديق حسن القنوجي البخاري رحمه الله، نحو نصف الكتاب في كتابه «الدين الخالص»، ثم قال: (هذا آخر كلام المقريزي، رحمه الله تعالى، في كتابه «تجريد التوحيد المفيد»، ولله دره، وعلى الله أجره، فما أبلغ هذا البيان، وما أشده هداية إلى صراط الرحمٰن، وسبيل الإيمان، وطريق الجنان، وما أجمعه لبيان الشرك وأنواعه، وأقسامه، وحقائقه، وطرائقه. ولعلك لا تجد مثله في هذا الكتاب. وما أولاه ـ مع اختصاره في جامعيته ـ بأن يكتب بمداد ماء العيون الباكية على غربة الإسلام وأهله، على صفائح صدور المؤمنين بالله واليوم الآخر!)[٤].

---

(١) المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (٤/ ١٨٨).

(٢) أشار المحقق الفاضل: علي بن محمد العمران إلى اعتماد المصنف على كتاب «الجواب الكافي» في النصف الأول من الكتاب، وعلى كتاب «مدارج السالكين» في النصف الثاني منه، بالإضافة إلى: «بدائع الفوائد» و«روضة المحبين»، و«إغاثة اللهفان»، و«إعلام الموقعين»، جميعها لابن القيم رحمه الله. انظر: مقدمة تحقيق تجريد التوحيد المفيد: (٢١، ٢٣)، ط: دار عالم الفوائد، الأولى، ١٤١٧هـ.

(٣) نقلًا عن مقدمة التحقيق: (٢٤).

(٤) الدين الخالص: (١/ ٣٤٢)، تحقيق: محمد زهري النجار، ط: مكتبة الفرقان.

وقد امتاز هذا الكتاب بجملة من المزايا:

أحدها: كونه أفرد في توحيد العبادة. وقد أفاد هذا المعنى الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(١)].

ثانيها: الصحة، فالمسائل التي ذكرها مسائل صحيحة، على طريقة أهل السُّنَّة.

ثالثها: العناية بإيراد الأدلة القرآنية والنبوية إثر كل مسألة.

رابعها: كثرة التقسيمات، وذلك من أساليب تقريب العلم، وحسن تصوره.

وربما لاحظ القارئ عدم عزو المصنف للنصوص المنقولة، وهذه الصفة كانت موجودة عند بعض المتقدمين، ولا يرون في ذلك بأسًا، حتى إن البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ينقل النقل المطول من كلام الخطابي رَحِمَهُ ٱللَّهُ دون أن ينسبه إليه! وكأنهم يرون أن العلم مشاع بين أهله، لا يختص به أحد. وثمَّ سبب آخر يتعلق بالمقريزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو أنه عاش في الفترة التي تلت عهد شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهي فترة استطال فيها أهل البدع والكلام، وكثر شغبهم وتحريشهم على شيخ الإسلام وأصحابه، ومصنفاتهم، والتعرض بالأذى لمن ينتمي إليهم، فكان بعض أهل العلم يتقيهم تقاة، ولا يصرح بالنقل عنهم.

وقد أتاح الله لي، بفضله وكرمه، شرح هذا المتن في مناسبات متعددة، ودروس متتابعة، وجرى تفريغ المادة الصوتية لبعضها، ثم إعادة تحريرها بما يناسب النشر العام، والتوثيق العلمي، فخرجت بهذه الصورة.

واللهَ أسأل، أن يجعل عملي خالصًا لوجهه، نافعًا لعباده، وأن يرفع درجة أبي العباس، تقي الدين، أحمد بن علي المقريزي، في المهديين، ويجزيه خير ما جزى العلماء الناصحين.

كتبه

أ. د. أحمد بن عبد الرحمٰن بن عثمان القاضي

١/ذو القعدة/١٤٤٢هـ

---

(١) نقله عنه محقق الكتاب الشيخ: علي العمران، حفظه الله: (٢٥).



مقدمة المتن

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

(بسم الله الرحمٰن الرحيم

الحمد لله ربِّ العالمين، والعاقبة للمتقين، وصلى الله على نبيِّنا محمد خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد:

فهذا كتاب جم الفوائد، بديع الفرائد، ينتفع به من أراد الله والدار الآخرة، سميته: «كتاب تجريد التوحيد المفيد»، والله أسأل العون على العمل به بمنِّه).

الشرح

هذه خطبة الكتاب. وقد تضمنت:

١ ـ **البسملة**: وذلك اقتداءً بالنبي ﷺ في مكاتباته؛ فقد كتب إلى هرقل: «**بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ، مِنْ مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللهِ وَرَسُولِهِ إِلَى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ: سَلَامٌ عَلَى مَنِ اتَّبَعَ الهُدَى، أَمَّا بَعْدُ**»[1]، وبالنبيين قبله، فقد كتب سليمان عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣٠﴾ [النمل: ٣٠]، وقد قال تعالى بعد ذكرهم: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْۗ﴾ [الأنعام: ٩٠].

والباء في البسملة للاستعانة، والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف مقدر، مناسب للمقام، وتقديره هنا: باسم الله أكتب، أو: باسم الله أصنِّف.

٢ ـ **الحمدلة**: اقتداءً بالنبي ﷺ في خطبه، وهذا كثير جدًّا، كما في

(١) أخرجه البخاري رقم: (٧).

خطبة الكسوف: (فَقَامَ، فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ)[١]. فإذا تكرر الحمد صار ثناءً، ففي حديث الفاتحة القدسي: «**قَالَ اللهُ تَعَالَى: قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ، فَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾، قَالَ اللهُ تَعَالَى: حَمِدَنِي عَبْدِي، وَإِذَا قَالَ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣﴾، قَالَ اللهُ تَعَالَى: أَثْنَى عَلَيَّ عَبْدِي**»[٢].

قال ابن فارس: («حَمِدَ»: الْحَاءُ وَالْمِيمُ وَالدَّالُ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ، وَأَصْلٌ وَاحِدٌ، يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ الذَّمِّ. يُقَالُ: حَمِدْتُ فُلَانًا أَحْمَدُهُ. وَرَجُلٌ مَحْمُودٌ وَمُحَمَّدٌ، إِذَا كَثُرَتْ خِصَالُهُ الْمَحْمُودَةُ غَيْرُ الْمَذْمُومَةِ. قَالَ الْأَعْشَى يَمْدَحُ النُّعْمَانَ بْنَ الْمُنْذِرِ، وَيُقَالُ: إِنَّهُ فَضَّلَهُ بِكَلِمَتِهِ هَذِهِ عَلَى سَائِرِ مَنْ مَدَحَهُ يَوْمَئِذٍ:

إِلَيْكَ أَبَيْتَ اللَّعْنَ كَانَ كَلَالُهَا ... إِلَى الْمَاجِدِ الْفَرْعِ الْجَوَّادِ الْمُحَمَّدِ

وَلِهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ سُمِّيَ نَبِيُّنَا مُحَمَّدًا ﷺ)[٣].

ومعناه في حق الله: وصفه تعالى بصفات الكمال، ونعوت الجلال. وقد تكرر في القرآن بلفظ «الحمد لله»، أمرًا، وخبرًا، ثلاثًا وعشرين مرة.

وأما ما يروى: «**كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله، فهو أقطع**»، فهو ضعيف، وأضعف منه: «**كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمٰن الرحيم فهو أبتر**»[٤]. وقد أغنى عنهما ما تقدم.

٣ ـ **الصلاة على النبي ﷺ**: امتثالًا لأمره تعالى بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ صَلُّوا۟ عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ۝٥٦﴾ [الأحزاب: ٥٦]. والأكمل الجمع بين الصلاة والسلام، كما في الآية.

قَالَ عَبْدُ اللهِ: كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ، قُلْنَا: السَّلَامُ عَلَى جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ السَّلَامُ عَلَى فُلَانٍ وَفُلَانٍ، فَالْتَفَتَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «**إِنَّ اللهَ هُوَ السَّلَامُ، فَإِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ، فَلْيَقُلْ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ،**

---

(١) أخرجه مسلم رقم: (٩٠١).
(٢) صحيح مسلم رقم: (٣٩٥).
(٣) معجم مقاييس اللغة: (٢٦٢).
(٤) انظر: إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، للألباني: (١/ ٢٩ ـ ٣٠).

السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللهِ الصَّالِحِينَ، فَإِنَّكُمْ إِذَا قُلْتُمُوهَا أَصَابَتْ كُلَّ عَبْدٍ لِلَّهِ صَالِحٍ فِي السَّمَاءِ وَالأَرْضِ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ»(١).

وعن عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى، قَالَ: لَقِيَنِي كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ، فَقَالَ: أَلَا أُهْدِي لَكَ هَدِيَّةً؟ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ عَلَيْنَا، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، قَدْ عَلِمْنَا كَيْفَ نُسَلِّمُ عَلَيْكَ، فَكَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ؟ قَالَ: «**فَقُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، اللَّهُمَّ بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ**»(٢).

و«الصلاة» في اللغة: الدعاء، قال تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]. قال أبو العالية الرياحي: (صَلَاةُ اللهِ: ثَنَاؤُهُ عَلَيْهِ عِنْدَ المَلَائِكَةِ، وَصَلَاةُ المَلَائِكَةِ الدُّعَاءُ)(٣).

و«السلام»: بمعنى التحية، أو الدعاء له ﷺ بالسلامة من الشرور والآفات في حياته، ولدينه وسُنَّته بعد مماته.

وقد وصف المصنف كتابه **بوصفين**:

أحدهما: أنه (**جمُّ الفوائد**) أي: كثيرها. قال ابن فارس: (الجيم والميم في المضاعف له أصلان: الأول: كثرة الشيء واجتماعه، والثاني: عدم السلاح)(٤)، والمقصود هنا الأول؛ فقد حوى فوائد كثيرة مجتمعة.

الثاني: (**بديع الفرائد**): المصنوع على غير مثال سابق. يشير إلى حسن ترتيب مسائله، وانتقائها، كفرائد الدر.

وصدق رَحِمَهُ اللهُ في كلا الوصفين. ولا بأس أن يثني المصنف على مصنَّفه بغية ترغيب القارئ والسامع للانتفاع به، شرط مطابقة الخبر للواقع، وعدم إرادة المباهاة والفخر.

---

(١) أخرجه البخاري رقم: (٨٣١)، ومسلم رقم: (٤٠٢).
(٢) أخرجه البخاري رقم: (٦٣٧٥)، ومسلم رقم: (٤٠٦).
(٣) صحيح البخاري: (٦/ ١٢٠).
(٤) معجم مقاييس اللغة (١٨٣).

وأشار رَحِمَهُ اللَّهُ، إلى شرط الانتفاع به، وهو إرادة الله والدار الآخرة، وهو ملحظ مهم، فإن حصول النفع لا بد فيه من نية صالحة، قال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْأَخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴿٢١﴾﴾ [الأحزاب: ٢١]. فربما قرأ الطالب علمًا كثيرًا، لكن لم ينتفع به! لأنه لم يستصحب نية إرادة الله والدار الآخرة.

وسمَّاه: (**تجريد التوحيد المفيد**)، التجريد في اللغة: التعرية والتشذيب، قال ابن فارس: («جَرَّدَ»: الْجِيمُ وَالرَّاءُ وَالدَّالُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ بُدُوُّ ظَاهِرِ الشَّيْءِ حَيْثُ لَا يَسْتُرُهُ سَاتِرٌ. ثُمَّ يُحْمَلُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ مِمَّا يُشَارِكُهُ فِي مَعْنَاهُ. يُقَالُ: تَجَرَّدَ الرَّجُلُ مِنْ ثِيَابِهِ يَتَجَرَّدُ تَجَرُّدًا. قَالَ بَعْضُ أَهْلِ اللُّغَةِ: الْجَرِيدُ سَعَفُ النَّخْلِ، الْوَاحِدَةُ جَرِيدَةٌ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ جُرِدَ عَنْهَا خُوصُهَا)[١].

والمقصود بتجريد التوحيد: تنقيته من شوائب الشرك في الأفعال والأقوال والنيات، كما صرح بذلك في كلامه الآتي، لكي يحصل الأثر المفيد، من تعلق القلب بالله عَزَّ وَجَلَّ.

وأما التوحيد فهو جعل الشيء واحدًا، والمراد به هنا: اعتقاد الله واحدًا في ربوبيته، وألوهيته، وأسمائه وصفاته، لا شريك له في شيء من ذلك.

وختم خطبته الموجزة بالاستعانة بالله على إتمام العمل، فإن الاستعانة بالله تعالى مطلوبة في جميع الأمور، ولهذا، يقول العبد في كل ركعة: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿٥﴾﴾ [الفاتحة: ٥]، وقال النبي ﷺ لمعاذ: «**أُوصِيكَ يَا مُعَاذُ لَا تَدَعَنَّ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ أَنْ تَقُولَ: اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ**»[٢]، وقال: «**اسْتَعِنْ بِاللهِ وَلَا تَعْجَزْ**»[٣]. وقد قيل:

إذا لم يكن عون من اللَّه للفتى ... فأول ما يجني عليه اجتهاده

(١) معجم مقاييس اللغة (١٩٦).
(٢) أخرجه أحمد رقم: (٢٢١٧٢)، وأبو داود رقم: (١٥٢٢)، والنسائي رقم: (١٣٠٣)، وانظر: صَحِيح الْجَامِع: (٧٩٦٩)، وصَحِيح التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيب: (١٥٩٦).
(٣) أخرجه مسلم رقم: (٢٦٦٤).



معنى الربّ

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

❁ (اعلم أن الله سبحانه هو رب كل شيء ومالكه وإلٰهُ.

فالرب: مصدر ربَّ يَرُبُّ ربًّا فهو رابٌّ: فمعنى قوله تعالى: ﴿رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾: رابُّ العالمين، فإن الرب سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ هو الخالق الموجد لعباده، القائم بتربيتهم وإصلاحهم، المتكفل بصلاحهم؛ من خَلقٍ ورزقٍ وعافية وإصلاح دين ودنيا).

الشرح

قوله: (**اعلم**): أمر بالعلم، كما قال تعالى: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]. والعلم: إدراك الشيء على ما هو عليه إدراكًا جازمًا. وعدم الإدراك «جهل بسيط»، وإدراكه على خلاف ما هو عليه «جهل مركب»، وإدراكه مع احتمال ضد مرجوح «ظن»، وإدراكه مع احتمال ضد راجح «وهم»، وإدراكه مع احتمال ضد مساوٍ «شك».

قال ابن فارس: («رَبَّ»: الرَّاءُ وَالْبَاءُ يَدُلُّ عَلَى أُصُولٍ. فَالْأَوَّلُ إِصْلَاحُ الشَّيْءِ وَالْقِيَامُ عَلَيْهِ. فَالرَّبُّ: الْمَالِكُ، وَالْخَالِقُ، وَالصَّاحِبُ. وَالرَّبُّ: الْمُصْلِحُ لِلشَّيْءِ. يُقَالُ: رَبَّ فُلَانٌ ضَيْعَتَهُ، إِذَا قَامَ عَلَى إِصْلَاحِهَا... وَالرَّبُّ: الْمُصْلِحُ لِلشَّيْءِ. واللهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ الرَّبُّ؛ لِأَنَّهُ مُصْلِحُ أَحْوَالِ خَلْقِهِ)[١].

ومدار الربوبية على ثلاثة أوصاف: الخلق، والملك، والتدبير. فالربوبية

(١) معجم مقاييس اللغة (٣٧٨).

تعني: أن الله تعالى خلق العالمين، وملكهم، ودبر أمورهم. فهي تتعلق بإيجاد الخلق وإصلاح معاشهم. وبقية أفعال الله المتعلقة بالمخلوقين ترجع إلى هذه الثلاث؛ كالرزق، وإنزال المطر، وإنبات الأرض، وجلب النفع، وكشف الضر، والإحياء والإماتة، ونحوها. قال الخليل عليه السلام: ﴿...إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٧٧﴾ ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ ﴿٧٨﴾ وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ ﴿٧٩﴾ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴿٨٠﴾ وَٱلَّذِى يُمِيتُنِى ثُمَّ يُحْيِينِ ﴿٨١﴾﴾ [الشعراء: ٧٧ ـ ٨١].

والربوبية نوعان: ربوبية عامة، وهي التي تشمل جميع العالمين، جمع عالَم، وهو كل ما سوى الله عز وجل؛ من الملائكة والإنس والجن والطير والبهائم والحشرات.

وتوحيد الربوبية: هو توحيد الله بأفعاله من الخلق والملك والتدبير؛ بأن يعتقد اعتقادًا جازمًا: أن لا خالق إلا الله، ولا مالك إلا الله، ولا مدبر إلا الله.

والمخالفون في الربوبية **صنفان:**

أحدهما: المنكرون للربوبية، مثل:

١ ـ **الفلاسفة الدهرية:** الذين يقول قائلهم: ﴿وَقَالُواْ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾ [الجاثية: ٢٤]، أرحام تدفع وأرض تبلع وما يهلكنا إلا الدهر.

٢ ـ **الطبائعيون:** أصحاب نظرية الطبيعة، الذين يسندون الحوادث إلى الطبيعة، حتى تسللت آثارها إلى ألسنة بعض الصحفيين والإعلاميين في كثير من بلاد المسلمين؛ فيقول قائلهم: أبدعت هذه الطبيعة رسم هذه اللوحة الجميلة، أو يقول: غضبت الطبيعة ففعلت كذا وكذا، من الكوارث البيئية! وهذا ليس مجرد توسع في التعبير الأدبي، وإنما يستمد من أصول إلحادية تنسب الأشياء إلى الطبيعة.

٣ ـ **الصدفيون:** أصحاب نظرية الصدفة، القائلون أن الكون وجد صدفة! وهذه المقالات لا تستحق المناقشة، فمجرد تصورها كافٍ في

إسقاطها. وقد أسقطها الله تعالى بآية واحدة في كتابه، فقال: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [الطور: ٣٥]؛ فقوله: ﴿مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ﴾ رد على القائلين بالصدفة، وقوله: ﴿أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٣٥﴾﴾ رد على الطبائعيين.

٤ ـ **أفراد شواذ**، مثل: فرعون حين قال: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٣﴾﴾ [الشعراء: ٢٣]، والنمرود الذي قال لإبراهيم عليه السلام: ﴿أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨].

٥ ـ **الشيوعيون**: الذين كانوا ينكرون الرب ويقولون: «لا إلٰه والحياة مادة».

الثاني: أما المشركون في الربوبية، **مثل**:

١ ـ **النصارى**: القائلون بالتثليث.

٢ ـ **المجوس**: الذين أثبتوا خالقين؛ إلٰه النور، وإلٰه الظلمة.

٣ ـ **القدرية**: من المعتزلة وغيرهم، الذين يعتقدون أن العبد يخلق فعل نفسه دون الله عز وجل، فأثبتوا خلقًا مستقلًّا للعباد دون الله عز وجل.



معنى الإلٰهية وحقيقة التوحيد

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(والإلٰهية: كون العباد يتخذونه سبحانه محبوبًا مألوهًا، ويفردونه بالحب والخوف والرجاء والإخبات والتوبة والنذر والطاعة والطلب والتوكل، ونحو هذه الأشياء.

فإن التوحيد حقيقته: أن ترى الأمور كلها من الله تعالى، رؤية تقطع الالتفات عن الأسباب والوسائط، فلا ترى الخير والشر إلا منه تعالى.

وهذا المقام يثمر التوكل، وترك شكاية الخلقِ، وترك لومهم، والرضا عن الله تعالى، والتسليم لحكمه).

الشرح

هذه القطعة من كلام المصنف تتضمن بيان حقيقة الإلٰهية، وصلتها الوثيقة بالربوبية. فالإلهية: مأخوذة من الوله والتعلق والانجذاب للمألوه وذلك أصل العبادة. قال ابن فارس: («أَلَهَ»: الْهَمْزَةُ وَاللَّامُ وَالْهَاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ التَّعَبُّدُ. فَالْإِلٰهُ اللهُ تَعَالَى، وَسُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ مَعْبُودٌ. وَيُقَالُ: تَأَلَّهَ الرَّجُلُ: إِذَا تَعَبَّدَ. قَالَ رُؤْبَةُ:

لِلَّهِ دَرُّ الْغَانِيَاتِ الْمُدَّهِ   سَبَّحْنَ وَاسْتَرْجَعْنَ مِنْ تَأَلُّهِي)[1]

(١) معجم مقاييس اللغة (٦٩).

والإله: من تألهه القلوب محبة وتعظيمًا، وخوفًا ورجاءً، وتوبةً وإخباتًا، فهو بمعنى «مألوه» لا «آلِه»، وكثيرًا ما يقع في اللغة «فعال» بمعنى «مفعول»، ككتاب بمعنى مكتوب، وفراش بمعنى مفروش. وسيأتي لذلك مزيد بيان.

والتأله: اتخاذ أحد إلـٰهًا. وهو **نوعان:**

أحدهما: بحق: وهو اتخاذه سبحانه وتعالى إلـٰهًا، قال تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ ۗ قُلْ إِنِّىٓ أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ ۖ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٤﴾﴾ [الأنعام: ١٤].

الثاني: بغير حق: كما قال تعالى لعيسى عليه السلام: ﴿...ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ ۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ۚ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿١١٦﴾ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ۚ﴾ [المائدة: ١١٦، ١١٧]، وقال: ﴿أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [الفرقان: ٤٣]، وقال: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمُنَا ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً ۖ﴾ [الكهف: ١٥]، وقال: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُوٓا۟ ءَالِهَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ هُمْ يُنشِرُونَ ﴿٢١﴾﴾ [الأنبياء: ٢١]، وقال: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً ۖ﴾ [الأنبياء: ٢٤]، وقال: ﴿ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً إِن يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ بِضُرٍّ لَّا تُغْنِ عَنِّى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا وَلَا يُنقِذُونِ ﴿٢٣﴾﴾ [يس: ٢٣].

وكمال توحيد الألوهية لا يحصل إلا بكمال توحيد الربوبية. فمن امتلأ قلبه بتحقيق صفات الخلق والملك والتدبير لله، وعلم يقينًا أن لا شريك له في شيء من ذلك، خلص قلبه من التعلق بالوسائط، وصار لا يرى الأمور إلا من الله عز وجل، وأنه لا يأتي بالحسنات إلا هو، ولا يصرف السيئات إلَّا هو، ولا حول ولا قوة إلَّا به؛ كما قال: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٧﴾﴾ [الأنعام: ١٧]؛ فحينئذ يتعلق به محبةً، وخوفًا، ورجاءً، وتوكلًا، واستعانةً، وتلك حقيقة التوحيد.

وليس في ذلك إلغاء للأسباب المنصوبة، والوسائط الظاهرة، أو عدم اعتبار لها، كما يقوله غلاة الجبرية والصوفية، وإنما هو رؤية تدبير الله سبحانه وتعالى من وراء هذه الأسباب والوسائط، بحيث يعلم أن الخير والشر منه سبحانه وتعالى، وأن كل شيء بقدر.

ومن ثمرات هذه الرؤية: تحقيق التوكل على الله ﷻ. وحقيقة التوكل: اعتماد القلب على الله تعالى في جلب المنافع، ودفع المضار، مع فعل الأسباب الموصلة لذلك.

وإذا حصل هذا المقام للعبد تخلص من شكاية الخلق ولومهم، لعلمه أن كل شيء بقدر. وعن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه خدم النبي ﷺ عشر سنين، قال: (فَخَدَمْتُهُ فِي الحَضَرِ وَالسَّفَرِ، فَوَاللهِ مَا قَالَ لِي لِشَيْءٍ صَنَعْتُهُ لِمَ صَنَعْتَ هَذَا هَكَذَا، وَلَا لِشَيْءٍ لَمْ أَصْنَعْهُ لِمَ لَمْ تَصْنَعْ هَذَا هَكَذَا)[1]، وكان إذا سمع أهله يقولون شيئًا قال: **(دَعُوهُ، فَلَوْ قُدِّرَ ـ أَوْ قَالَ: لَوْ قُضِيَ ـ أَنْ يَكُونَ كَانَ)**[2]، فهذا يدل على كمال التوكل على الله ﷻ.

وقد تبين من كلام المصنف أن التوحيد **نوعان**:

أحدهما: توحيد المعرفة والإثبات: وهو التوحيد العلمي الخبري. فيدخل فيه توحيد الربوبية، وتوحيد الأسماء والصفات. وتدل عليه سورة الإخلاص: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص: ١ ـ ٤].

الثاني: توحيد القصد والطلب: وهو التوحيد العملي، وهو توحيد الألوهية، أو توحيد العبادة. وتدل عليه سورة الكافرون: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ۝٢ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ۝٣ وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ ۝٤ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ۝٥ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ۝٦﴾ [الكافرون: ١ ـ ٦].



(١) أخرجه البخاري رقم: (٦٩١١)، ومسلم رقم: (٢٣٠٩).
(٢) أخرجه أحمد رقم: (١٣٤١٩)، والضياء المقدسي في المختارة رقم: (١٨٣٤)، وقال: هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين.



الفرق بين الربوبية والألوهية

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وإذا عرفت ذلك فاعلم أن الربوبية منه تعالى لعباده، والتَّأَلُّهَ من عباده له سبحانه، كما أن الرحمة هي الوصلة بينهم وبينه عَزَّ وَجَلَّ).

الشرح

قوله: (**الربوبية منه تعالى لعباده**): لكونه خلقهم ورزقهم وأعدهم وأمدهم.

قوله: (**والتَّأَلُّهَ من عباده له**): فيتوجهون إليه بأنواع العبادات؛ القلبية والقولية والعملية.

ويجب توحيد الله بهما، ونفي الشريك عنهما. والعلاقة بين التوحيدين: أن توحيد الربوبية يستلزم توحيد الألوهية، وتوحيد الألوهية يقتضي توحيد الربوبية.



فضل التوحيد

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

(واعلم أن أنفس الأعمال وأجلها قدرًا توحيد الله تعالى).

الشرح

للتوحيد منزلة رفيعة، وفضائل كثيرة، **منها**:

أولًا: أن التوحيد أصل الدين، وأساس دعوة المرسلين: قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وقال بخصوص نبيّه محمد ﷺ: ﴿قُلۡ إِنِّيٓ أُمِرۡتُ أَنۡ أَعۡبُدَ ٱللَّهَ مُخۡلِصٗا لَّهُ ٱلدِّينَ ﴿١١﴾ وَأُمِرۡتُ لِأَنۡ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ ﴿١٢﴾ قُلۡ إِنِّيٓ أَخَافُ إِنۡ عَصَيۡتُ رَبِّي عَذَابَ يَوۡمٍ عَظِيمٖ ﴿١٣﴾ قُلِ ٱللَّهَ أَعۡبُدُ مُخۡلِصٗا لَّهُۥ دِينِي ﴿١٤﴾ فَٱعۡبُدُواْ مَا شِئۡتُم مِّن دُونِهِۦۗ﴾ [الزمر: ١١ ـ ١٥].

ثانيًا: أنه سبب لغفران الذنوب: ففي حديث البطاقة، قال عليه الصلاة والسلام: «**يُصَاحُ بِرَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رُؤوسِ الْخَلَائِقِ، فَيُنْشَرُ لَهُ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ سِجِلًّا، كُلُّ سِجِلٍّ مَدَّ الْبَصَرِ، ثُمَّ يَقُولُ اللهُ** عَزَّ وَجَلَّ: **هَلْ تُنْكِرُ مِنْ هَذَا شَيْئًا؟ فَيَقُولُ: لَا، يَا رَبِّ، فَيَقُولُ: أَظَلَمَتْكَ كَتَبَتِي الْحَافِظُونَ؟ فَيَقُولُ: لَا، ثُمَّ يَقُولُ: أَلَكَ عُذْرٌ، أَلَكَ حَسَنَةٌ؟ فَيُهَابُ الرَّجُلُ، فَيَقُولُ: لَا، فَيَقُولُ: بَلَى، إِنَّ لَكَ عِنْدَنَا حَسَنَاتٍ، وَإِنَّهُ لَا ظُلْمَ عَلَيْكَ الْيَوْمَ، فَتُخْرَجُ لَهُ بِطَاقَةٌ فِيهَا: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، قَالَ: فَيَقُولُ: يَا رَبِّ مَا هَذِهِ الْبِطَاقَةُ، مَعَ هَذِهِ السِّجِلَّاتِ؟ فَيَقُولُ: إِنَّكَ لَا تُظْلَمُ، فَتُوضَعُ السِّجِلَّاتُ فِي كِفَّةٍ، وَالْبِطَاقَةُ فِي كِفَّةٍ، فَطَاشَتِ السِّجِلَّاتُ، وَثَقُلَتِ الْبِطَاقَةُ**». قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى: «الْبِطَاقَةُ:

الرُّقْعَةُ، وَأَهْلُ مِصْرَ يَقُولُونَ لِلرُّقْعَةِ: بِطَاقَةً»[١].

فحسنة التوحيد لا يقاربها ولا يدانيها حسنة، ولهذا، كانت عتقًا لصاحبها من النار، فمهما أذنب الإنسان، وغشي من الكبائر، وقدر أن يعذب في النار، فإن مآله إلى الجنة بسبب حسنة التوحيد. وفي الحديث القدسي: «**يَا ابْنَ آدَمَ إِنَّكَ لَوْ أَتَيْتَنِي بِقُرَابِ الأَرْضِ خَطَايَا ثُمَّ لَقِيتَنِي لَا تُشْرِكُ بِي شَيْئًا لَأَتَيْتُكَ بِقُرَابِهَا مَغْفِرَةً**»[٢].

ثالثًا: أن من حقق التوحيد دخل الجنة بغير حساب: ففي المتفق عليه من حديث ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**عُرِضَتْ عَلَيَّ الْأُمَمُ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ وَمَعَهُ الرُّهَيْطُ، وَالنَّبِيَّ وَمَعَهُ الرَّجُلُ وَالرَّجُلَانِ، وَالنَّبِيَّ لَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ، إِذْ رُفِعَ لِي سَوَادٌ عَظِيمٌ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُمْ أُمَّتِي، فَقِيلَ لِي: هَذَا مُوسَى ﷺ وَقَوْمُهُ، وَلَكِنِ انْظُرْ إِلَى الْأُفُقِ، فَنَظَرْتُ فَإِذَا سَوَادٌ عَظِيمٌ، فَقِيلَ لِي: انْظُرْ إِلَى الْأُفُقِ الْآخَرِ، فَإِذَا سَوَادٌ عَظِيمٌ، فَقِيلَ لِي: هَذِهِ أُمَّتُكَ وَمَعَهُمْ سَبْعُونَ أَلْفًا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ وَلَا عَذَابٍ**»، ثُمَّ نَهَضَ فَدَخَلَ مَنْزِلَهُ فَخَاضَ النَّاسُ فِي أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ وَلَا عَذَابٍ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: فَلَعَلَّهُمُ الَّذِينَ صَحِبُوا رَسُولَ اللهِ ﷺ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: فَلَعَلَّهُمُ الَّذِينَ وُلِدُوا فِي الْإِسْلَامِ وَلَمْ يُشْرِكُوا بِاللهِ، وَذَكَرُوا أَشْيَاءَ، فَخَرَجَ عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: «**مَا الَّذِي تَخُوضُونَ فِيهِ؟**» فَأَخْبَرُوهُ، فَقَالَ: «**هُمُ الَّذِينَ لَا يَرْقُونَ، وَلَا يَسْتَرْقُونَ، وَلَا يَتَطَيَّرُونَ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ**»، فَقَامَ عُكَّاشَةُ بْنُ مِحْصَنٍ، فَقَالَ: ادْعُ اللهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، فَقَالَ: «**أَنْتَ مِنْهُمْ**». ثُمَّ قَامَ رَجُلٌ آخَرُ، فَقَالَ: ادْعُ اللهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، فَقَالَ: «**سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةُ**»[٣].

فمن أتى بالتوحيد فقد اقتحم العقبة، وجاوز القنطرة، وسلمت له الدنيا والآخرة.

---

(١) أخرجه ابن ماجه رقم: (٤٣٠٠)، والحاكم في المستدرك رقم: (٩)، وقال: هذا على شرط مسلم، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير وزياداته رقم: (٨٠٩٥).
(٢) أخرجه الترمذي رقم: (٣٥٤٠)، وقال: هذا حديث حسن صحيح.
(٣) أخرجه البخاري رقم: (٥٧٠٥)، ومسلم رقم: (٢٢٠).



قشر التوحيد ولبابه

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(غير أن التوحيد له قشران:

القشر الأول: أن تقول بلسانك: «لا إلٰه إلا الله»، ويسمى هذا القول توحيدًا، وهو مناقضُ التثليث الذي تعتقده النصارى. وهذا التوحيد يصدر أيضًا من المنافق الذي يخالف سره جهره.

والقشر الثاني: أن لا يكون في القلب مخالفة ولا إنكار لمفهوم هذا القول؛ بل يشتمل القلب على اعتقاد ذلك، والتصديق به، وهذا هو توحيد عامة الناس.

ولُبابُ التوحيد أن يرى الأمور كلها من الله تعالى، ثم يقطع الالتفاف عن الوسائط، وأن يعبده سبحانه عبادة يفرده بها، ولا يعبد غيره).

الشرح

مراده رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالقشر: الوصف الظاهر، ويقابله اللباب، وهو الوصف الباطن. فالتوحيد درجات ومراتب وحدود يحيط بعضها ببعض، لا بد من حصولها للتوحيد:

١ ـ **القشر الأول**: القول، ومحله اللسان، وهو المقابل لمرتبة الإسلام، الذي يقتضي الاستعلان بكلمة التوحيد «لا إلٰه إلا الله». فلا يصح التوحيد إلا بذلك. عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى**

يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلٰهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الإِسْلَامِ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللهِ»(١)، وذمَّ المشركين لإبائهم أن يقولوها، فقال: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ۝٣٥﴾ [الصافات: ٣٥].

ويفارق أهلَ التوحيد في هذا الحد سائرُ أصناف المشركين، والنصارى القائلين بالتثليث والأقانيم الثلاثة؛ الأب، والابن، وروح القدس. قال تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣].

كما أن القول المجرد قد يصدر عن المنافق الذي يظهر ما لا يبطن، قال تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُواْ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ۝١﴾ [المنافقون: ١].

٢ ـ **القشر الثاني**: التصديق، ومحله القلب، وهو المقابل لمرتبة الإيمان، فينعقد القلب على توحيد الله في ذاته وأسمائه وصفاته، ولا يرد شيئًا من خبر الله ورسوله، ويوحد الله محبةً وخوفًا ورجاءً وتوكلًا واستعانةً، لا يصرف شيئًا منها لغير الله.

ولما كان كثير من المؤمنين لا يبلغ درجة اليقين، مع أن قلوبهم ليست منكرة للتوحيد، وصفه المصنف بتوحيد العامة؛ كما قال الله تعالى عن بعض الأعراب: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤]. ولم يكونوا منافقين؛ بل كانوا مسلمين، لكنهم لم يتمكن الإيمان بعد في قلوبهم، وإن كان وشيكًا، ولهذا قال: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمْ ۖ﴾ [الحجرات: ١٤].

٣ ـ **اللباب**: وهو التحقيق واليقين، المقابل لمرتبة الإحسان: «**أَنْ تَعْبُدَ اللهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ**»(٢)، فمن بلغ هذه المرتبة لم يتعلق بالأسباب الظاهرة، وتعلق بمسبب الأسباب، مع الأخذ بها.

---

(١) أخرجه البخاري رقم: (٢٥)، ومسلم رقم: (٢٠).

(٢) أخرجه مسلم رقم: (٨).

وهذا الذي قصد المصنف تجريده في هذا الكتاب؛ **فقوله**: (أن يرى الأمور كلها من الله تعالى، ثم يقطع الالتفات عن الوسائط) يتعلق بتوحيد الربوبية. **وقوله**: (وأن يعبده سبحانه عبادة يفرده بها ولا يعبد غيره) يتعلق بتوحيد العبادة، فلباب التوحيد متضمنٌ لتوحيد الربوبية المثمر لتوحيد العبادة، فيقوم في قلب الإنسان يقين بأن كل شيء من الله ﷻ وبتدبيره وقدره وحكمته، ويثمر ذلك عبادة لله تعالى؛ امتثالًا لأمره، واجتنابًا لنهيه. فصار توحيد الربوبية مستلزمًا لتوحيد الألوهية، وصار توحيد الألوهية متضمنًا لتوحيد الربوبية. فبينهما تلازم تام وكامل.

تنبيه: ربما وقع في بعض النفوس أن كلمة «قشر» تدل على التهوين، فينبغي عدم التعبير بها؛ فإن من السفهاء من يقول عن بعض السنن هذا من قشور الدين! وليس في الدين قشر بهذا المعنى أبدًا، الدين كله لب، حتى الأمور الفرعية تكتسب قيمتها لتعلقها بالأصل؛ وهو عبادة الله تعالى. والأولى التعبير عن مراتب الدين بالمصطلحات الشرعية؛ كالإسلام، والإيمان، والإحسان.

۞ ۞ ۞



من قوادح التوحيد

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(ويخرج عن هذا التوحيد اتباع الهوى، فكل من اتبع هواه فقد اتخذ هواه معبوده، قال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [الجاثية: ٢٣]. وإذا تأملت عرفت أن عابد الصنم لم يعبده، وإنما عبد هواه، وهو ميل نفسه إلى دين آبائه، فيتبع ذلك الميل، وميل النفس إلى المألوفات أحد المعاني التي يعبر عنها بالهوى).

الشرح

الخروج من حد التوحيد ربما كان خروجًا كليًّا مطلقًا، وربما كان خروجًا جزئيًّا نسبيًّا. فمن اتبع هواه اتباعًا مطلقًا فقد اتخذه إلٰهًا، وخرج عن الملة، وأما مطلق الاتباع؛ بأن يوافق هواه ويتبعه في بعض الأمور التي دون الكفر، فلا يخرجه عن الملة.

ونبَّه المصنف إلى أن كل عبادة لغير الله نوع من اتباع الهوى بالمعنى الأعم. وسر ذلك أن الحامل له على عبادة الصنم ـ مثلًا ـ ميله إلى موافقة الآباء والأجداد، وذلك نوع هوى. قال تعالى: ﴿بَلْ قَالُوٓاْ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهْتَدُونَ ﴿٢٢﴾ وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَآ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الزخرف: ٢٢ ـ ٢٣].

❁ ❁ ❁

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(ويخرج عن هذا التوحيد: السخط على الخلق، والالتفات

إليهم، فإن من يرى الكل من الله، كيف يسخط على غيره أو يأمل سواه؟! وهذا التوحيد مقام الصديقين).

الشرح

السخط على المخلوقين، والالتفات إليهم في الأمور القدرية منافٍ لكمال التوحيد؛ لأنه ناشئ عن نقص إيمان بالقدر، وعدم رؤية لوقوع المقادير بحكمة وتدبير، وتعليقها بالمخلوق المدبَّر دون الخالق المدبِّر.

أما ما يتعلق بالأمور الشرعية فلا بد من إظهار السخط على فعل المنكرات، وغشيان المحرمات، والسعي في دفعها وتغييرها؛ كما قال تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٤﴾﴾ [آل عمران: ١٠٤]، وقال ﷺ: «**مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ**»(١). وإنما أراد المصنف الأمور القدرية.

والمقصود: أن التوحيد مراتب ودرجات، كما أن الإيمان مراتب ودرجات، وأهلهما فيهما متفاوتون؛ كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ۚ﴾ [فاطر: ٣٢]. فمنهم الباقي على أصل الإيمان والتوحيد، وربما أخل ببعض لوازمهما؛ من معاصٍ وقوادح للتوحيد، فذاك «الظالم لنفسه». ومنهم المقتصر على فعل الواجبات، وترك المحرمات، لم يشبه شائبة شرك، فذاك «المقتصد». ومنهم من ضم إلى فعل الواجبات الاستكثار من المستحبات، وفعل المروءات، وتخلى عن المحرمات والمكروهات، وخوارم المروءات، وحقق التوحيد، فذاك «السابق بالخيرات»، الذي وصف المصنف حاله بمقام الصديقين.



(١) أخرجه مسلم رقم: (٤٩).

التوحيد الذي أنكره المشركون

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

(ولا ريب أن توحيد الربوبية لم ينكره المشركون؛ بل أقروا بأنه سبحانه وحده خالقُهم وخالقُ السماوات والأرض، والقائمُ بمصالح العالم كله، وإنما أنكروا توحيد الإلٰهية والمحبة، كما قد حكى الله تعالى عنهم في قوله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ ۗ﴾ [البقرة: ١٦٥]. فلما سوَّوا غيره به في هذا التوحيد كانوا مشركين؛ كما قال الله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ۖ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴿١﴾﴾ [الأنعام: ١]؛ أي: يسوُّون غيره به، وقال الله تعالى: ﴿وَهُم بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴿١٥٠﴾﴾ [الأنعام: ١٥٠]).

الشرح

مشركو العرب، وغيرهم، مقرون بالصانع الخالق المالك المدبر؛ كما أخبر الله تعالى عنهم بقوله: ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾ قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ ﴿٨٩﴾﴾ [المؤمنون: ٨٤ ـ ٨٩]، وقوله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٩﴾﴾ [الزخرف: ٩].

فلم ينازعوا أنبياءهم في توحيد الربوبية، وإنما نازعوا في توحيد العبادة؛ فكانوا يعبدونه ويشركون معه غيره. ومن ذلك أنهم يؤدون المناسك التي ورثوها من دين أبيهم إبراهيم عليه السلام. عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، قَالَ: (كَانَ الْمُشْرِكُونَ يَقُولُونَ: لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، قَالَ: فَيَقُولُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**وَيْلَكُمْ، قَدْ قَدْ**» فَيَقُولُونَ: إِلَّا شَرِيكًا هُوَ لَكَ، تَمْلِكُهُ وَمَا مَلَكَ، يَقُولُونَ هَذَا وَهُمْ يَطُوفُونَ بِالْبَيْتِ)[(١)].

ومن أعظم صور العبادة؛ بل هو أصلها: المحبة، فكانوا يحبون الله، ويحبون أندادهم كمحبة الله، قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥].

قال ابن الجوزي رحمه الله: (وفي قوله: ﴿يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ **قولان:**

أحدهما: أن معناه: يحبونهم كحب الذين آمنوا لله، هذا قول ابن عباس، وعكرمة، وأبي العالية، وابن زيد، ومقاتل، والفراء.

والثاني: يحبونهم كمحبتهم لله؛ أي: يسوون بين الأوثان وبين الله تعالى في المحبة. هذا اختيار الزجاج، قال: والقول الأول ليس بشيء، والدليل على نقضه قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، قال المفسرون: أشد حبًّا لله من أهل الأوثان لأوثانهم)[(٢)].

وقال ابن القيم رحمه الله: (أخبر تعالى أن من أحب من دون الله شيئًا كما يحب الله تعالى، فهو ممن اتخذ من دون الله أندادًا، فهذا ندّ في المحبة، لا في الخلق والربوبية. فإن أحدًا من أهل الأرض لم يثبت هذا الند. بخلاف ند المحبة؛ فإن أكثر أهل الأرض قد اتخذوا من دون الله أندادًا في الحب والتعظيم.

ثم قال: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ وفي تقدير الآية **قولان:**

أحدهما: والذين آمنوا أشد حبًّا لله من أصحاب الأنداد لأندادهم وآلهتهم التي يحبونها، ويعظمونها من دون الله.

---

(١) أخرجه مسلم رقم: (١١٨٥).

(٢) زاد المسير في علم التفسير: (١/ ١٣٠).

والثاني: والذين آمنوا أشد حبًّا لله من محبة المشركين الأنداد لله. فإن محبة المؤمنين خالصة، ومحبة أصحاب الأنداد قد ذهبت أندادهم بقسط منها. والمحبة الخالصة أشد من المحبة المشركة.

والقولان مرتبان على القولين في قوله تعالى: ﴿يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾، فإن فيها **قولان:**

أحدهما: يحبونهم كما يحبون الله. فيكون قد أثبت لهم محبة لله، ولكنها محبة يشركون فيها مع الله أندادًا.

والثاني: أن المعنى: يحبون أندادهم، كما يحب المؤمنون الله، ثم بيَّن أن محبة المؤمنين لله أشد من محبة أصحاب الأنداد لأندادهم.

وكان شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ يرجح القول الأول، ويقول: إنما ذموا بأن شرّكوا بين الله وبين أندادهم في المحبة ولم يخلصوها لله؛ كمحبة المؤمنين له. وهذه التسوية المذكورة في قوله تعالى حكاية عنهم، وهم في النار: أنهم يقولون لآلهتهم وأندادهم، وهي محضرة معهم في العذاب: ﴿تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٩٨﴾﴾ [الشعراء: ٩٧، ٩٨]. ومعلوم أنهم لم يسووهم برب العالمين في الخلق والربوبية، وإنما سووهم به في المحبة والتعظيم)[١].

❁ ❁ ❁

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(وقد علَّم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عباده كيف مباينة الشرك في توحيد الإلٰهية، وأنه تعالى حقيق بإفراده وليًّا وحَكَمًا وربًّا. فقال تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا﴾ [الأنعام: ١٤]، وقال: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِى حَكَمًا﴾ [الأنعام: ١١٤]، وقال: ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِى رَبًّا﴾ [الأنعام: ١٦٤]. فلا وليَّ، ولا حَكَمَ، ولا ربَّ إلا الله، الذي من عَدَلَ به غيره فقد أشرك في ألوهيتهِ، ولو وحَّد ربوبيته.

(١) التفسير القيم لابن القيم: (ص١٤٢ ـ ١٤٣).

فتوحيد الربوبية هو الذي اجتمعت فيه الخلائق؛ مؤمنُها وكافرُها. وتوحيد الألوهية مفرق الطرق بين المؤمنين والمشركين. ولهذا، كانت كلمة الإسلام: «لا إلٰه إلا الله»، ولو قال: «لا ربَّ إلا الله» لما أجزأه عند المحققين. فتوحيد الألوهية هو المطلوب من العباد).

الشرح

الاستفهام في الآيات الثلاث استفهام إنكاري، يدل على نفي الشرك في الولاية، والحكم، والربوبية، وإفراد الله بذلك. فعلَّم الله سبحانه ما تقتضيه العبادة من توحيده بالمحبة والنصرة، وتوحيده بالحكم والتشريع، كما هو الحال في توحيده بالخلق والملك والتدبير، سواءً بسواء.

وقد أطبقت الخلائق، بمقتضى الفطرة، على الإقرار بتوحيد الربوبية، وإن شابه عند بعضهم شوائب، ولم يخرج عن هذا الإجماع إلا أفراد شواذ مناقضون لفطرهم، مكابرون للحقائق والدلائل. قال ابن أبي العز الحنفي رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَهَذَا التَّوْحِيدُ لَمْ يَذْهَبْ إِلَى نَقِيضِهِ طَائِفَةٌ مَعْرُوفَةٌ مِنْ بَنِي آدَمَ؛ بَلِ الْقُلُوبُ مَفْطُورَةٌ عَلَى الْإِقْرَارِ بِهِ أَعْظَمَ مِنْ كَوْنِهَا مَفْطُورَةً عَلَى الْإِقْرَارِ بِغَيْرِهِ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ؛ كَمَا قَالَتِ الرُّسُلُ فِيمَا حَكَى اللهُ عَنْهُمْ: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠].

وَأَشْهَرُ مَنْ عُرِفَ تَجَاهُلُهُ وَتَظَاهُرُهُ بِإِنْكَارِ الصَّانِعِ فِرْعَوْنُ، وَقَدْ كَانَ مُسْتَيْقِنًا بِهِ فِي الْبَاطِنِ، كَمَا قَالَ لَهُ مُوسَى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ﴾ [الإسراء: ١٠٢]. وَقَالَ تَعَالَى عَنْهُ وَعَنْ قَوْمِهِ: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤])[1].

وفيصل التفرقة بين المؤمنين والمشركين توحيد الألوهية؛ كما قال تعالى

(١) شرح العقيدة الطحاوية، ت الأرناؤوط: (١/ ٢٥).

عن قوم صالح: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَٰلِحًا مُّرْسَلٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۚ قَالُوٓا۟ إِنَّا بِمَآ أُرْسِلَ بِهِۦ مُؤْمِنُونَ ﴿٧٥﴾ قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓا۟ إِنَّا بِٱلَّذِىٓ ءَامَنتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ ﴿٧٦﴾﴾ [الأعراف: ٧٥، ٧٦]، وإنما أرسل بتوحيد العبادة؛ كما قال: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ ﴿٤٥﴾﴾ [النمل: ٤٥].

فمعنى كلمة الإسلام «لا إلٰه إلا الله»؛ أي: لا معبود بحق إلا الله، خلافًا للمتكلمين الذين فسروا الألوهية بالربوبية، وزعموا أن معناها: لا قادر على الاختراع إلا الله! فلم يزيدوا على ما أقر به المشركون.



أصل اشتقاق لفظ الجلالة ومعناه

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

(ولهذا، كان أصل «الله»: الإلٰه، كما هو قول سيبَوَيه، وهو الصحيح، وهو قول جمهور أصحابه، إلا من شذ منهم.

وبهذا الاعتبار الذي قررنا به الإلٰه، وأنه المحبوب؛ لاجتماع صفات الكمال فيه،كان «الله» هو الاسم الجامع لجميع معاني الأسماء الحسنى، والصفات العليا، وهو الذي ينكره المشركون).

الشرح

اختلف أهل العربية في اسم «الله»، فقال الزجاج رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَأما الْكَلَام فِي قَوْلنَا: «الله» فعلى وَجْهَيْن؛ لفظًا وَمعنى. أما اللَّفْظ فعلى **قَوْلَيْن**:

أَحدهمَا: أَن أَصله «إلاه» فِعال، وَيُقَال: بل أَصله «لَاهٌ» فَعَل.

وَاخْتلفُوا فِي هَل هُوَ مُشْتَق، أم غير مُشْتَقّ؟

فَذَهَبت طَائِفَة إِلَى أَنه مُشْتَقّ، وَذهب جمَاعَة مِمَّن يوثق بِعِلْمِهِ إِلَى أَنه غير مُشْتَقّ. وعَلى هَذَا القَوْل الْمعول. وَلَا تعرِّج على قَول من ذهب إِلَى أَنه مُشْتَق من «وَلِه» «يوله»، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَو كَانَ مِنْهُ لقيل فِي تَفَعَّل مِنْهُ: «تولَّه»؛ لِأَن الْوَاو فِيهِ وَاو فِي «تَولَّه»، وَفِي إِجْمَاعهم على أَنه «تَأَلَّه» بِالْهَمْز، مَا يبين أَنه لَيْسَ من «وَلِه»، وَأنْشد أَبُو زيد لرؤبة:

لــلّــه درُّ الــغــانــيــات الــمــدَّهِ سبحن واسترجعن من تألهي

قَالَ: وَيُقَال: تأله فلَان، إِذا فعل فعلًا يقربهُ من الْإِلٰه.

فَإِن قَالَ قَائِل: مَا أنْكرت أَنه من بَاب «وَلِه» وَإِنَّمَا قلب على حدِّ: «أَحَدٍ»، و«أَناةٍ»! مَا وجد عَنهُ مندوحة؛ لقلَّة ذَلِك، وشذوذه عَن الْقيَاس.

وَمعنى قَوْلنَا: «إلاه» إِنَّمَا هُوَ الَّذِي يسْتَحق الْعِبَادَة، وَهُوَ تَعَالَى الْمُسْتَحق لَهَا دون من سواهُ[(١)].

وقال ابن جرير الطبري رَحِمَهُ اللهُ: («الله» أصله «الإلٰه»، أسقطت الهمزةُ التي هي فاء الاسم، فالتقت اللام التي هي عين الاسم، واللام الزائدة التي دخلت مع الألف الزائدة وهي ساكنة، فأدغمت في الأخرى التي هي عين الاسم، فصارتا في اللفظ لامًا واحدة مشددة، كما وصفنا من قول الله: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨])[(٢)].

وقال القرطبي رَحِمَهُ اللهُ: (وَاخْتَلَفُوا فِي هَذَا الِاسْمِ هَلْ هُوَ مُشْتَقٌّ أَوْ مَوْضُوعٌ لِلذَّاتِ عَلَمٌ؟ فَذَهَبَ إِلَى الْأَوَّلِ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَاخْتَلَفُوا فِي اشْتِقَاقِهِ وَأَصْلِهِ، فَرَوَى سِيبَوَيْهِ عَنِ الْخَلِيلِ أَنَّ أَصْلَهُ إِلَاهٌ، مِثْلَ فِعَالٍ، فَأُدْخِلَتِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ بَدَلًا مِنَ الْهَمْزَةِ. قَالَ سِيبَوَيْهِ: مِثْلُ النَّاسِ أَصْلُهُ أُنَاسٌ. وَقِيلَ: أَصْلُ الْكَلِمَةِ «لَاهٌ» وَعَلَيْهِ دَخَلَتِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ لِلتَّعْظِيمِ، وَهَذَا اخْتِيَارُ سِيبَوَيْهِ. وَأَنْشَدَ:

لَاهِ ابْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ ... عَنِّي وَلَا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي

. . . وَقَالَ الْكِسَائِيُّ وَالْفَرَّاءُ: مَعْنَى «بسم الله»: بسم الإلٰه، فحذفوا الْهَمْزَةَ، وَأَدْغَمُوا اللَّامَ الْأُولَى فِي الثَّانِيَةِ فَصَارَتَا لَامًا مُشَدَّدَةً، كَمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨]، وَمَعْنَاهُ: لَكِنَّ أَنَا، كَذَلِكَ قَرَأَهَا الْحَسَنُ. ثُمَّ قِيلَ: هُوَ مُشْتَقٌّ مِنْ «وَلَهَ» إِذَا تَحَيَّرَ، وَالْوَلَهُ: ذَهَابُ الْعَقْلِ. يُقَالُ: رجل وله، وَامْرَأَةٌ وَالِهَةٌ وَوَالِهٌ، وَمَاءٌ مُولَهٌ: أُرْسِلَ فِي الصحاري. فالله سبحانه تتحير الْأَلْبَابُ وَتَذْهَبُ فِي حَقَائِقِ صِفَاتِهِ، وَالْفِكْرِ فِي مَعْرِفَتِهِ. فَعَلَى هَذَا، أَصْلُ «إِلَاهٍ» «وَلَاهٌ» وَأَنَّ الْهَمْزَةَ مُبْدَلَةٌ مِنْ وَاوٍ كَمَا أُبْدِلَتْ فِي إِشَاحٍ وَوِشَاحٍ، وَإِسَادَةٍ

(١) تفسير أسماء الله الحسنى: (٢٦).
(٢) جامع البيان: ت شاكر (١/ ١٢٦).

وَوِسَادَةٍ، وَرُوِيَ عَنِ الْخَلِيلِ. وَرُوِيَ عَنِ الضَّحَّاكِ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا سُمِّيَ «اللهُ» إِلٰهًا لِأَنَّ الْخَلْقَ يَتَأَلَّهُونَ إِلَيْهِ فِي حَوَائِجِهِمْ، وَيَتَضَرَّعُونَ إِلَيْهِ عِنْدَ شَدَائِدِهِمْ. وَذُكِرَ عَنِ الْخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ: لِأَنَّ الْخَلْقَ يَأْلَهُونَ إِلَيْهِ ـ بِنَصْبِ اللَّامِ ـ وَيَأْلِهُونَ أَيْضًا ـ بِكَسْرِهَا ـ وَهُمَا لُغَتَانِ. وَقِيلَ: إِنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ الِارْتِفَاعِ، فكانت العرب تقول لكل شيء مُرْتَفِعٍ: لَاهًا فَكَانُوا يَقُولُونَ إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ: لَاهَتْ. وَقِيلَ: هُوَ مُشْتَقٌّ مِنْ أَلِهَ الرَّجُلُ إِذَا تَنَسَّكَ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَيَذَرَكَ وَإِلَاهَتَكَ» عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ، فَإِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ وَغَيْرَهُ قَالُوا: وَعِبَادَتَكَ. قَالُوا: فَاسْمُ اللهِ مُشْتَقٌّ مِنْ هَذَا، فاللهُ سُبْحَانَهُ مَعْنَاهُ الْمَقْصُودُ بِالْعِبَادَةِ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْمُوَحِّدِينَ: لَا إِلٰهَ إِلَّا اللهُ، مَعْنَاهُ: لَا مَعْبُودَ غَيْرُ اللهِ. وَ«إِلَّا» فِي الْكَلِمَةِ بِمَعْنَى غَيْرٍ، لَا بِمَعْنَى الِاسْتِثْنَاءِ. وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ «الْهَاءُ» الَّتِي هِيَ الْكِنَايَةُ عَنِ الْغَائِبِ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ أَثْبَتُوهُ موجدًا فِي فِطَرِ عُقُولِهِمْ فَأَشَارُوا إِلَيْهِ بِحَرْفِ الْكِنَايَةِ ثُمَّ زِيدَتْ فِيهِ لَامُ الْمِلْكِ إِذْ قَدْ عَلِمُوا أَنَّهُ خَالِقُ الْأَشْيَاءِ وَمَالِكُهَا فَصَارَ «لَهُ» ثُمَّ زِيدَتْ فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ تَعْظِيمًا وَتَفْخِيمًا.

الْقَوْلُ الثَّانِي: ذَهَبَ إِلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَيْضًا مِنْهُمُ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو الْمَعَالِي وَالْخَطَّابِيُّ وَالْغَزَالِيُّ وَالْمُفَضَّلُ وَغَيْرُهُمْ، وَرُوِيَ عَنِ الْخَلِيلِ وَسِيبَوَيْهِ: أَنَّ الألف واللام لازمة له لا يجوز حذفها مِنْهُ. قَالَ الْخَطَّابِيُّ: وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْأَلِفَ وَاللَّامَ مِنْ بِنْيَةِ هَذَا الِاسْمِ، وَلَمْ يَدْخُلَا لِلتَّعْرِيفِ، أَلَّا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ: يَا الرَّحْمٰنُ وَلَا يَا الرَّحِيمُ، كَمَا تَقُولُ: يَا اللهُ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُمَا مِنْ بِنْيَةِ الِاسْمِ. واللهُ أَعْلَمُ)[١].

ورجح ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ، أنه مشتق، فقال: (ولهذا، كان القول الصحيح أن «الله» أصله «الإلٰه»، كما هو قول سيبويه وجمهور أصحابه إلا من شذ منهم)[٢]، ومنه استفاد المصنف عبارته.

(١) الجامع لأحكام القرآن (١/ ١٠٢ ـ ١٠٣).

(٢) بدائع الفوائد: (٢/ ٢٤٩).

قال المحققون من أهل العلم: أن (الله) هو اسم الله الأعظم الذي إذا دعي به أجاب، وإذا سئل به أعطى، فعَنْ أَنس أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ جَالِسًا وَرَجُلٌ يُصَلِّي ثُمَّ دَعَا: (اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنَّ لَكَ الْحَمْدُ لَا إِلٰهَ إِلَّا أَنْتَ الْمَنَّانُ بَدِيعُ السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضِ، يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ يَا حَيُّ يَا قَيُّومُ)، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**لَقَدْ دَعَا اللهَ بِاسْمِهِ الْعَظِيمِ الَّذِي إِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ وَإِذَا سُئِلَ بِهِ أَعْطَى**»[1]. ذلك أن هذا الاسم الشريف (الله) هو الذي تجتمع فيه معاني الأسماء الحسنى، ألم تروا أن الله تعالى يحيل جميع الأسماء الحسنى إليه؛ فيقول مثلًا في سورة الحشر: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٢٢﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٢٣﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر: ٢٢ - ٢٤].

فصار هذا الاسم الشريف «الله» هو الجامع لبقية الأسماء الحسنة؛ لما يتضمنه معناه من تعلق القلوب به محبة وتعظيمًا، فحق أن يكون هو اسم الله الأعظم لمن استحضر معناه، وقام في قلبه مقتضاه.



(١) أخرجه الترمذي رقم: (٣٥٤٤)، وأبو داود رقم: (١٤٩٥)، والنسائي رقم: (١٣٠٠)، وابن ماجه رقم: (٣٨٥٨).

الاحتجاج على منكري الألوهية بإثباتهم الربوبية

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

(ويحتج الربّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عليهم بتوحيدهم ربوبيتَه على توحيد ألوهيتِه؛ كما قال الله تعالى: ﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ۝٥٩ أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا۟ شَجَرَهَآ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ ۝٦٠﴾ [النمل: ٥٩ ـ ٦٠]. وكلما ذكر تعالى من آياته جملة من الجمل قال عقيبها: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾، فأبان سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بذلك أن المشركين إنما كانوا يتوقفون في إثبات توحيد الإلٰهية لا الربوبية، على أن منهم من أشرك في الربوبية ـ كما يأتي بعد ذلك إن شاء الله تعالى ـ. وبالجملة، فهو تعالى يحتج على منكري الإلٰهية بإثباتهم الربوبية).

الشرح

هذه إحدى طرائق القرآن في الاستدلال على توحيد الألوهية؛ وهي الاحتجاج بإقرار المشركين بالربوبية. فمن أقر أن الله خالقه ومالكه ورازقه ومدبر أموره، لزمه أن يوحده بالعبادة، ولا يصرف شيئًا منها لسواه. وشواهد ذلك في القرآن العظيم كثيرة؛ كآيات سورة النمل التي استدل بها المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ، وكقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ۝٢١ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ

ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْۖ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [البقرة: ٢١، ٢٢]، فابتدأ الخطاب بالأمر بالعبادة، وعلله بالخلق والرزق، وختمه بالنهي عن الشرك. وكقوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلَّيْلُ وَٱلنَّهَارُ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُۚ لَا تَسْجُدُوا۟ لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَٱسْجُدُوا۟ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴿٣٧﴾﴾ [فصلت: ٣٧]، وقوله: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٣١﴾ فَذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمُ ٱلْحَقُّۖ فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُۖ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [يونس: ٣١، ٣٢].



معنى الملك والعلاقة بين الأسماء الثلاثة: الربّ، الملك، الإلـه

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(والملك: هو الآمر الناهي، الذي لا يخلق خلقًا بمقتضى ربوبيّته، ويتركهم سدى معطلين، لا يؤمرون ولا ينهون، ولا يثابون ولا يعاقبون. فإن الملك هو الآمر الناهي، المعطي المانع، الضار النافع، المثيب المعاقب.

ولذلك؛ جاءت الاستعاذة في سورة الناس، وسورة الفلق، بالأسماء الحسنى الثلاثة: الربّ، والملك، والإلٰه، فإنه لما قال: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ۝١﴾ كان فيه إثبات أنه خالقهم وفاطرهم، فبقي أن يقال: لَمَّا خلقهم هل كلّفهم وأمرهم ونهاهم؟ قيل: نعم، فجاء: ﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝٢﴾، فأثبت الخلق والأمر ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾.

فلما قيل ذلك، قيل: فإذا كان ربًّا موجِدًا، وملكًا مكلِّفًا، فهل يُحَبُّ ويُرغَبُ إليه، ويكون التوجُّه إليه غاية الخلق والأمر؟ قيل: ﴿إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ ۝٣﴾؛ أي: مألوههم ومحبوبهم، الذي لا يتوجّه العبدُ المخلوقُ المكلّفُ العابدُ إلّا له، فجاءت الإلٰهيّةُ خاتمةً وغايةً، وما قبلها كالتوطئة لها).

الشرح

ما أحسن هذا الترتيب، فقد نبَّه المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ على علاقة هذه الأسماء الحسنى بعضها ببعض، وتلازم مقتضياتها. وقد تقدم معنى الرب، وأنه يتضمن الخلق والملك والتدبير.

وبيَّن هنا أن اسم الله «الملِك» يدل على الملك التام المطلق؛ كما قال الله: ﴿لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١٠٧]، ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وفي الحديث: «**إِنَّ الحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالمُلْكَ**»[1]، ويقتضي صدور الأمر والنهي؛ فلا يكون مَلكًا من لا يأمر ولا ينهى، ولا ينفذ حكمه في ملكه؛ كما قال تعالى في قصة يوسف: ﴿مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِى دِينِ ٱلْمَلِكِ﴾ [يوسف: ٧٦]، وهو أمر مشاهد معلوم.

والملك الحق إذا أمر ونهى، فإنه يثيب ويعاقب، وهذا يثمر التعلق به محبةً، وخوفًا، ورجاءً والتأله له بذلك، فكان هو (الإلٰه) الحق. فانتظمت هذه الأسماء الثلاثة معاني الربوبية والألوهية، كما رتبها الله في سورة الناس: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ۝١ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝٢ إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ ۝٣﴾ [الناس: ١ ـ ٣].



(١) أخرجه البخاري رقم: (١٥٤٩)، ومسلم رقم: (١١٨٤).



المعوذتان

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(وهاتان السورتان أعظم عُوذةً في القرآن، وجاءت الاستعاذة بهما وقت الحاجة إلى ذلك، وهو حين سُحر النبي ﷺ، وخيّل إليه أنه يفعل الشيء وما فعله، وأقام على ذلك أربعين يومًا؛ كما في الصحيح، وكانت عُقَد السّحر إحدى عشرة عقدة، فأنزل الله المعوّذتين إحدى عشرة آية، فانحلّت بكلّ آيةٍ عقدةٍ).

الشرح

الإشارة إلى المعوذتين؛ «سورة الفلق»، و«سورة الناس» لتقدم ذكرهما.

ويدل على عظم التعوذ بهما ما رواه ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أن النبي ﷺ قال له: («**يَا ابْنَ عَابِسٍ! أَلَا أُخْبِرُكَ بِأَفْضَلِ مَا تَعَوَّذَ مِنْهُ الْمُتَعَوِّذُونَ؟**»، قُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ۝١﴾، وَ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ۝١﴾»)[1].

وعن أبي سعيد قال: (كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَتَعَوَّذُ مِنَ الجَانِّ وَعَيْنِ الإِنْسَانِ، حَتَّى نَزَلَتِ المُعَوِّذَتَانِ، فَلَمَّا نَزَلَتَا أَخَذَ بِهِمَا وَتَرَكَ مَا سِوَاهُمَا)[2].

فهاتان السورتان فيهما الاستعاذة بالله عَزَّ وَجَلَّ من جميع الشرور الخارجية والداخلية. ففي سورة الفلق جعل المستعاذ به اسمًا واحدًا، هو «الرب»،

(١) أخرجه أحمد رقم: (١٥٤٤٨).
(٢) أخرجه النسائي رقم: (٥٤٩٤)، والترمذي رقم: (٢٠٥٨)، وقال: هذا حديث حسن غريب.

والمستعاذ منه أربعة شرور: ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ۝٢ وَمِن شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ ۝٣ وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّٰثَٰتِ فِى ٱلْعُقَدِ ۝٤ وَمِن شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ ۝٥﴾.

وفي سورة الناس جعل المستعاذ به ثلاثة أسماء: ﴿...بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ۝١ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝٢ إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ ۝٣﴾، والمستعاذ منه شرٌّ واحد: ﴿مِن شَرِّ ٱلْوَسْوَاسِ ٱلْخَنَّاسِ ۝٤ ٱلَّذِى يُوَسْوِسُ فِى صُدُورِ ٱلنَّاسِ ۝٥ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ ۝٦﴾. وهذا يدل على أن الشرور الخارجية في كفة، والشر الداخلي في كِفة، وأن خطر الوسواس عظيم على النفس؛ يؤذيها ويزعجها بأنواع الخطرات، ولا عاصم منه إلا الله ﷻ، قال تعالى: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ۝٣٦﴾ [فصلت: ٣٦]، ﴿وَقُل رَّبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَٰتِ ٱلشَّيَٰطِينِ ۝٩٧ وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَن يَحْضُرُونِ ۝٩٨﴾ [المؤمنون: ٩٧].

والدليل على سحره ﷺ حديث عَائِشةَ المتفق عليه، قَالَتْ: (سُحِرَ النَّبِيُّ ﷺ، حَتَّى كَانَ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَفْعَلُ الشَّيْءَ وَمَا يَفْعَلُهُ، حَتَّى كَانَ ذَاتَ يَوْمٍ دَعَا وَدَعَا، ثُمَّ قَالَ: «**أَشَعَرْتِ أَنَّ اللهَ أَفْتَانِي فِيمَا فِيهِ شِفَائِي، أَتَانِي رَجُلَانِ: فَقَعَدَ أَحَدُهُمَا عِنْدَ رَأْسِي وَالآخَرُ عِنْدَ رِجْلَيَّ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِلآخَرِ: مَا وَجَعُ الرَّجُلِ؟ قَالَ: مَطْبُوبٌ، قَالَ: وَمَنْ طَبَّهُ؟ قَالَ: لَبِيدُ بْنُ الأَعْصَمِ، قَالَ: فِي مَاذَا؟ قَالَ: فِي مُشُطٍ وَمُشَاقَةٍ وَجُفِّ طَلْعَةٍ ذَكَرٍ، قَالَ: فَأَيْنَ هُوَ؟ قَالَ: فِي بِئْرِ ذَرْوَانَ**»، فَخَرَجَ إِلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ لِعَائِشَةَ حِينَ رَجَعَ: «**نَخْلُهَا كَأَنَّهُ رُؤُوسُ الشَّيَاطِينِ**»، فَقُلْتُ: اسْتَخْرَجْتَهُ؟ فَقَالَ: «**لَا، أَمَّا أَنَا فَقَدْ شَفَانِي اللهُ، وَخَشِيتُ أَنْ يُثِيرَ ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ شَرًّا**»، ثُمَّ دُفِنَتِ البِئْرُ)[١].

وقد نقل الحافظ ابن حجر عن المازري، قوله: (أنكر بعض الْمُبْتَدِعَةُ هَذَا الْحَدِيثَ وَزَعَمُوا أَنَّهُ يَحُطُّ مَنْصِبَ النُّبُوَّةِ وَيُشَكِّكُ فِيهَا، قَالُوا: وَكُلُّ مَا أَدَّى إِلَى ذَلِكَ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَزَعَمُوا أَنَّ تَجْوِيزَ هَذَا يعْدم الثِّقَة بِمَا شرعوه مِنَ الشَّرَائِعِ؛ إِذْ يُحْتَمَلُ عَلَى هَذَا أَنْ يُخَيَّلَ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَرَى جِبْرِيلَ وَلَيْسَ هُوَ ثَمَّ، وَأَنَّهُ يُوحِي إِلَيْهِ

(١) أخرجه البخاري رقم: (٥٧٦٣)، ومسلم رقم: (٢١٨٩).

بِشَيْءٍ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ. قَالَ الْمَازِرِيُّ: وَهَذَا كُلُّهُ مَرْدُودٌ؛ لِأَنَّ الدَّلِيلَ قَدْ قَامَ عَلَى صِدْقِ النَّبِيِّ ﷺ فِيمَا يُبَلِّغُهُ عَنِ اللهِ تَعَالَى وَعَلَى عِصْمَتِهِ فِي التَّبْلِيغِ، وَالْمُعْجِزَاتُ شَاهِدَاتٌ بِتَصْدِيقِهِ؛ فَتَجْوِيزُ مَا قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى خِلَافِهِ بَاطِلٌ، وَأَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِبَعْضِ أُمُورِ الدُّنْيَا الَّتِي لَمْ يُبْعَثْ لِأَجْلِهَا وَلَا كَانَتِ الرِّسَالَةُ مِنْ أَجْلِهَا فَهُوَ فِي ذَلِكَ عُرْضَةٌ لِمَا يَعْتَرِضُ الْبَشَرَ؛ كَالْأَمْرَاضِ، فَغَيْرُ بَعِيدٍ أَنْ يُخَيَّلَ إِلَيْهِ فِي أَمْرٍ مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا مَا لَا حَقِيقَةَ لَهُ مَعَ عِصْمَتِهِ عَنْ مِثْلِ ذَلِكَ فِي أُمُورِ الدِّينِ)[(١)].

قال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ: (وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَبِي ضَمْرَةَ عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ: فَأَقَامَ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، وَفِي رِوَايَةِ وُهَيْبٍ عَنْ هِشَامٍ عِنْدَ أَحْمَدَ: سِتَّةَ أَشْهُرٍ، وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بِأَنْ تَكُونَ السِّتَّةُ أَشْهُرٍ مِنَ ابْتِدَاءِ تَغَيُّرِ مِزَاجِهِ وَالْأَرْبَعِينَ يَوْمًا مِنَ اسْتِحْكَامِهِ، وَقَالَ السُّهَيْلِيُّ: لَمْ أَقِفْ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَشْهُورَةِ عَلَى قَدْرِ الْمُدَّةِ الَّتِي مَكَثَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهَا فِي السِّحْرِ حَتَّى ظَفِرْتُ بِهِ فِي جَامِعِ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ؛ أَنَّهُ لَبِثَ سِتَّةَ أَشْهُرٍ، كَذَا قَالَ، وَقَدْ وَجَدْنَاهُ مَوْصُولًا بِإِسْنَادِ الصَّحِيحِ فَهُوَ الْمُعْتَمَدُ)[(٢)].

وأما كون عدد العقد، إحدى عشرة، موافقًا لعدد آي السورتين، فقد ورد في زيادة ضعيفة عند البيهقي: (وإذا تمثال من شمع؛ تمثال رسول الله ﷺ، وإذا فيها إبر مغروزة، وإذا وتر فيه إحدى عشرة عقدة، فأتاه جبريل بالمعوذتين، فقال: يا محمد ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ۝١﴾، وحل عقدة، ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ۝٢﴾، وحل عقدة، حتى فرغ منها، وحل العقد كلها، وجعل لا ينزع إبرة إلا وجد لها ألمًا، ثم يجد بعد ذلك راحة. فقيل: يا رسول الله! لو قتلت اليهودي؟ فقال رسول الله ﷺ: «**قد عافاني الله عَزَّ وَجَلَّ، وما وراءه من عذاب الله أشد**»، قال: فأخرجه)[(٣)].

---

(١) فتح الباري: (١٠/٢٢٧).

(٢) فتح الباري: (١٠/٢٢٦).

(٣) دلائل النبوة: (٢/٢/٢٢٦/١ ـ ٢ و٧/٩٢ ـ ٩٤)، قال الألباني: وهذا إسناد ضعيف جدًّا. انظر: السلسلة الصحيحة: (٦/٦١٨).



تعلق الاستعاذة باسم «الإلـٰه»

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(وتعلقت الاستعاذة في أوائل القرآن باسمه «الإلٰه»، وهو المعبود وحده، لاجتماع صفات الكمال فيه. ومناجاة العبد لهذا الإلٰه الكامل، ذي الأسماء الحسنى، والصفات العليا، المرغوب إليه؛ في أن يعيذ عبده الذي يناجيه بكلامه من الشيطان الحائل بينه وبين مناجاة ربّه.

ثم انسحب التعلق باسم «الإلٰه» في جميع المواطن الذي يقال فيها: «أعوذ بالله من الشيطان الرّجيم»؛ لأن اسم «الله» هو الغاية للأسماء، ولهذا، كان كل اسم بعده لا يتعرف إلّا به، فتقول: الله هو السّلام، المؤمن، المهيمن، فالجلالة تعرّف غيرها، وغيرها لا يعرفها).

الشرح

يشير المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿٩٨﴾ إِنَّهُۥ لَيْسَ لَهُۥ سُلْطَٰنٌ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٩٩﴾﴾ [النحل: ٩٨، ٩٩].

فاسم «الله» الجامع لكل المحامد، مبارك؛ ما كان في شيء إلا حلت فيه البركة، ولذلك نقول: «بِسْمِ الله» عند دخول المنزل، وعند الخروج منه، وعند دخول المسجد، وعند الطعام والشراب والنكاح والعبادات؛ كالوضوء

والتلاوة والطواف. فهذا اسم مبارك تستهل به الأعمال، ويستعاذ به من الآفات.



الشرك في الربوبية

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

(والذين أشركوا به تعالى في الربوبيّة؛ منهم من أثبت معه خالقًا آخر، وإن لم يقولوا: إنه مكافئ له، وهم المشركون، ومن ضاهاهم من القدريّة.

وربوبيّته سبحانه للعالم، الربوبيّة الكاملة المطلقة الشاملة، تبطل أقوالهم؛ لأنها تقتضي ربوبيّته لجميع ما فيه من الذوات والصفات والحركات والأفعال. وحقيقة قول القدرية المجوسية: أنه تعالى ليس ربًّا لأفعال الحيوان ولا تتناولها ربوبيّته؛ إذ كيف يتناول ما لا يدخل تحت قدرته ومشيئته وخلقه).

الشرح

قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الرعد: ١٦]، ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيۡءٖ فَقَدَّرَهُۥ تَقۡدِيرٗا ۝٢﴾ [الفرقان: ٢]، ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ ۝٩٦﴾ [الصافات: ٩٦]، وفي الحديث: «**كَتَبَ اللهُ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ**»[(١)]، فلا شك أن ربوبية الله تعالى كاملة مطلقة شاملة، تبطل مقالات المنكرين للربوبية، والمشركين في الربوبية. وقد تقدم بيان أصنافهم.

ويظهر أنه وقع تصحيف في **قوله**: (وهم المشركون)! والصواب: وهم

(١) أخرجه مسلم رقم: (٢٦٥٣).

المجوس. وهذه القطعة مستفادة من كلام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ، في «مدارج السالكين»، ونصها: (وَأَهْلُ الْإِشْرَاكِ نَوْعَانِ: أَحَدُهُمَا: أَهْلُ الْإِشْرَاكِ بِهِ فِي رُبُوبِيَّتِهِ وَإِلَٰهِيَّتِهِ؛ كَالْمَجُوسِ وَمَنْ ضَاهَاهُمْ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ، فَإِنَّهُمْ يُثْبِتُونَ مَعَ اللهِ خَالِقًا آخَرَ، وَإِنْ لَمْ يَقُولُوا: إِنَّهُ مُكَافِئٌ لَهُ. وَالْقَدَرِيَّةُ الْمَجُوسِيَّةُ تُثْبِتُ مَعَ اللهِ خَالِقِينَ لِلْأَفْعَالِ، لَيْسَتْ أَفْعَالُهُمْ مَقْدُورَةً للهِ، وَلَا مَخْلُوقَةً لَهُمْ، وَهِيَ صَادِرَةٌ بِغَيْرِ مَشِيئَتِهِ، وَلَا قُدْرَةَ لَهُ عَلَيْهَا، وَلَا هُوَ الَّذِي جَعَلَ أَرْبَابَهَا فَاعِلِينَ لَهَا؛ بَلْ هُمُ الَّذِينَ جَعَلُوا أَنْفُسَهُمْ شَائِينَ مُرِيدِينَ فَاعِلِينَ. فَرُبُوبِيَّةُ الْعَالَمِ الْكَامِلَةُ الْمُطْلَقَةُ الشَّامِلَةُ تُبْطِلُ أَقْوَالَ هَؤُلَاءِ كُلِّهِمْ؛ لِأَنَّهَا تَقْتَضِي رُبُوبِيَّتَهُ لِجَمِيعِ مَا فِيهِ مِنَ الذَّوَاتِ وَالصِّفَاتِ وَالْحَرَكَاتِ وَالْأَفْعَالِ)[1].

فمقالة المجوس الأوائل، ومقالة القدرية الأواخر، منقوضة بالنصوص القرآنية والنبوية الدالة على عموم تقدير الله تعالى للكائنات؛ علمًا، وكتابةً، ومشيئة، وخلقًا وإيجادًا؛ لذواتها، وصفاتها، وحركاتها، ويترتب على مقالتهم لوازم فاسدة، لا محيد لهم عنها، كما بيَّن المصنف. وفساد اللازم يدل على فساد الملزوم.

۞ ۞ ۞

(١) مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين: (١/ ٨٥).



الشرك في الإلـٰهية

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

﴿(وشرك الأمم كله نوعان: شرك في الإلٰهيّة، وشرك في الربوبيّة.

فالشرك في الإلٰهيّة والعبادة هو الغالب على أهل الإشراك، وهو شرك عبّاد الأصنام، وعبّاد الملائكة، وعبّاد الجنّ، وعبّاد المشايخ والصالحين؛ الأحياء والأموات، الذين قالوا: إنما نعبدهم ليقربونا إلى الله زلفى، ويشفعوا لنا عنده، وينالنا بسبب قربهم من الله، وكرامته لهم، قربٌ وكرامةٌ، كما هو المعهود في الدنيا من حصول الكرامة والزلفى لمن يخدم أعوان الملك وأقاربه وخاصته.

والكتب الإلٰهيّة كلها؛ من أولها إلى آخرها، تبطل هذا المذهب وتردّه، وتقبّح أهله، وتنص على أنهم أعداء الله تعالى، وجميع الرسل ـ صلوات الله عليهم ـ متفقون على ذلك، من أولهم إلى آخرهم، وما أهلك الله تعالى من أهلك من الأمم، إلّا بسبب هذا الشرك، ومن أجله).

الشرح

الشرك في الربوبية تقدم بيانه، وسيأتي له مزيد بيان. وأما الشرك في العبادة فهو السائد في بني آدم، **وله صور متعددة:**

١ ـ **عبادة الأصنام**: كحال مشركي العرب الذين عبدوا اللات والعزى

ومناة وهبل وغيرها، وقوم إبراهيم، ومن بعدهم من المشركين من الهندوس والبوذيين وأمثالهم من الوثنيين عباد التماثيل والمنحوتات. قال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ﴿٢٠﴾﴾ [النجم: ١٩، ٢٠]، وقال: ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦ مَا هَٰذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِىٓ أَنتُمْ لَهَا عَٰكِفُونَ ﴿٥٢﴾ قَالُوا۟ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا لَهَا عَٰبِدِينَ ﴿٥٣﴾﴾ [الأنبياء: ٥٢، ٥٣].

٢ ـ **عبادة الملائكة**: قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّۦنَ أَرْبَابًا ۗ﴾ [آل عمران: ٨٠]، مما يدل على وقوعه.

٣ ـ **عبادة الجن**: قال تعالى: ﴿بَلْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ ۖ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ ﴿٤١﴾﴾ [سبأ: ٤١].

٤ ـ **عبادة الصالحين**: كما وقع لقوم نوح، قال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴿٢٣﴾﴾ [نوح: ٢٣].

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: (صَارَتِ الأَوْثَانُ الَّتِي كَانَتْ فِي قَوْمِ نُوحٍ فِي العَرَبِ بَعْدُ؛ أَمَّا وَدٌّ كَانَتْ لِكَلْبٍ بِدَوْمَةِ الجَنْدَلِ، وَأَمَّا سُوَاعٌ كَانَتْ لِهُذَيْلٍ، وَأَمَّا يَغُوثُ فَكَانَتْ لِمُرَادٍ، ثُمَّ لِبَنِي غُطَيْفٍ بِالْجَوْفِ، عِنْدَ سَبَإٍ، وَأَمَّا يَعُوقُ فَكَانَتْ لِهَمْدَانَ، وَأَمَّا نَسْرٌ فَكَانَتْ لِحِمْيَرَ لِآلِ ذِي الكَلَاعِ، أَسْمَاءُ رِجَالٍ صَالِحِينَ مِنْ قَوْمِ نُوحٍ، فَلَمَّا هَلَكُوا أَوْحَى الشَّيْطَانُ إِلَى قَوْمِهِمْ، أَنِ انْصِبُوا إِلَى مَجَالِسِهِمُ الَّتِي كَانُوا يَجْلِسُونَ أَنْصَابًا وَسَمُّوهَا بِأَسْمَائِهِمْ، فَفَعَلُوا، فَلَمْ تُعْبَدْ، حَتَّى إِذَا هَلَكَ أُولَئِكَ وَتَنَسَّخَ العِلْمُ عُبِدَتْ)[١].

وقد بيَّن المصنف رَحِمَهُ اللهُ وجه عبادتهم، وهو اتخاذهم شفعاء وسطاء؛ بدعوى أن لهم منزلة وجاهًا عند الله، فيدعونهم ويرجونهم دون الله، ليقربوهم بزعمهم إلى الله زلفى، قياسًا على الشفاعة عند ملوك الدنيا.

فبعث الله جميع الأنبياء لدعوة أقوامهم إلى توحيد العبادة، فقالوا: ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ۖ﴾ [الأعراف: ٥٩، ٦٥، ٧٣، ٨٥]، قال هذه الجملة

---

(١) أخرجه البخاري رقم: (٤٩٢٠).

بنصها: نوح وهود وصالح وشعيب عليهم السلام، وسائر أنبياء الله؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾ [الأنبياء: ٢٥].

وكان أقوامهم يدركون معناها ومقتضاها، ولذلك، أبوا أن يقبلوها. ومما جاء في السيرة عن ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: (مَرِضَ أَبُو طَالِبٍ فَجَاءَتْهُ قُرَيْشٌ، وَجَاءَهُ النَّبِيُّ ﷺ وَعِنْدَ أَبِي طَالِبٍ مَجْلِسُ رَجُلٍ، فَقَامَ أَبُو جَهْلٍ كَيْ يَمْنَعَهُ قَالَ: وَشَكَوْهُ إِلَى أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ: يَا ابْنَ أَخِي مَا تُرِيدُ مِنْ قَوْمِكَ؟ قَالَ: «**إِنِّي أُرِيدُ مِنْهُمْ كَلِمَةً وَاحِدَةً تَدِينُ لَهُمْ بِهَا العَرَبُ، وَتُؤَدِّي إِلَيْهِمُ العَجَمُ الجِزْيَةَ**». قَالَ: كَلِمَةً وَاحِدَةً؟ قَالَ: «**كَلِمَةً وَاحِدَةً**»، قَالَ: «**يَا عَمِّ يَقُولُوا: لَا إِلهَ إِلَّا اللهُ**» فَقَالُوا: إِلَـٰهًا وَاحِدًا مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي المِلَّةِ الآخِرَةِ إِنْ هَذَا إِلَّا اخْتِلَاقٌ. قَالَ: فَنَزَلَ فِيهِمُ القُرْآنُ: ﴿صٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ ﴿١﴾ بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي عِزَّةٖ وَشِقَاقٖ ﴿٢﴾﴾، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿مَا سَمِعۡنَا بِهَٰذَا فِي ٱلۡمِلَّةِ ٱلۡأٓخِرَةِ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا ٱخۡتِلَٰقٌ ﴿٧﴾﴾ [ص: ١ ـ ٧])[1].

قوله: (**والكتب الإلـٰهيّة كلها من أولها إلى آخرها تبطل هذا المذهب وتردّه، وتقبّح أهله**): مراده: أصلها الذي من عند الله، قبل أن تمتد إليه يد التحريف، فصارت ملوثة بشائبة الشرك والتثليث.



(١) أخرجه الترمذي رقم: (٣٢٣٢).

أصل الشرك في الإلـٰهية

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وأصله: الشرك في محبّة الله، قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، فأخبر سبحانه أنه من أحبّ مع الله شيئًا غيره كما يحبّه فقد اتّخذ ندًّا من دونه. وهذا على أصح القولين في الآية: أنهم يحبونهم كما يحبون الله.

وهذا هو العدل المذكور في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ۝١﴾ [الأنعام: ١]، والمعنى على أصح القولين: أنهم يعدلون به غيره في العبادة، فيسوون بينه وبين غيره في الحبّ والعبادة.

وكذلك قول المشركين في النار لأصنامهم: ﴿تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ ۝٩٧ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ۝٩٨﴾ [الشعراء: ٩٧، ٩٨]، ومعلوم قطعًا أن هذه التسوية لم تكن بينهم وبين الله في كونه ربّهم وخالقهم، فإنهم كانوا كما أخبر الله عنهم مقرّين بأن الله ـ تعالى ـ وحده هو ربّهم وخالقهم، وأن الأرض ومن فيها لله وحده، وأنه ربّ السّمٰوات السّبع وربّ العرش العظيم، وأنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ هو الذي بيده ملكوت كل شيءٍ، وهو يجير ولا يجار عليه.

وإنما كانت هذه التسوية بينهم وبين الله ـ تعالى ـ في المحبّة والعبادة؛ فمن أحبّ غير الله ـ تعالى ـ وخافه ورجاه وذلّ له، كما

يحبّ الله ويخافه ويرجوه؛ فهذا هو الشرك الذي لا يغفره الله، فكيف بمن كان غيرُ الله أقربَ عنده منه، وأحبّ إليه، وأخوف عنده، وهو في مرضاته أشد سعيًا منه في مرضاة الله؟

فإذا كان المسوِّي بين الله وبين غيره في ذلك مشركًا، فما الظن بهذا؟ فعياذًا بالله من أن ينسلخ القلب من التّوحيد والإسلام كانسلاخ الحيّة من قشرها، وهو يظن أنه مسلم موحّد، فهذا أحد أنواع الشرك).

الشرح

حقيقة الشرك: تسوية غير الله بالله فيما هو من خصائص الله. والعدل بمعنى التسوية، وإنما عدلوه سبحانه بغيره في الألوهية لا في الربوبية. وقد تقدم الكلام على الآيات التي ساق المصنف. ولما كان أصل العبادة هو المحبة، كان الشرك في المحبة أصل الشرك في العبادة.

وقد نصَّ المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ، على أمهات العبادات القلبية؛ وهي الحب والخوف والرجاء. فالعبادات القلبية أشرف من العبادات البدنية؛ لأنه إذا صلح القلب صلح الجسد كله، وإذا فسد القلب فسد الجسد كله. قال تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ وَيَرۡجُونَ رَحۡمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓۚ﴾ [الإسراء: ٥٧]، والابتغاء هو الانجذاب والمحبة، فجمع أولئك المثنى عليهم الأوصاف الثلاثة.

وأصل هذه الثلاث: المحبة، فهي أشرفها، وأبقاها، وذلك لأن الخوف ينقطع، قال تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمُ ٱلۡيَوۡمَ وَلَآ أَنتُمۡ تَحۡزَنُونَ ٦٨﴾ [الزخرف: ٦٨]، والرجاء يبلغ منتهاه، قال تعالى: ﴿وَقَالُواْ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي صَدَقَنَا وَعۡدَهُۥ وَأَوۡرَثَنَا ٱلۡأَرۡضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلۡجَنَّةِ حَيۡثُ نَشَآءُۖ﴾ [الزمر: ٧٤]، وأما المحبة فإنها تبقى وتقوى، قال تعالى في أربعة مواضع: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُۚ﴾ [المائدة: ١١٩، التوبة: ١٠٠، المجادلة: ٢٢، البينة: ٨].

وقد ضرب بعض العلماء أمثلة لبيان منزلة هذه الثلاث، فقالوا: كمثل الطائر، فرأسه المحبة، وجناحاه الخوف والرجاء، فالطائر يتجه برأسه، وتحمله جناحاه. ولو كان أحد الجناحين أكبر من الآخر لجنح في طيرانه، فينبغي أن يكون الخوف والرجاء متعادلان. ومثل بعضهم المحبة بالمركبة يستقلها الإنسان، فالرجاء يقودها ويحدوها، والخوف يحجزها أن تخرج يمنة أو يسرة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَلَا بُدَّ مِنَ التَّنْبِيهِ عَلَى قَاعِدَةٍ تُحَرِّكُ الْقُلُوبَ إِلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ فَتَعْتَصِمُ بِهِ فَتَقِلُّ آفَاتُهَا أَوْ تَذْهَبُ عَنْهَا بِالْكُلِّيَّةِ بِحَوْلِ اللهِ وَقُوَّتِهِ. فَنَقُولُ: اعْلَمْ أَنَّ مُحَرِّكَاتِ الْقُلُوبِ إِلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ ثَلَاثَةٌ: الْمَحَبَّةُ وَالْخَوْفُ وَالرَّجَاءُ. وَأَقْوَاهَا: الْمَحَبَّةُ، وَهِيَ مَقْصُودَةٌ تُرَادُ لِذَاتِهَا؛ لِأَنَّهَا تُرَادُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، بِخِلَافِ الْخَوْفِ فَإِنَّهُ يَزُولُ فِي الْآخِرَةِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾﴾ [يونس: ٦٢]. وَالْخَوْفُ الْمَقْصُودُ مِنْهُ الزَّجْرُ وَالْمَنْعُ مِنَ الْخُرُوجِ عَنَ الطَّرِيقِ؛ فَالْمَحَبَّةُ تَلْقَى الْعَبْدَ فِي السَّيْرِ إِلَى مَحْبُوبِهِ، وَعَلَى قَدْرِ ضَعْفِهَا وَقُوَّتِهَا يَكُونُ سَيْرُهُ إِلَيْهِ، وَالْخَوْفُ يَمْنَعُهُ أَنْ يَخْرُجَ عَنْ طَرِيقِ الْمَحْبُوبِ وَالرَّجَاءُ يَقُودُهُ؛ فَهَذَا أَصْلٌ عَظِيمٌ يَجِبُ عَلَى كُلِّ عَبْدٍ أَنْ يَتَنَبَّهَ لَهُ، فَإِنَّهُ لَا تَحْصُلُ لَهُ الْعُبُودِيَّةُ بِدُونِهِ، وَكُلُّ أَحَدٍ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا للهِ لَا لِغَيْرِهِ)[(١)].

❁ ❁ ❁

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

❁ (والأدلة الدّالة على أنه تعالى يجب أن يكون وحده هو المألوه تبطل هذا الشرك، وتدحض حجج أهله، وهي أكثر من أن يحيط بها إلّا الله؛ بل كل ما خلقه الله ـ تعالى ـ فهو آية شاهدة بتوحيده، وكذلك، كل ما أمر به. فخلقه وأمره، وما فطر عليه

(١) مجموع الفتاوى: (١/ ٩٥).

عباده، وركب فيهم من العقول، شاهد بأنه الله الذي لا إلٰه إلّا هو، وأن كل معبود سواه باطل، وأنه هو الله الحق المبين، تقدس وتعالى.

وواعجبًا كيف يعصى الإلٰه — أم كيف يجحده الجاحد
ولله في كل تحريكةٍ — وتسكينةٍ أبدًا شاهد
وفي كل شيءٍ له آيةٌ — تدل على أنه واحد)

الشرح

دلائل إثبات الألوهية متعددة، أكثر من أن تحصر، وقد نبَّه المصنف على أصولها، **وهي**:

١ ـ **الدلائل الشرعية**: المبثوثة في الكتاب والسُّنَّة، بأساليب متنوعة. قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا ﴿١٧٤﴾﴾ [النساء: ١٧٤].

٢ ـ **الدلائل الحسية**: المبثوثة في الكون من آياته ومخلوقاته، ولوازمها. قال تعالى: ﴿قُلِ ٱنظُرُوا۟ مَاذَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [يونس: ١٠١].

٣ ـ **الدلائل الفطرية**: التي جبل الله عليها العباد من غير سبق تعليم. قال تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ﴾ [الروم: ٣٠].

٤ ـ **الدلائل العقلية**: التي يهتدي إليها العقل السليم بالنظر الصحيح. قال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٢٤٢﴾﴾ [البقرة: ٢٤٢].

وقد ختم بأبيات حسنة، نسبت لأبي نواس! وليست في ديوانه، والصحيح أنها لأبي العتاهية كما في ديوانه، ونسبها إليه صاحب «شذرات الذهب». وهي به أليق؛ لأنه شاعر وعظ.



الشرك في الربوبية وصوره

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

(والنوع الثاني من الشرك: الشرك به تعالى في الربوبيّة؛ كشرك من جعل معه خالقًا آخر؛ كالمجوس وغيرهم، الذين يقولون بأن للعالم ربّين: أحدهما: خالق الخير، يقولون له بلسان الفارسيّة «يَزدان»، والآخر: خالق الشر، ويقول له المجوس بلسانهم: «أَهْرَمَن»).

الشرح

هذا شروع من المصنف في تعداد بعض أصناف المشركين في الربوبية، وهم:

الصنف الأول: المجوس: وقد ورد ذكرهم في القرآن في موضع واحد. قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلۡمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشۡرَكُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يَفۡصِلُ بَيۡنَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ شَهِيدٌ ١٧﴾ [الحج: ١٧].

قال الشهرستاني: (الخارجون عن الملة الحنيفية، والشريعة الإسلامية؛ ممن يقول بشريعة وأحكام، وحدود وأعلام. وهم قد انقسموا إلى: من له كتاب محقق؛ مثل: التوراة، والإنجيل؛ وعن هذا يخاطبهم التنزيل بأهل الكتاب، وإلى من له شبهة كتاب؛ مثل: المجوس، والمانوية. فإن الصحف التي أنزلت على إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ، قد رفعت إلى السماء؛ لأحداث أحدثها المجوس، ولهذا، يجوز عقد العهد والذمام معهم، وينحى بهم نحو اليهود والنصارى؛ إذ هم من

أهل الكتاب؛ ولكن لا يجوز مناكحتهم، ولا أكل ذبائحهم؛ فإن الكتاب قد رفع عنهم)[(١)]، وقال أيضًا: (أثبتوا أصلين، كما ذكرنا، إلا أن المجوس الأصلية زعموا أن الأصلين لا يجوز أن يكونا قديمين أزليين؛ بل النور أزلي، والظلمة محدثة. ثم لهم اختلاف في سبب حدوثها: أمن النور حدثت؟ والنور لا يحدث شرًّا جزئيًّا، فكيف يحدث أصل الشر؟ أم من شيء آخر؟ ولا شيء يشرك النور في الإحداث والقدم؟ وبهذا يظهر خبط المجوس)[(٢)].

وقال ابن أبي العز الحنفي: (وَلَمْ يُعْرَفْ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الطَّوَائِفِ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ الْعَالَمَ لَهُ صَانِعَانِ مُتَمَاثِلَانِ فِي الصِّفَاتِ وَالْأَفْعَالِ، فَإِنَّ الثَّنَوِيَّةَ مِنَ الْمَجُوسِ، وَالْمَانَوِيَّةَ الْقَائِلِينَ بِالْأَصْلَيْنِ: النُّورِ وَالظُّلْمَةِ، وَأَنَّ الْعَالَمَ صَدَرَ عَنْهُمَا: مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ النُّورَ خَيْرٌ مِنَ الظُّلْمَةِ، وَهُوَ الْإِلٰهُ الْمَحْمُودُ، وَأَنَّ الظُّلْمَةَ شِرِّيرَةٌ مَذْمُومَةٌ، وَهُمْ مُتَنَازِعُونَ فِي الظُّلْمَةِ، هَلْ هِيَ قَدِيمَةٌ أَوْ مُحْدَثَةٌ؟ فَلَمْ يُثْبِتُوا رَبَّيْنِ مُتَمَاثِلَيْنِ)[(٣)].

❁ ❁ ❁

قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

(وكالفلاسفة ومن تبعهم الذين يقولون: بأنه لم يصدر عنه إلّا واحد بسيط، وأن مصدر المخلوقات كلها عن العقول والنفوس، وإن مصدر هذا العالم عن العقل الفعّال، فهو ربّ كل ما تحته ومدبّره. وهذا شرّ من شرك عبّاد الأصنام والمجوس والنّصارى، وهو أخبث شرك في العالم، إذ يتضمن من التعطيل وجحد إلٰهيّته ـ سبحانه ـ وربوبيّته، واستناد الخلق إلى غيره سبحانه ما لم يتضمنه شرك أمة من الأمم).

(١) الملل والنحل: (٢/ ١٣).
(٢) الملل والنحل: (٢/ ٣٨).
(٣) شرح الطحاوية: ت الأرناؤوط: (١/ ٢٧).

الشرح

الصنف الثاني: **الفلاسفة**: قال الشهرستاني في تعريفها: (الفلسفة باليونانية: محبة الحكمة، والفيلسوف هو: «فيلا» و«سوفا»، وفيلا هو المحب، وسوفا: الحكمة، أي: هو محب الحكمة. والحكمة: قولية، وفعلية؛ أما الحكمة القولية، وهي العقلية أيضًا، فهي كل ما يعقله العاقل بالحد، وما يجري مجراه؛ مثل الرسم، وبالبرهان، وما يجري مجراه؛ مثل الاستقراء، فيعبر عنه بهما. وأما الحكمة الفعلية فكل ما يفعله الحكيم لغاية كمالية)(١).

وقال في الفلاسفة ومصادرهم: (فمن الفلاسفة: حكماء الهند من البراهمة؛ لا يقولون بالنبوات أصلًا. ومنهم: حكماء العرب، وهم شرذمة قليلون؛ لأن أكثر حكمهم فلتات الطبع، وخطرات الفكر، وربما قالوا بالنبوات. ومنهم: حكماء الروم، وهم منقسمون إلى القدماء، الذين هم «أساطين» الحكمة، وإلى المتأخرين وهم «المشاؤون»، و«أصحاب الرواق»، وأصحاب «أرسطوطاليس»، وإلى فلاسفة الإسلام، الذين هم حكماء العجم(٢)، وإلا، فلم ينقل عن العجم قبل الإسلام مقالة في الفلسفة، إذ حكمهم كلها كانت متلقاة من النبوات؛ إما من الملة القديمة، وإما من سائر الملل. غير أن الصابئة كانوا يخلطون الحكمة بالصبوة. فنحن نذكر مذاهب الحكماء القدماء من الروم، واليونانيين، على الترتيب الذي نقل في كتبهم، ونعقب ذلك بذكر سائر الحكماء، إن شاء الله تعالى. فإن الأصل في الفلسفة، والمبدأ في الحكمة، للروم، وغيرهم كالعيال لهم)(٣).

فمن مبادئ الفلسفة الأرسطية: (لا يصدر عن الواحد إلا واحد. قال: الصادر الأول هو العقل الفعال؛ لأن الحركات إذا كانت كثيرة؛ ولكل متحرك، فيجب أن يكون عدد المحركات بحسب عدد المتحركات، فلو كانت المحركات والمتحركات تنسب إليه لا على ترتيب أول وثانٍ؛ بل جملة

---

(١) الملل والنحل: (٢/ ١١٦).

(٢) يريد: ابن اسينا، والفارابي، وأمثالهما. (٣) الملل والنحل: (٢/ ١١٨).

واحدة، لتكثرت جهات ذاته بالنسبة إلى محرك محرك، ومتحرك متحرك، فتتكثر ذاته. وقد أقمنا البرهان على أنه واحد من كل وجه، فلن يصدر عن الواحد من كل وجه إلا واحد وهو العقل الفعال. وله في ذاته وباعتبار ذاته إمكان الوجود، وباعتبار علته وجوب الوجود، فتتكثر ذاته لا من جهة علته، فيصدر عنه شيئان. ثم يزيد التكثر في الأسباب، فتتكثر المسببات، والكل ينسب إليه...

قال: إذا كان عدد المتحركات مرتبًا على عدد المحركات، فتكون الجواهر المفارقة كثيرة، على ترتيب أول وثان. فلكل كرة متحركة محرك مفارق غير متناهي القوة يحرك كما يحرك المشتهي والمعشوق، ومحرك آخر مزاول للحركة، فيكون صورة للجرم السماوي، فالأول عقل مفارق، والثاني نفس مزاول، فالمحركات المفارقة تحرك على أنها مشتهاة معشوقة، والمحركات المزاولة تحرك على أنها مشتهية عاشقة. ثم يطلب عدد المحركات من عدد حركات الأكر. وذلك شيء لم يكن ظاهرًا في زمانه، وإنما ظهر بعد. والأكر تسع، لما دل الرصد عليها، فالعقول المفارقة عشرة: تسعة منها مدبرات النفوس التسعة المزاولة، وواحد هو العقل الفعال)[1]. وهكذا إلى أن ينتهي الأمر إلى «الهيولى» و«الصورة» اللذين هما مبدأ الأجسام الطبيعية.

وناتج دعوى الفلاسفة نفي الخلق والتدبير عن الله، على فرض أنهم أرادوا به «العقل الفعال»، وأن المخلوقات تنتج وتتسلسل دون إرادة أو تدبير. وكل ذلك خرص لا يستند إلى علم ولا دليل. قال تعالى: ﴿مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴿٢٠﴾﴾ [الزخرف: ٢٠]، وقال: ﴿وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴿٢٤﴾﴾ [الجاثية: ٢٤]. ولذلك، كان شرك الفلاسفة أقبح من شرك عباد الأصنام، والمجوس، والنصارى، كما قال المصنف.

❁ ❁ ❁

(١) الملل والنحل: (٢/ ١٨٣ ـ ١٨٤).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وشرك القدريّة مختصر من هذا، وباب يدخل منه إليه، ولهذا، شبّههم الصّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بالمجوس؛ كما ثبت عن ابن عمر(١) وابن عبّاس(٢) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وقد روى أهل السنن فيهم ذلك مرفوعًا: «**أنهم مجوس هذه الأمة**»)(٣).

الشرح

الصنف الثالث: **القدرية**: النافون لتقدير الله أفعال العباد وخلقه لها.

وقد ظهرت القدرية الأولى في أواخر قرن الصحابة، وأدركها صغارهم؛ كابن عمر، وابن عباس، وجابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وردوا عليهم، وأغلظوا عليهم. عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، قَالَ: (كَانَ أَوَّلَ مَنْ قَالَ فِي الْقَدَرِ بِالْبَصْرَةِ مَعْبَدٌ الْجُهَنِيُّ، فَانْطَلَقْتُ أَنَا وَحُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ الْحِمْيَرِيُّ حَاجَّيْنِ ـ أَوْ مُعْتَمِرَيْنِ ـ فَقُلْنَا: لَوْ لَقِينَا أَحَدًا مَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَسَأَلْنَاهُ عَمَّا يَقُولُ هَؤُلَاءِ فِي الْقَدَرِ، فَوُفِّقَ لَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ دَاخِلًا الْمَسْجِدَ، فَاكْتَنَفْتُهُ أَنَا وَصَاحِبِي أَحَدُنَا عَنْ يَمِينِهِ، وَالْآخَرُ عَنْ شِمَالِهِ، فَظَنَنْتُ أَنَّ صَاحِبِي سَيَكِلُ الْكَلَامَ إِلَيَّ، فَقُلْتُ: أَبَا عَبْدِ الرَّحْمٰنِ إِنَّهُ قَدْ ظَهَرَ قِبَلَنَا نَاسٌ يَقْرَؤونَ الْقُرْآنَ، وَيَتَقَفَّرُونَ الْعِلْمَ، وَذَكَرَ مِنْ شَأْنِهِمْ، وَأَنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنْ لَا قَدَرَ، وَأَنَّ الْأَمْرَ أُنُفٌ، قَالَ: «فَإِذَا لَقِيتَ أُولَئِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنِّي بَرِيءٌ مِنْهُمْ، وَأَنَّهُمْ بُرَآءُ مِنِّي»،

---

(١) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة للالكائي: (٤/ ٦٤٣)، رقم: (١١٦٠).

(٢) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة للالكائي: (٤/ ٦٩٥)، رقم: (١٢٨٦).

(٣) أخرجه أبو داود رقم: (٤٦٩١) واللفظ له، وأحمد رقم: (٥٥٨٤) باختلاف يسير. وقد اختلف فيه حكم الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ، وكان آخر الأمرين منه تحسينه. قال في سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها (٦/ ٥٦٥): وبعد تحرير القول في إسناد حديث أنس هذا، وتبين أنه قوي، وجب إيداعه في هذه السلسلة «الصحيحة»، ونقله من «ضعيف الجامع» ـ وهو فيه معزو إلى «الضعيفة» برقم: (٣٧٨٥). وانظر: صحيح الجامع رقم: (٤٤٤٢).

وَالَّذِي يَحْلِفُ بِهِ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ: «لَوْ أَنَّ لِأَحَدِهِمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا، فَأَنْفَقَهُ مَا قَبِلَ اللهُ مِنْهُ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ»، ثُمَّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ، والشاهد قوله: «**وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**»[(١)].

ثم إن هذه المقالة الشنيعة انقرضت أو كادت؛ لأنها تتضمن وصف الله تعالى بالجهل، والعجز. وحسبك بهذا، وقد قال الشافعي رَحِمَهُ اللهُ: ناظروهم بالعلم، فإن أقروا به خصموا وإن أنكروه كفروا؛ أي: قولوا لهؤلاء القدرية: هل الله تعالى عالم بكل شيء أم لا؟ فإن قالوا: نعم، عالم بكل شيء، قيل لهم: فقد وقعت أفعال العباد وفق معلومه، فهي مقدرة، وإن قالوا: لا، لم يعلم! فقد كفروا؛ لأنهم أنكروا معلومًا من الدين بالضرورة، ووصفوا الله بالجهل.

ثم جاءت المعتزلة، فخففوا شناعة مقالة القدرية الأولى، وأثبتوا العلم والكتابة، وأنكروا المشيئة والخلق؛ وقالوا: علم وكتب، لكن لم يشأ طاعة الطائع، ولا معصية العاصي، ولم يخلق طاعة الطائع، ولا معصية العاصي؛ بل العبد شاء دون مشيئة الله، وخلق فعل نفسه. وهذا شرك في الربوبية.

فلأجل ذلك سموا «مجوس هذه الأمة»، تشبيهًا لهم بالمجوس الذين يثبتون خالقين؛ فإن هؤلاء أثبتوا خالقِين بعدد العباد. والحديث المروي في ذلك مختلف في رفعه. وأما معناه فصحيح مطابق.

❁ ❁ ❁

قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

(وكثيرًا ما يجتمع الشركان في العبد وينفرد أحدهما عن الآخر).

الشرح

هذه ثلاث صور:

الأولى: اجتماع الشركين: كما وقع لفرعون، والنمرود، والفلاسفة،

---

(١) أخرجه مسلم رقم: (٨).

والملاحدة؛ فلا هم أثبتوا الربوبية، ولا هم دانوا بالعبودية.

الثانية: **انفراد الشرك بالألوهية**: كحال الأقوام مع أنبيائهم، ومنهم مشركو العرب، فقد أقروا بالربوبية، وأنكروا توحيد الألوهية.

الثالثة: **انفراد الشرك بالربوبية**: كحال القدرية والمعتزلة، فقد عظموا الأمر والنهي، وأقروا بتوحيد العبادة، لكنهم أشركوا بالربوبية في باب أفعال العباد.

❁ ❁ ❁

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

(والقرآن الكريم؛ بل الكتب المنزلة من عند الله ـ تعالى ـ كلها مصرّحةٌ بالرد على أهل هذا الإشراك؛ كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، فإنه ينفي شرك المحبّة والإلٰهيّة. وقوله: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، فإنه ينفي شرك الخلق والربوبيّة. فتضمّنت هذه الآية تجريد التّوحيد لربّ العالمين في العبادة، وأنه لا يجوز إشراك غيره معه؛ لا في الأفعال، ولا في الألفاظ، ولا في الإرادات).

الشرح

لا ريب أن القرآن العظيم، وسائر الكتب المنزلة على المرسلين، جاءت بتوحيد رب العالمين، وإبطال الشرك بجميع صوره الاعتقادية، والقولية، والعملية.

قال السعدي رَحِمَهُ اللَّهُ: (وقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝﴾؛ أي: نخصك وحدك بالعبادة والاستعانة؛ لأن تقديم المعمول يفيد الحصر، وهو إثبات الحكم للمذكور، ونفيه عما عداه؛ فكأنه يقول: نعبدك، ولا نعبد غيرك، ونستعين بك، ولا نستعين بغيرك. وتقديم العبادة على الاستعانة، من باب تقديم العام على الخاص، واهتمامًا بتقديم حقه تعالى على حق عبده.

و«العبادة»: اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأعمال والأقوال

الظاهرة والباطنة. و«الاستعانة»: هي الاعتماد على الله تعالى في جلب المنافع، ودفع المضار، مع الثقة به في تحصيل ذلك.

والقيام بعبادة الله والاستعانة به هو الوسيلة للسعادة الأبدية، والنجاة من جميع الشرور، فلا سبيل إلى النجاة إلا بالقيام بهما. وإنما تكون العبادة عبادة، إذا كانت مأخوذة عن رسول الله ﷺ مقصودًا بها وجه الله. فبهذين الأمرين تكون عبادة. وذكر «الاستعانة» بعد «العبادة» مع دخولها فيها؛ لاحتياج العبد في جميع عباداته إلى الاستعانة بالله تعالى، فإنه إن لم يعنه الله، لم يحصل له ما يريده من فعل الأوامر، واجتناب النواهي)[1].

وهذه القطعة تبين سبب تسمية الكتاب؛ لقوله: (فتضمّنت هذه الآية تجريد التّوحيد لربّ العالمين)؛ من شوائب الشرك في الأفعال، والألفاظ والإرادات.

❁ ❁ ❁

(١) تيسير الكريم الرحمٰن: (١/ ٣٢ ـ ٣٣).

أنواع الشرك في الألوهية

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

(فالشرك به في الأفعال؛ كالسجود لغيره سبحانه، والطواف بغير البيت المحرّم، وحلق الرأس عبوديّةً وخضوعًا لغيره، وتقبيل الأحجار غير الحجر الأسود الذي هو يمينه في الأرض، أو تقبيل القبور واستلامها والسجود لها).

الشرح

لما كان التوحيد يتعلق بالأفعال والأقوال والإرادات، كان الشرك كذلك.

النوع الأول: **الشرك في الأفعال**: ومن أمثلته:

١ ـ **السجود لغير الله**: فإن «السجود» من أجلى مظاهر العبادة. قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱرْكَعُوا۟ وَٱسْجُدُوا۟ وَٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمْ﴾ [الحج: ٧٧]، وقال: ﴿لَا تَسْجُدُوا۟ لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَٱسْجُدُوا۟ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴿٣٧﴾﴾ [فصلت: ٣٧]. فأمر بالسجود له، ونهى عن السجود لغيره.

ولَمَّا قَدِمَ مُعَاذٌ مِنَ الشَّامِ سَجَدَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «**مَا هَذَا يَا مُعَاذُ؟**»، قَالَ: أَتَيْتُ الشَّامَ، فَوَافَقْتُهُمْ يَسْجُدُونَ لِأَسَاقِفَتِهِمْ وَبَطَارِقَتِهِمْ، فَوَدِدْتُ فِي نَفْسِي أَنْ نَفْعَلَ ذَلِكَ بِكَ. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**فَلَا تَفْعَلُوا، فَإِنِّي لَوْ كُنْتُ آمِرًا أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِغَيْرِ اللهِ، لَأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا**»(١).

---

(١) أخرجه ابن ماجه رقم: (١٨٥٣)، وقال الألباني: حسن صحيح.

وعَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: أَتَيْتُ الْحِيرَةَ فَرَأَيْتُهُمْ يَسْجُدُونَ لِمَرْزُبَانٍ لَهُمْ، فَقُلْتُ: رَسُولُ اللهِ أَحَقُّ أَنْ يُسْجَدَ لَهُ، قَالَ: فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقُلْتُ: إِنِّي أَتَيْتُ الْحِيرَةَ فَرَأَيْتُهُمْ يَسْجُدُونَ لِمَرْزُبَانٍ لَهُمْ، فَأَنْتَ يَا رَسُولَ اللهِ أَحَقُّ أَنْ نَسْجُدَ لَكَ، قَالَ: «**أَرَأَيْتَ لَوْ مَرَرْتَ بِقَبْرِي أَكُنْتَ تَسْجُدُ لَهُ؟**»، قَالَ: قُلْتُ: لَا، قَالَ: «**فَلَا تَفْعَلُوا، لَوْ كُنْتُ آمِرًا أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِأَحَدٍ لَأَمَرْتُ النِّسَاءَ أَنْ يَسْجُدْنَ لِأَزْوَاجِهِنَّ لِمَا جَعَلَ اللهُ لَهُمْ عَلَيْهِنَّ مِنَ الْحَقِّ**»[1].

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**لَوْ كُنْتُ آمِرًا أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِأَحَدٍ لَأَمَرْتُ المَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا**»[2]؛ فالسجود لغير الله ﷻ شرك.

وسجود الملائكة لآدم، لم يقع على سبيل العبادة قطعًا؛ بل كان تكريمًا وامتثالًا لأمر الله تعالى، كما قال: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأٓدَمَ فَسَجَدُوٓاْ﴾ [البقرة: ٣٤]. وقد كان السجود فيمن قبلنا نوعًا من التحية، كما قال الله تعالى عن إخوة يوسف: ﴿وَخَرُّواْ لَهُۥ سُجَّدًا﴾ [يوسف: ١٠٠]، فنسخ ذلك بشرعنا.

٢ ـ **الطواف بغير الكعبة**: الطواف بغير بيته المحرّم، تقربًا لغير الله، شرك؛ كالطواف حول القبور والمشاهد. فإن الطواف عبادة، وصرفه لغير الله شرك، قال تعالى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ۝٢٩﴾ [الحج: ٢٩].

٣ ـ **حلق الرأس عبوديّةً**: حلق الرأس عبادة في المناسك، قال تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْيُ مَحِلَّهُۥ﴾ [البقرة: ١٩٦]. فلو أن إنسانًا حلق شعر رأسه تقربًا لمخلوق، فقد أشرك شركًا أكبر، كما لو ذبح له أو سجد.

٤ ـ **تقبيل الأحجار غير الحجر الأسود**: تقبيل الحجر الأسود عبادة

---

(١) أخرجه أبو داود: (٢/ ٢٤٤)، وصححه الحاكم، وسكت عنه الذهبي، وصححه الألباني دون ذكر القبر.

(٢) أخرجه الترمذي رقم: (١١٥٩)، وابن حبان رقم: (٤١٦٢)، والحاكم رقم: (٢٧٦٨)، وقال الترمذي: حديث حسن غريب من هذا الوجه، وصححه الألباني في الجامع الصغير رقم: (٥٢٩٤). قال الترمذي: (وَفِي البَاب عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، وَسُرَاقَةَ بْنِ مَالِكِ بْنِ جُعْشُمٍ، وَعَائِشَةَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى، وَطَلْقِ ابْنِ عَلِيٍّ، وَأُمِّ سَلَمَةَ، وَأَنَسٍ، وَابْنِ عُمَرَ).

ثابتة، وسُنَّة محكمة، فتقبيل حجر سواه على سبيل التعبد والتعظيم شرك بالله العظيم. ولهذا، قال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه لِلرُّكْنِ: (أَمَا واللهِ، إِنِّي لَأَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَلَمَكَ مَا اسْتَلَمْتُكَ)[1]، وفي رواية: (وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يُقَبِّلُكَ، مَا قَبَّلْتُكَ. ثُمَّ دَنَا مِنْهُ، فَقَبَّلَهُ)[2].

ومن مشركي هذا الزمان من غلا في الأحجار الكريمة، وزعم أن لها خصائص وتأثيرات خفية، وعظمها، وتعلق بها. فهذه وثنية صريحة.

وقوله: (الذي هو يمينه في الأرض)، قد روي فيه حديث: «**الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ يَمِينُ اللهِ فِي الْأَرْضِ**»[3]، ولكن هذا الحديث لا يصح مرفوعًا إلى النبي ﷺ، وربما صح موقوفًا. ومع ذلك، فليس في الحديث إشكال عند التأمل؛ لأنه قال: يمين الله في الأرض، والله في السماء، فقطعًا وجزمًا أنه لا يمكن أن يكون الحجر الأسود يمين الله الذي هي صفته، فإن الله فوق سماواته مستو على عرشه بائن من خلقه. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، عن الحديث: (صريح في أن الحجر الأسود ليس هو صفة لله، ولا هو نفس يمينه؛ لأنه قال: «**يمين الله في الأرض**»، وقال: «**فمن قبَّله وصافحه فكأنما صافح الله وقبَّل يمينه**». ومعلوم أن المشبّه غير المشبَّه به. ففي نص الحديث بيان أن مستلمه ليس مصافحًا لله، وأنه ليس هو نفس يمينه، فكيف يجعل ظاهره كفرًا، وأنه محتاج إلى التأويل! مع أن هذا الحديث إنما يعرف عن ابن عباس)[4].

٥ ـ تقبيل القبور واستلامها والسجود لها: لما سبق بيانه، ولما يأتي تفصيله.

❁ ❁ ❁

(١) أخرجه البخاري رقم: (١٦٠٥). (٢) أخرجه النسائي رقم: (٢٩٣٧).
(٣) أخرجه ابن عدي في الكامل: (١/٣٤٢)، والخطيب في تاريخ بغداد: (٦/٣٢٨). قال الألباني: منكر.
(٤) التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع (ص٧١).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

❁ (وقد لعن النبي ﷺ من اتّخذ قبور الأنبياء والصالحين مساجد يصلى لله فيها، فكيف من اتّخذ القبور أوثانًا تعبد من دون الله؟ فهذا لم يعلم معنى قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾. وفي الصحيح عنه ﷺ أنه قال: «**لَعَنَ اللهُ اليَهُودَ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَساجِد**»[(١)].

وفيه عنه ـ أيضًا ـ: «**إِنَّ مِنْ شِرَارِ النَّاسِ مَنْ تُدْرِكُهُ السَّاعَةُ وَهُمْ أَحْيَاءٌ، وَمَنْ يَتَّخِذُ الْقُبُورَ مَسَاجِدَ**»[(٢)].

وفيه ـ أيضًا ـ عنه ﷺ: «**أَلَا وَإِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ وَصَالِحِيهِمْ مَسَاجِدَ، أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ، إِنِّي أَنْهَاكُمْ عَنْ ذَلِكَ**»[(٣)].

وفي «مسند الإمام أحمد»، و«صحيح ابن حبّان»، عنه ﷺ: «**لَعَنَ الله زوارات الْقُبُورِ، وَالْمُتَّخِذِينَ عَلَيْهَا الْمَسَاجِدَ وَالسُّرُجَ**»[(٤)].

وقال: «**اشْتَدَّ غَضَبُ اللهِ عَلَى قَوْمٍ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ**»[(٥)] رواه مالك، وقال: «**إِنَّ من كَان قبلكم كانوا إِذَا مات فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا، وَصَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّوَرَ، أُولَئِكَ شِرَارُ الخَلْقِ عِنْدَ اللهِ**»[(٦)]).

---

(١) أخرجه البخاري رقم: (١٣٣٠)، ومسلم رقم: (٥٢٩).
(٢) علقه البخاري رقم: (٧٠٦٦)، دون الجملة الثانية، وأخرجه أحمد رقم: (٣٨٤٤).
(٣) أخرجه مسلم رقم: (٥٣٢).
(٤) أخرجه أحمد رقم: (٢٠٣٠)، وأبو داود رقم: (٣٢٣٦)، والترمذي رقم: (٣٢٠)، وحسنه.
(٥) أخرجه مالك رقم: (٥٩٣).
(٦) أخرجه البخاري رقم: (٤٢٧)، ومسلم رقم: (٥٢٨).

الشرح

هذه الأحاديث تدل على حماية النبي ﷺ لجناب التوحيد، وسده جميع الطرق الموصلة إلى الشرك؛ فإن كل طريق وذريعة يتوصل بها إلى الوقوع في الشرك يجب أن تسد.

وإنما وقع الشرك في بني آدم بسبب الغلو في الصالحين، وتعظيم قبورهم، واتخاذ الصور لهم. فقد قال ابنُ عباسٍ، عن هذه الأسماء الخمسة: (أَسْمَاءُ رِجَالٍ صَالِحِينَ مِنْ قَوْمِ نُوحٍ، فَلَمَّا هَلَكُوا أَوْحَى الشَّيْطَانُ إِلَى قَوْمِهِمْ، أَنِ انْصِبُوا إِلَى مَجَالِسِهِمُ الَّتِي كَانُوا يَجْلِسُونَ أَنْصَابًا وَسَمُّوهَا بِأَسْمَائِهِمْ، فَفَعَلُوا، فَلَمْ تُعْبَدْ، حَتَّى إِذَا هَلَكَ أُولَئِكَ وَتَنَسَّخَ العِلْمُ عُبِدَتْ)[١].

ومعنى اتخاذها مساجد: قصد الصلاة عندها، ولو لم يبن عليها بناء، فإن المسجد: موضع السجود. فلهذا، لعن النبي ﷺ اليهود والنصارى، لما يفضي إليه صنيعهم من الشرك.

والغالب أن يتمادى الشيطان بهؤلاء الغلاة فيتخذون الصور؛ المرسومة والمنحوتة لأولئك المعظَّمين؛ كما هو مشاهد في كنائس النصارى وكاتدرائياتهم. ولهذا، ذمهم النبي ﷺ وهو على فراش الموت، لما حدثته أم حبيبة وأم سلمة، رضي الله عنهما، بما رأتاه في كنيسة في أرض الحبشة، وما فيها من التصاوير، فقال: «**إِنَّ أُولَئِكَ إِذَا كَانَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ فَمَاتَ، بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا، وَصَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّوَرَ، فَأُولَئِكَ شِرَارُ الخَلْقِ عِنْدَ اللهِ يَوْمَ القِيَامَةِ**»[٢]. فجعلهم ومن تقوم عليهم الساعة شرار الخلق.

ولشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، تفصيل حسن وبيان، في هذا المقام، ننقله بطوله. قال: (وأما إن كان في موضع قبر وقبران، فقال أبو محمد: لا يمنع من الصلاة هناك؛ لأنه لا يتناولها اسم المقبرة، وإنما المقبرة ثلاثة قبور فصاعدًا. وليس في كلام أحمد وعامة أصحابه هذا الفرق؛ لا بعموم

---

(١) أخرجه البخاري رقم: (٤٩٢٠).

(٢) تقدم تخريجه.

كلامهم، وتعليلهم واستدلالهم يوجب منع الصلاة عند قبر من القبور، وهذا هو الصواب، فإن قوله ﷺ: «**لا تتخذوا القبور مساجد**»؛ أي: لا تتخذوها موضع سجود. فمن صلى عند شيء من القبور فقد اتخذ ذلك القبر مسجدًا؛ إذ المسجد في هذا الباب، المراد به موضع السجود مطلقًا، لا سيما ومقابلة الجمع بالجمع يقتضي توزيع الأفراد على الأفراد، فيكون المقصود: لا يتخذ قبر من القبور مسجدًا من المساجد. ولأنه لو اتخذ قبر نبي أو قبر رجل صالح مسجدًا لكان حرامًا بالاتفاق، كما نهى عنه ﷺ. فعلم أن العدد لا أثر له. وكذلك قصده للصلاة فيه، وإن كان أغلظ، لكن هذا الباب سوَّى في النهي فيه بين القاصد وغير القاصد، سدًّا لباب الفساد، ولأنه قد تقدم عن علي رضي الله عنه أنه قال: (لا تصل في حمام ولا عند قبر).

قال أصحابنا: وكل ما دخل في اسم المقبرة، من حول القبور، لا يصلى فيه. فعلى هذا ينبغي أن يكون المنع متناولًا لحريم القبر المفرد وفنائه المضاف إليه.

قال أصحابنا: ولا تجوز الصلاة في مسجد بني على المقبرة، سواء كان له حيطان تحجز بينه وبين القبور، أو كان مكشوفًا. فأما إن لم يكن في أرض المقبرة، وكانت المقبرة خلفه أو عن يمينه أو عن شماله، جازت الصلاة فيه. يعنون: إذا لم يكن قد بني لأجل صاحب القبر، فأما إن بني لأجل صاحب القبر، بأن يتخذ موضعًا للصلاة لمجاورته القبر، وكونه في فنائه، فهذا هو بعينه الذي نهى عنه رسول الله ﷺ. . .

وقال ابن عقيل: إن بني بعد أن تقلبت أرضها بالدفن لم تجز الصلاة فيه، وإن بني مسجد في ساحة ظاهرة، وجعلت الساحة مقبرة، فالمسجد على أصل جواز الصلاة؛ لأن أكثر ما فيه أنه في جوار مقبرة، فلم يمنع من الصلاة فيه كسائر ما جاورها من الدور والمساجد. والصحيح أنه لا فرق في بناء المسجد في المقبرة بين أن تكون جديدة أو عتيقة كما تقدم.

وقال جماعة كثيرة من أصحابنا: إن بني مسجد في المقبرة لم تصح الصلاة فيه بحال؛ لأن أرضه جزء من المقبرة. وإن كان المسجد متقدمًا فاتخذ ما حوله

مقبرة جازت الصلاة فيه، إلا أن تكون المقبرة في قبلته. وفسروا إطلاق القاضي وغيره بهذا. فإن زال القبر؛ إما بنبش الميت وتحويل عظامه، مثل أن تكون مقبرة كفار، أو ببلاه وفنائه، إذا لم يبق هناك صورة قبر، فلا بأس بالصلاة هناك؛ لأن مسجد رسول الله ﷺ كانت فيه قبور المشركين، فأمر بها فنبشت، لما أراد بناءه. وإن لم يعلم بلاه، أو كان ممن يعلم أنه لم يبل، لكن قد ذهب تمثال القبر واندرس أثره، بحيث لم يبق علم الميت، ولا يظهر أن هناك أحدًا مدفونًا، فهنا ينبغي أن تجوز فيه الصلاة، إذا لم يقصد الصلاة عند المدفون هناك؛ لأن هذا ليس صلاة عند قبر، ولا يقال لمثل هذا مقبرة. ولهذا يقال: إن إسماعيل وأمه هاجر، مدفونان في حجر البيت. ويقال: إن جماعة من الأنبياء مدفونون بمسجد الخيف، وآخرين مدفونون بين زمزم والمقام، مع أن الصلاة هناك جائزة حسنة بالسُّنَّة المتواترة والإجماع؛ لأنه لا يتوهم أن تلك الأمكنة مقابر، ولا أن الصلاة عندها صلاة عند قبر، ولأن الصلاة عند القبور كرهت خشية أن تتخذ أوثانًا تعبد. فإذا كان هناك تمثال، أو علم يشعر بالمدفون، كان كصورته المصورة إذا صلى عنده، فيصير وثنًا. أما إذا فُقد هذا كله؛ فلا عين ولا أثر، وليس فيه ما يفضي إلى اتخاذ القبور وثنًا حتى لو فرض خشية ذلك نهي عنه)[1].

ومن صور تعظيم القبور المفضية إلى الشرك اتخاذ السرج والمصابيح عليها، وتزويقها بالبناء عليها وتجصيصها، وأن يزاد عليها غير ترابها. عَنْ أَبِي الْهَيَّاجِ الْأَسَدِيِّ، قَالَ: قَالَ لِي عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: أَلَا أَبْعَثُكَ عَلَى مَا بَعَثَنِي عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ؟ (أَنْ لَا تَدَعَ تِمْثَالًا إِلَّا طَمَسْتَهُ وَلَا قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّيْتَهُ)[2]. وعَنْ جَابِرٍ، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ يُجَصَّصَ الْقَبْرُ، وَأَنْ يُقْعَدَ عَلَيْهِ، وَأَنْ يُبْنَى عَلَيْهِ»[3].

فيجب الحذر من الغلو في الصالحين، واتخاذ صور المعظمين، فإن ذلك من أسباب حصول الشرك.

---

(١) شرح عمدة الفقه ـ من كتاب الصلاة: (ص٤٦٠ ـ ٤٦٣).
(٢) أخرجه مسلم رقم: (٩٦٩). (٣) أخرجه مسلم رقم: (٩٧٠).



أقسام الناس في زيارة القبور

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

(والنّاس في هذا الباب ـ أعني: زيارة القبور ـ على ثلاثة أقسام:

قوم يزورون الموتى، فيدعون لهم. وهذه هي الزّيارة الشرعيّة.

وقوم يزورونهم، يدعون بهم، وهؤلاء هم المشركون، وجهلة العوام والطغام من غلاتهم.

وقوم يزورونهم فيدعونهم أنفسهم، وقد قال النبي ﷺ: «**اللّهم لا تجعل قبري وثنًا يعبد**»[(١)]، وهؤلاء هم المشركون في الربوبيّة).

الشرح

زيارة القبور على **ثلاثة أقسام، أو أربعة:**

القسم الأول: **الزّيارة الشرعيّة**: بأن يقصد نفع أخيه الميت، بالدعاء له.

وتكون شرعية أيضًا باعتبار آخر، وهو قصد تذكر الآخرة لقول النبي ﷺ: «**كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ، فَزُورُوهَا؛ فَإِنَّهَا تُزَهِّدُ فِي الدُّنْيَا، وَتُذَكِّرُ الْآخِرَةَ**»[(٢)].

وربما خرج النبي ﷺ لزيارة المقابر ليلًا، فدعا لهم، فينتفع الحي، وينتفع الميت.

(١) أخرجه مالك في الموطأ رقم: (٥٩٣).
(٢) أخرجه ابن ماجه رقم: (١٥٧١)، وأصله في مسلم رقم: (٩٧٧).

القسم الثاني: **شرك في الألوهية**: بأن يقصد الدعاء بالمقبورين والتوسل بهم، فهذا توسل شركي لا يجوز، ولم يشرعه الله لعباده؛ بل المشروع أن يدعو الله تعالى مباشرة دون واسطة. ولهذا **قال المصنف**: (وهؤلاء هم المشركون) تنظيرًا لهم بسلفهم القائلين: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ﴾ [يونس: ١٨]، والقائلين: ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣].

القسم الثالث: **شرك في الربوبية**: بأن يدعو ذوات المقبورين؛ لاعتقاده أنهم ينفعون أو يضرون ويدبرون. وهذا قدح في الربوبية.

القسم الرابع: **الزيارة البدعية**: وهو زيارتهم بقصد دعاء الله عندهم، يبتغي بركة الموضع! فهذا اعتقاد بدعي، وإثبات سبب لم يجعله الله سببًا. والأصل في الدعاء في زيارة المقابر أن يكون للميت. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَتَى الْمَقْبُرَةَ، فَقَالَ: «**السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ**»[١]. وعَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، كُلَّمَا كَانَ لَيْلَتُهَا مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، يَخْرُجُ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ إِلَى الْبَقِيعِ، فَيَقُولُ: «**السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَأَتَاكُمْ مَا تُوعَدُونَ غَدًا، مُؤَجَّلُونَ، وَإِنَّا، إِنْ شَاءَ اللهُ، بِكُمْ لَاحِقُونَ، اللَّهُمَّ، اغْفِرْ لِأَهْلِ بَقِيعِ الْغَرْقَدِ**»[٢].

❁ ❁ ❁

قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

(وقد حمى النبيّ ﷺ جانب التّوحيد أعظم حماية، تحقيقًا لقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾؛ حتى نهى عن الصّلاة في هذين الوقتين لكونها ذريعةً إلى التّشبُّه بعبّاد الشّمس الذين يسجدون لها في هاتين الحالتين.

وسد الذّريعة؛ بأن منع من الصّلاة بعد العصر والصّبح،

---

(١) أخرجه مسلم رقم: (٢٤٩).

(٢) أخرجه مسلم رقم: (٩٧٤).

لاتصال هذين الوقتين بالوقتين اللذين يسجد المشركون فيهما للشّمس).

الشرح

حماية جانب التوحيد يقتضي سد الذرائع المفضية إلى ثلمه وانتقاصه. وقد حمى النبي ﷺ هذا الجانب العظيم بطرق شتى. ومثل المصنف لذلك بالنهي عن الصلاة حين طلوع الشمس وحين غروبها؛ لأنها ساعة توافق سجود الكفار لعبَّادها، ونهى عن الصلاة فيما اتصل بهذين الوقتين المغلظين، سدًّا للذريعة، كما في حديث عَمْرِو بْنِ عَبَسَةَ السُّلَمِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: (قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللهِ، أَخْبِرْنِي عَمَّا عَلَّمَكَ اللهُ وَأَجْهَلُهُ، أَخْبِرْنِي عَنِ الصَّلَاةِ، قَالَ: «**صَلِّ صَلَاةَ الصُّبْحِ، ثُمَّ أَقْصِرْ عَنِ الصَّلَاةِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ حَتَّى تَرْتَفِعَ، فَإِنَّهَا تَطْلُعُ حِينَ تَطْلُعُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ، وَحِينَئِذٍ يَسْجُدُ لَهَا الْكُفَّارُ، ثُمَّ صَلِّ فَإِنَّ الصَّلَاةَ مَشْهُودَةٌ مَحْضُورَةٌ حَتَّى يَسْتَقِلَّ الظِّلُّ بِالرُّمْحِ، ثُمَّ أَقْصِرْ عَنِ الصَّلَاةِ، فَإِنَّ حِينَئِذٍ تُسْجَرُ جَهَنَّمُ، فَإِذَا أَقْبَلَ الْفَيْءُ فَصَلِّ، فَإِنَّ الصَّلَاةَ مَشْهُودَةٌ مَحْضُورَةٌ حَتَّى تُصَلِّيَ الْعَصْرَ، ثُمَّ أَقْصِرْ عَنِ الصَّلَاةِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، فَإِنَّهَا تَغْرُبُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ، وَحِينَئِذٍ يَسْجُدُ لَهَا الْكُفَّارُ**»)[(١)].

و«سد الذريعة» من أصول علم «أصول الفقه»، وقد قامت عليه الدلائل الشرعية والنظرية الكثيرة. ومن المؤسف أن نسمع في الآونة الأخيرة من يهوّن من هذا الباب، أو يسخر منه، حتى قال بعضهم: أكبر سد في العالم سد الذريعة! لتسويغ بعض الأمور؛ بل هو معتبر شرعًا ونظرًا، لكن ينبغي أن تتحقق فيه الذريعة، فلا يجوز أن يُضيق على الناس باسم سد الذريعة، ولا يجوز أن نتجاهل الذريعة بدعوى التيسير والتسهيل على الناس، والسماحة ونحو ذلك من العبارات. فالتوسط في هذا وغيره، ومعرفة مقاصد الشريعة،

---

(١) أخرجه مسلم رقم: (٨٣٢).

هو المطلوب، وهذا مما يؤتيه الله تعالى الراسخين في العلم والحكمة.

❁ ❁ ❁

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(وأمّا السّجود لغير الله فقد قال عليه الصّلاة والسّلام: «**لا ينبغي لأحد أن يسجد لأحد إلّا لله**»[1].

و«لا ينبغي» في كلام الله ورسوله، إنما يستعمل للذي هو في غاية الامتناع؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنۢبَغِي لِلرَّحۡمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا ﴿٩٢﴾﴾ [مريم: ٩٢]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمۡنَٰهُ ٱلشِّعۡرَ وَمَا يَنۢبَغِي لَهُۥٓۚ﴾ [يس: ٦٩]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتۡ بِهِ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴿٢١٠﴾ وَمَا يَنۢبَغِي لَهُمۡ﴾ [الشعراء: ٢١٠، ٢١١]، وقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ يَنۢبَغِي لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنۡ أَوۡلِيَآءَ﴾ [الفرقان: ١٨]).

الشرح

ما تقدم من النهي عن السجود لله في الوقتين ذريعة، وأما الغاية فهي السجود لغير الله. وقد استدل المصنف على منعه بما ذكره مصدرًا بعبارة: «لا ينبغي» وبيَّن دلالتها على غاية المنع، دفعًا لتوهم عدم الأولى.

وتقدم ذكر الأحاديث في المنع عن معاذ، وقيس بن سعد، وأبي هريرة، رضي الله عنهم.



(١) أخرجه أحمد رقم: (٤٤٠٠)، من خطبة جعفر بن أبي طالب أمام النجاشي وفيه: (إنَّ اللهَ ﷻ بَعثَ إلينا رسولَه ﷺ، وأمَرَنا ألَّا نَسجُدَ لأحَدٍ إلَّا للهِ ﷻ).

الشرك في الألفاظ

(ومن الشرك بالله ـ تعالى ـ المباين لقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، الشرك به في اللفظ؛ كالحلف بغيره، كما رواه الإمام أحمد وأبو داود، عنه ﷺ أنه قال: «**مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللهِ فَقَدْ أَشْرَكَ**»[(١)]، صحّحه الحاكم وابن حبّان.

قال ابن حبّان: أخبرنا الحسن بن سفيان، ثنا عبد الله بن عمر الجعفي، ثنا عبد الرحيم بن سليمان، عن الحسن بن عبيد الله النخعي، عن سعد بن عبيدة، قال: كنت عند ابن عمر، فحلف رجل بالكعبة، فقال ابن عمر: (ويحك، لا تفعل، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللهِ فَقَدْ أَشْرَكَ**»).

ومن الإشراك قول القائل لأحد من النّاس: «ما شاء الله وشئت»، كما ثبت عن النبيّ ﷺ أنه قال له رجل: ما شاء الله وشئت. فقال: «**أَجَعَلْتَ لِلَّهِ نِدًّا، قل: مَا شَاءَ اللهُ وَحْدَهُ**»[(٢)].

هذا مع أن الله ـ سبحانه ـ قد أثبت للعبد مشيئة؛ كقوله تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ٢٨﴾ [التكوير: ٢٨]، فكيف بمن يقول: أنا متوكّل على الله وعليك، وأنا في حسب الله وحسبك، وما لي إلّا الله وأنت،

(١) أخرجه أبو داود رقم: (٣٢٥١)، وأحمد رقم: (٥٥٩٤)، وابن حبان رقم: (٤٣٥٨)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة رقم: (٢٠٤٢).
(٢) أخرجه أحمد رقم: (٣٢٤٧)، والبخاري في الأدب المفرد رقم: (٧٨٣).

وهذا من الله ومنك، وهذا من بركات الله وبركاتك، والله لي في السماء وأنت لي في الأرض؟!

وازن بين هذه الألفاظ الصادرة من غالب النّاس اليوم، وبين ما نهي عنه من: (ما شاء الله وشئت)، ثم انظر أيّها أفحش؟ يتبيّن لك أن قائلها أولى بالبعد من: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، وبالجواب من النبي ﷺ لقائل تلك الكلمة، وأنه إذا كان قد جعل رسول الله ﷺ ندًّا فهذا قد جعل من لا يدانيه لله ندًّا).

الشرح

النوع الثاني: **الشرك في الألفاظ**: القول ركن الإيمان، واللسان عنوان الإنسان، ومغراف القلب، فلا بد من صحة الأقوال كصحة الأفعال. وكما يقع الشرك في الأفعال، كما تقدم، يقع في الألفاظ. **ومن أمثلة ذلك**:

١ ـ **الحلف بغير الله**: كالحلف بالكعبة، والأمانة، والآباء. عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «**أَلَا مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلَا يَحْلِفْ إِلَّا بِاللهِ**»، فَكَانَتْ قُرَيْشٌ تَحْلِفُ بِآبَائِهَا، فَقَالَ: «**لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ**»، متفق عليه[(١)]. وعَنْ بريدة قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَيْسَ مِنَّا مَنْ حَلَفَ بِالْأَمَانَةِ**»[(٢)]، ويجمعها حديث الباب. وسر ذلك أن الحلف تأكيد للمحلوف عليه بذكر معظم. والتعظيم المطلق لله تعالى لا يشركه معه غيره.

٢ ـ **التسوية في المشيئة**: بقول: (ما شاء الله وشئت)، فإن العطف بالواو يقتضي التسوية والتنديد، كما أنكر النبي ﷺ على الرجل. والمخرج أن يأتي بـ«ثم» التي تفيد الترتيب. عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِذَا حَلَفَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَقُلْ: مَا شَاءَ اللهُ وَشِئْتَ. وَلَكِنْ لِيَقُلْ: مَا شَاءَ اللهُ ثُمَّ**

---

(١) أخرجه البخاري رقم: (٣٨٣٦)، ومسلم رقم: (١٦٤٦).

(٢) أخرجه أحمد رقم: (٢٢٩٨٠)، وسنده صحيح.

شِئْتَ»[١]، وعَنْ قُتَيْلَةَ، امْرَأَةٍ مِنْ جُهَيْنَةَ: أَنَّ يَهُودِيًّا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّكُمْ تُنَدِّدُونَ، وَإِنَّكُمْ تُشْرِكُونَ تَقُولُونَ: مَا شَاءَ اللهُ وَشِئْتَ، وَتَقُولُونَ: وَالْكَعْبَةِ، فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادُوا أَنْ يَحْلِفُوا أَنْ يَقُولُوا: وَرَبِّ الْكَعْبَةِ، وَيَقُولُونَ: مَا شَاءَ اللهُ، ثُمَّ شِئْتَ[٢].

وقد ألحق المصنف رحمه الله بهذا، ورآه أولى، وعجَّب منه، وصدق، ألفاظًا تجري على ألسنة العامة، تقتضي التسوية والتنديد، **مثل**:

- (أنا متوكل على الله وعليك) وهذا شرك في التوكل؛ بل لا يصح أن يقول: (أنا متوكل على الله ثم عليك): فإن التوكل لا يكون إلا لله، بخلاف التوكيل فجائز. قال تعالى: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ۝٢٣﴾ [المائدة: ٢٣].

- (أنا في حسب الله وحسبك): فإن الحسب هو الكفاية، قال تعالى: ﴿فَإِنَّ حَسۡبَكَ ٱللَّهُۚ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَيَّدَكَ بِنَصۡرِهِۦ وَبِٱلۡمُؤۡمِنِينَ ۝٦٢﴾ [الأنفال: ٦٢]، وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسۡبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ۝٦٤﴾ [الأنفال: ٦٤]، ومعنى الآية قطعًا: الله حسبك وحسب من اتبعك.

- (ما لي إلا الله وأنت): شرك في التعلق والافتقار. قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلۡفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾ [فاطر: ١٥].

- (هذا من الله ومنك): شرك في النعمة. قال تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعۡمَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِۖ﴾ [النحل: ٥٣].

- (هذا من بركات الله وبركاتك): والبركة لا تكون إلا من الله، فهو المبارِك وسواه مبارَك.

- (والله لي في السماء وأنت لي في الأرض): شرك في التأله، قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٞ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَٰهٞۚ﴾ [الزخرف: ٨٤].

---

(١) أخرجه ابن ماجه رقم: (٢١١٧)، وصححه الألباني.

(٢) أخرجه النسائي رقم: (٣٧٧٣)، وصححه الألباني.

وأمثال هذه العبارات كثير، يجريها الشيطان على ألسنة بني آدم، وهي من قوادح التوحيد، وموارد الشرك.

عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الجُهَنِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ صَلَاةَ الصُّبْحِ بِالحُدَيْبِيَةِ عَلَى إِثْرِ سَمَاءٍ كَانَتْ مِنَ اللَّيْلَةِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ، فَقَالَ: «**هَلْ تَدْرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟**»، قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «**أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ، فَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِفَضْلِ اللهِ وَرَحْمَتِهِ، فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ بِالكَوْكَبِ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ: بِنَوْءِ كَذَا وَكَذَا، فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي وَمُؤْمِنٌ بِالكَوْكَبِ**»، متفق عليه[(١)].

❁ ❁ ❁

قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

❁ (وبالجملة، فالعبادة المذكورة في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ هي السّجود، والتوكّل، والإنابة، والتّقوى، والخشية، والتّوبة، والنّذور، والحلف، والتّسبيح، والتّكبير، والتّهليل، والتّحميد، والاستغفار، وحلق الرأس خضوعًا وتعبّدًا، والدعاء، كل ذلك محض حق الله ـ تعالى ـ.

وفي «مسند الإمام أحمد»: أن رجلًا أُتي به إلى النبي ﷺ قد أذنب ذنبًا، فلما وقف بين يديه قال: اللَّهُمَّ إِنِّي أَتُوبُ إِلَيْكَ، وَلَا أَتُوبُ إِلَى مُحَمَّدٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**عَرَفَ الْحَقَّ لِأَهْلِهِ**»[(٢)]، وأخرجه الحاكم من حديث الحسن عن الأسود بن سريع وقال: «حديث صحيح»).

---

(١) أخرجه البخاري رقم: (٨٤٦)، ومسلم رقم: (٧١).

(٢) أخرجه أحمد رقم: (١٥٥٨٧). صححه الحاكم، ورده الذهبي. وضعفه الألباني.

الشرح

العبادة لغةً: الذل والخضوع والانقياد. قال ابن فارس: (وَمِنَ الْبَابِ الْبَعِيرُ الْمُعَبَّدُ؛ أَي: الْمَهْنُوءُ بِالْقَطْرَانِ... لِأَنَّ ذَلِكَ يُذِلُّهُ وَيَخْفِضُ مِنْهُ. قَالَ طَرَفَةُ:

إِلَى أَنْ تَحَامَتْنِي الْعَشِيرَةُ كُلُّهَا   وَأُفْرِدْتُ إِفْرَادَ الْبَعِيرِ الْمُعَبَّدِ

وَالْمُعَبَّدُ: الذَّلُولُ، يُوصَفُ بِهِ الْبَعِيرُ أَيْضًا. وَمِنَ الْبَابِ: الطَّرِيقُ الْمُعَبَّدُ، وَهُوَ الْمَسْلُوكُ الْمُذَلَّلُ)[١].

وتعريف العبادة اصطلاحًا، باعتبارين:

- باعتبار المتعبد به، وهي الأعمال، فهي: (اسْمٌ جَامِعٌ لِكُلِّ مَا يُحِبُّهُ اللهُ وَيَرْضَاهُ: مِنْ الْأَقْوَالِ وَالْأَعْمَالِ الْبَاطِنَةِ وَالظَّاهِرَةِ)[٢].
- باعتبار المتعبد له، وهو الله، فهي: (غَايَةَ الذُّلِّ للهِ بِغَايَةِ الْمَحَبَّةِ لَهُ)[٣].

وقد ذكر المصنف خمسة عشر نوعًا من أنواع العبادة:

- **عبادات قلبية**: التوكل، والإنابة، والتقوى، والخشية، والتوبة.
- **عبادات قولية**: النذر، والحلف، والتسبيح، والتكبير، والتهليل، والتحميد، والاستغفار، والدعاء.
- **عبادات عملية**: السجود، وحلق الرأس.

وأدلة هذه العبادات شهيرة وفيرة. وكأن المصنف خشي خفاء دليل التوبة، ووجوب توحيد الله بها، فذكر الحديث، غير أنه ضعيف، ويغني عنه قوله تعالى: ﴿وَتُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ۝٣١﴾ [النور: ٣١].



(١) معجم مقاييس اللغة: (٧٠٢).
(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: (١٠/١٤٩).
(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: (١٠/١٥٣).

الشرك في الإرادات

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وأما الشرك في الإرادات والنيّات: فذلك البحر الذي لا ساحل له، وقلَّ من ينجو منه؛ فمن نوى بعمله غير وجه الله ـ تعالى ـ فلم يقُم بحقيقة قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾، فإن ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ هي الحنيفيّة ملّة إبراهيم، التي أمر الله بها عباده كلهم، ولا يقبل من أحد غيرها، وهي حقيقة الإسلام: ﴿وَمَن يَبۡتَغِ غَيۡرَ ٱلۡإِسۡلَٰمِ دِينٗا فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡهُ وَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ٨٥﴾ [آل عمران: ٨٥]، فاستمسك بهذا الأصل، ورد ما أخرجه المبتدعة والمشركون إليه تتحقق معنى الكلمة الإلٰهيّة).

الشرح

النوع الثالث: الشرك في الإرادات والنيات: ومحله القلب. ولذلك، كانت معالجته عسيرة، ومكابدته شاقة؛ وذلك أن ما تقدم ذكره من الشرك في الأفعال وفي الألفاظ أمر مدرك تشاهده الأعين، وتسمعه الآذان، فيمكن معرفة وقوع العبد فيه، وإنما البحر الذي لا ساحل له، هو ما يقوم في القلوب من الإرادات والنيات، التي في القلوب التي في الصدور. فكم من إنسان قد ضبط أفعاله الظاهرة، وألفاظه الناطقة، ولكنه وقع في شرك الإرادة والنية؛ فلم يتمحض لله تعالى محبة وخوفًا ورجاءً وتوكلًا وغير ذلك، وقلَّ من ينجو منه؛ لأن تجريد التوحيد في هذا المقام يحتاج إلى ممارسة ومجاهدة، وإلى صبر على الابتلاء. فمن أصلح قلبه، وخلصه من شوائب الإرادات الباطلة،

والخطرات الرديئة، فقد نجا وأفلح وأنجح. قال تعالى عن إبراهيم عليه السلام: ﴿وَلَا تُخْزِنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ ۝٨٧ يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ۝٨٨ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ۝٨٩﴾ [الشعراء: ٨٧ ـ ٨٩].

ومن نوى بعمله غير وجه الله تعالى، لم يقُم بحقيقة قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، فإن الحنيفيّة ملّة إبراهيم: هي إفراد الله بالعبادة، وتحقيق الإخلاص لله سبحانه وتعالى في كل ما يأتي وما يذر، بحيث لا يتحرك قلبه إلا ابتغاء وجه الله عز وجل، وهذا أمر يعز حصوله، إلا عند من جاهد نفسه، وبلغ بها مراتب المحسنين، قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلْمُحْسِنِينَ ۝٦٩﴾ [العنكبوت: ٦٩]. والإحسان: أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك.

والنفس لها حظوظ، ولها نزعات، فمن هذبها بالإيمان، وقمع شهواتها بالتقوى، صار هواه تبعًا لما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم، وحقق مقام: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، ولهذا، قدَّم (إياك)، على (نعبد)، للدلالة على الحصر والاختصاص.

وملة إبراهيم عليه السلام هي التوحيد، فإن الله اجتباه واصطفاه لأنه أخلص التوحيد له، فجعل الله تعالى له لسان صدق في الآخرين. ابتلاه ربه بكلمات فأتمهن، وابتلاه ربه سبحانه وتعالى بأن عرضه على النار المحرقة لينظر أيصبر في ذات الله أم لا، فصبر. عن ابن عَبَّاسٍ، قَالَ: (كَانَ آخِرَ قَوْلِ إِبْرَاهِيمَ حِينَ أُلْقِيَ فِي النَّارِ: حَسْبِيَ اللهُ وَنِعْمَ الوَكِيلُ)[1].

وابتلاه ربه بأعظم المحبوبات؛ فلما أحب ابنه الذي جاءه على كبر، محبة عظيمة، وقد بلغ معه السعي، أراه في المنام أنه يذبحه، ورؤيا الأنبياء حق، فتلطف في عرض هذا على ابنه: ﴿قَالَ يَٰبُنَيَّ إِنِّيٓ أَرَىٰ فِي ٱلْمَنَامِ أَنِّيٓ أَذْبَحُكَ فَٱنظُرْ مَاذَا تَرَىٰ ۚ﴾ [الصافات: ١٠٢]، فما تدري أتعجب من الأب أم تعجب من الابن! ﴿قَالَ يَٰٓأَبَتِ ٱفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ ۖ سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰبِرِينَ ۝١٠٢﴾ [الصافات: ١٠٢]. ولا ريب أنه جرى من المعاناة النفسية ما لا تصفه العبارات، حتى بلغ الأمر ما قال الله عز وجل: ﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ۝١٠٣﴾ [الصافات: ١٠٣]، هذه

(١) أخرجه البخاري رقم: (٤٥٦٤).

حقيقة الإسلام، يعني: استسلما لله ﷻ، وقدّما محاب الله على محابهما، وشرع في التنفيذ، كما يصنع من يريد أن يذبح الشاة يتل جبينها ليمر السكين على حلقها، حينذاك جاءه الفرج، ﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ﴿١٠٤﴾ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآۚ﴾ [الصافات: ١٠٤ ـ ١٠٥].

هكذا يكون التوحيد! فلما علم الله منه ذلك جعله إمامًا: ﴿إِنَّ إِبۡرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةٗ قَانِتٗا لِّلَّهِ حَنِيفٗا وَلَمۡ يَكُ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴿١٢٠﴾﴾ [النحل: ١٢٠]؛ أمة بمعنى: إمام، وجعل الله الإحالة في الملة إلى إبراهيم؛ كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ أَنِ ٱتَّبِعۡ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِيمَ حَنِيفٗاۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴿١٢٣﴾﴾ [النحل: ١٢٣]، وبرأه من الشرك، واليهودية، والنصرانية، فقال: ﴿مَا كَانَ إِبۡرَٰهِيمُ يَهُودِيّٗا وَلَا نَصۡرَانِيّٗا وَلَٰكِن كَانَ حَنِيفٗا مُّسۡلِمٗا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴿٦٧﴾﴾ [آل عمران: ٦٧]. ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰ تَهۡتَدُواْۗ قُلۡ بَلۡ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِـۧمَ حَنِيفٗاۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴿١٣٥﴾﴾ [البقرة: ١٣٥]. فلا يقبل الله دينًا سوى الإسلام؛ كما قال: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُۗ﴾ [آل عمران: ١٩]، وقال: ﴿وَمَن يَبۡتَغِ غَيۡرَ ٱلۡإِسۡلَٰمِ دِينٗا فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡهُ وَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾﴾ [آل عمران: ٨٥].

والله تعالى لا ينظر إلى صورنا ولا إلى أجسامنا، ولكن ينظر إلى قلوبنا، فإذا كان القلب هو محل نظر الرب من العبد فحري أن يكون أطهر محل، وأنفس موضع.

❁ ❁ ❁

شبهات المشركين

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

(فإن قيل: المشرك إنما قصد تعظيم جناب الله تعالى، وأنه لعظمته لا ينبغي الدخول عليه إلّا بالوسائط والشفعاء؛ كحال الملوك، فالمشرك لم يقصد الاستهانة بجناب الربوبيّة، وإنما قصد تعظيمه، وقال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، وإنما أعبد هذه الوسائط لتقربني إليه، وتدخل بي عليه، فهو الغاية، وهذه وسائل. فلم كان هذا القدر موجبًا لسخط الله ـ تعالى ـ وغضبه، مخلّدًا في النار، وموجبًا لسفك دماء أصحابه، واستباحة حريمهم وأموالهم؟

وهل يجوز في العقل أن يشرع الله تعالى لعباده التقرّب إليه بالشفعاء والوسائط، فيكون تحريم هذا إنما استفيد بالشرع فقط؟ أم ذلك قبيح في الشرع والعقل، يمتنع أن تأتي به شريعة من الشرائع؟

وما السر في كونه لا يغفر من بين الذنوب؟ كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا ﴿٤٨﴾﴾ [النساء: ٤٨]).

الشرح

هذه شبهة المشركين العريقة، تذرع بها أوائلهم، كما أخبر الله: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]،

واجترَّها أواخرهم، وزين لهم الشيطان أعمالهم، فقال قائلهم: إن جناب الرب عظيم، لا يليق الدخول عليه مباشرة؛ بل ينبغي التوسل إليه بالوسائط، كما هو الحال لدى الملوك لا يدخل عليهم إلا عن طريق الوزراء والمقربين ليشفعوا عنده. فالرب أعظم جنابًا، وأعلى شأنًا، فينبغي دعاؤهم وعبادتهم، لنيل الشفاعة والزلفى عند الله. وهذا القياس الفاسد هو الذي أوقعهم في الشرك الأكبر.

وقد ترتب على هذه الدعوى **ثلاث شبهات**:

الشبهة الأولى: إذا كان الحامل على ذلك هو التعظيم، وليس الاستهانة، فلِمَ كان ذلك موجبًا لسخط الله ﷻ، وتخليد أصحابها في النار، واستباحة دمائهم وحريمهم وأموالهم؟

الشبهة الثانية: هل هذا التحريم مستفاد بالعقل، أم بالشرع فقط، أم بهما معًا؟

الشبهة الثالثة: ما السر في اختصاصه بعدم الغفران من بين الذنوب؟

وقد استوفى الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رحمه الله، شبهات المشركين المعاصرين، والرد عليها في كتابه «كشف الشبهات». وأخَّر المصنف الجواب عن هذه الشبهات، وقدَّم ببعض المقدمات.





أنواع الشرك

قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

(قلنا: الشرك شركان:

شرك متعلق بذات المعبود، وأسمائه، وصفاته، وأفعاله.

وشرك في عبادته ومعاملته، وإن كان صاحبه يعتقد أنه سبحانه، لا شريك له في ذاته ولا في صفاته.

فأما الشرك الثاني فهو الذي فرغنا من الكلام فيه، وأشرنا إليه الآن، وسنشبع الكلام فيه إن شاء الله تعالى).

الشرح

كما أن التوحيد نوعان: توحيد في المعرفة والإثبات، وهو التوحيد العلمي، وتوحيد في القصد والطلب، وهو التوحيد العملي؛ فالشرك أيضًا نوعان: شرك متعلق بذات المعبود، وأسمائه وصفاته وأفعاله، وهو الشرك العلمي، وشرك يتعلق بعبادته ومعاملته، وهذا هو الشرك العملي. وقد تكلم عليه المصنف آنفًا، وسيتكلم فيه لاحقًا.



بيان شرك التعطيل وأقسامه

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(أما الشرك الأول: فهو نوعان:

أحدهما: شرك التعطيل، وهو أقبح أنواع الشرك؛ كشرك فرعون في قوله: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٣﴾﴾ [الشعراء: ٢٣]، وقال لهامان: ﴿...ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾ [غافر: ٣٦، ٣٧]، والشرك والتّعطيل متلازمان، فكل مشرك معطّل، وكل معطّل مشرك، لكن الشرك لا يستلزم أصل التّعطيل؛ بل قد يكون المشرك مقرًّا بالخالق سبحانه، وصفاته، ولكنه معطِّل حقَّ التّوحيد).

الشرح

التعطيل لغةً: مأخوذ من العطل، وهو الفراغ والخلو، قال ابن فارس: (الْعَيْنُ وَالطَّاءُ وَاللَّامُ أَصْلٌ صَحِيحٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى خُلُوٍّ وَفَرَاغٍ. نَقُولُ: عُطِّلَتِ الدَّارُ، وَدَارٌ مُعَطَّلَةٌ، وَمَتَى تُرِكَتِ الْإِبِلُ بِلَا رَاعٍ فَقَدْ عُطِّلَتْ، وَكَذَلِكَ الْبِئْرُ إِذَا لَمْ تُورَدْ وَلَمْ يُسْتَقَ مِنْهَا. قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ﴾ [الحج: ٤٥]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا ٱلْعِشَارُ عُطِّلَتْ ﴿٤﴾﴾ [التكوير: ٤]. وَكُلُّ شَيْءٍ خَلَا مِنْ حَافِظٍ فَقَدْ عُطِّلَ. مِنْ ذَلِكَ تَعْطِيلُ الثُّغُورِ وَمَا أَشْبَهَهَا. وَمِنْ هَذَا الْبَابِ: الْعَطَلُ، وَهُوَ الْعُطُولُ، يُقَالُ: امْرَأَةٌ عَاطِلٌ، إِذَا كَانَتْ لَا حَلْيَ لَهَا، وَالْجَمْعُ عَوَاطِلُ. قَالَ:

يَرُضْنَ صِعَابَ الدُّرِّ فِي كُلِّ حِجَّةٍ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ أَعْنَاقُهُنَّ عَوَاطِلَا

وَقَوْسٌ عُطُلٌ: لَا وَتَرَ عَلَيْهَا. وَخَيْلٌ أَعْطَالٌ: لَا قَلَائِدَ لَهَا)[(١)].

والتعطيل اصطلاحًا: جحد وجود الله، أو أسمائه أو صفاته؛ كلها أو بعضها. قال تعالى: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤].

فالتعطيل **درجات ومراتب**:

١ ـ **تعطيل الملاحدة**: المنكرين وجود الرب سبحانه وتعالى؛ كقول فرعون: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٣﴾﴾ [الشعراء: ٢٣]، وهكذا من وافقه في إنكار وجود الخالق سبحانه وتعالى من الملاحدة. وهو أشد أنواع التعطيل.

٢ ـ **تعطيل القرامطة**: وهم القائلون بنفي النقيضين؛ فيقولون: لا موجود ولا معدوم، ولا حي ولا ميت! ويقولون: نحن ننفي النفي وننفي الإثبات، ننفي النفي حتى لا نقع في تشبيهه بالمعدومات، وننفي الإثبات حتى لا نقع في تشبيهه بالموجودات. وهؤلاء أنكروا البدهيات؛ فإن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان. وقد وقعوا في شر مما فروا منه؛ وهو تشبيهه بالممتنعات. وهذا مذهب ظاهر الكفر والبطلان.

٣ ـ **تعطيل الجهمية**: المنسوبين إلى الجهم بن صفوان، المنكرين للأسماء والصفات. فيثبتون وجودًا مطلقًا بشرط الإطلاق؛ لا يتقيد باسم ولا صفة. فيقولون: ليس بسميع ولا بصير ولا عليم ولا قدير، وليس له سمع ولا بصر ولا علم ولا قدرة. وقد أجمع أهل السُّنَّة على تكفيرهم؛ لأنهم جعلوا الله تعالى مجرد فكرة في الأذهان، لا وجود له في الأعيان.

٤ ـ **تعطيل المعتزلة**: الذين يثبتون الأسماء، ويفرغونها من دلالتها على الصفات، فيقولون: سميع بلا سمع، بصير بلا بصر، عليم بلا علم، قدير بلا قدرة، فيثبتون أسماء مجردة عن الصفات، بمنزلة الأعلام المحضة.

٥ ـ **تعطيل الصفاتية**: وهو تعطيل جزئي، وقع لبعض أهل الإثبات؛ كالكلابية، والأشاعرة، والماتريدية. فالأصل فيهم الإثبات، لكن التبست

---

(١) معجم مقاييس اللغة: (٧٥٩).

عليهم بعض شبهات المعتزلة، ولم يهتدوا لردها، فآل بهم الأمر إلى إثبات الصفات المعنوية، وتحريف الصفات الفعلية؛ كالاستواء والنزول، والصفات الخبرية؛ كالوجه واليدين والعينين.

والشرك والتّعطيل متلازمان، فكل مشرك معطّل؛ لأنه عطل الله ﷻ من كماله المستحق له، حيث أشرك معه غيره، وعدله به.

وكل معطّل مشرك؛ لأنه إذا عطل الوصف المستحق له، نسبه إلى غيره، فيكون بذلك مشركًا. والله أعلم.

❁ ❁ ❁

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(وأصل الشرك وقاعدته التي يرجع إليها هو التّعطيل، وهو ثلاثة أقسام:

أحدها: تعطيل المصنوع عن صانعه.

الثاني: تعطيل الصّانع عن كماله الثابت له.

الثالث: تعطيل معاملته عمّا يجب على العبد من حقيقة التّوحيد.

ومن هذا شرك أهل الوحدة، ومنه شرك الملاحدة القائلين بقدم العالم وأبديّته، وأن الحوادث بأسرها مستندة إلى أسباب ووسائط اقتضت إيجادها، ويسمّونها العقول والنفوس. ومنه شرك معطّلة الأسماء والصفات؛ كالجهمية والقرامطة وغلاة المعتزلة).

الشرح

ردَّ المصنف أنواع الشرك إلى التعطيل، **وجعله ثلاثة أقسام:**

أحدها: **تعطيل المصنوع عن صانعه:** بمعنى: إنكار الخلق؛ كنسبته إلى الطبيعة، أو الصدفة، كما يقوله ملاحدة الفلاسفة القائلون بقدم العالم وأبديته،

و«الداروينيون» القائلون بنظرية «أصل الأنواع»، وما تقوله القدرية في أفعال العباد كما تقدم. وهذا شرك الربوبية.

النوع الثاني: **تعطيل الصّانع عن كماله الثابت له**: وهذا ما وقع من نفاة الصفات؛ كالقرامطة والجهمية والمعتزلة وأضرابهم، فإنهم نفوا عن الله ﷻ ما أثبت لنفسه من صفات الكمال. وهذا شرك الأسماء والصفات.

النوع الثالث: **تعطيل معاملته عمّا يجب على العبد من حقيقة التّوحيد**: وهذا ما وقع من المشركين والقبوريين الذين يصرفون العبادة لغير الله ﷻ وهي مستحقة له، فيجعلون الدعاء والخوف والتوكل والنذر والصلاة لغير الله. أو يسقطون الأمر والنهي، بدعوى شهود الحقيقة الكونية، ووحدة الوجود والاتحاد، وهذا شرك الألوهية.



بيان شرك التمثيل

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(النوع الثاني: شرك التمثيل، وهو شرك من جعل معه تعالى إلـٰهًا آخر؛ كالنصارى في المسيح، واليهود في عزير، والمجوس القائلين بإسناد حوادث الخير إلى النور، وحوادث الشر إلى الظلمة، وشرك القدرية والمجوسيّة مختصر منه. وهؤلاء أكثر مشركي العالَم، وهم طوائف جمّة:

منهم من يعبد أجزاء سماوية.

ومنهم من يعبد أجزاء أرضية.

ومن هؤلاء من يزعم أن معبوده أكبر الآلهة.

ومنهم من يزعم أن إلـٰهه من جملة الآلهة.

ومنهم من يزعم أنه إذا خصّه بعبادته والتبتّل إليه، أقبل عليه واعتنى به.

ومنهم من يزعم أن معبوده الأدنى يقربه إلى الأعلى الفوقاني، والفوقاني يقربه إلى من هو فوقه، حتى تقرّبه تلك الآلهة إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فتارة تكثر الوسائط، وتارة تقل).

الشرح

التمثيل ضد التعطيل؛ التمثيل غلوٌّ في الإثبات، والتعطيل غلوٌّ في النفي. فشرك التمثيل: أن يخلع على من يعظمه أوصافًا، أو يثبت له حقوقًا، أو

ينسب له أفعالًا لا تنبغي إلا لله. وقد مثَّل المصنف ببعض الملل والنحل:

- **النصارى:** غلوا في المسيح، وقالوا: إنه الله، أو: ابن الله، أو: ثالث ثلاثة! وقد أكفرهم الله بذلك في ثلاثة مواضع من كتابه فقال: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ١٧]، ﴿لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ وَقَالَ ٱلْمَسِيحُ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴿٧٢﴾ لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٧٣﴾﴾ [المائدة: ٧٢، ٧٣].

- **اليهود:** غلوا في «عزير»، فقالوا: إنه ابن الله. وقد ذم الله الطائفتين على مقالتهما في البنوة، وبيَّن أنها مأخوذة من مقالات الأمم الوثنية، فقال: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ يُضَٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَبْلُ قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [التوبة: ٣٠].

- **المجوس:** لإثباتهم خالقين، كما تقدم. والقدرية يشابهونهم بكون العبد يخلق فعل نفسه، دون الله.

ثم أشار المصنف إلى مقالات الملل الوثنية؛ كالبوذية، والهندوسية، والكونفوشسية، والطاوية، والشنتوية، وأمثالها، ممن يعبدون الشمس، والقمر، والكواكب، والشجر، والبقر، ويتبعون كل أفاك أثيم، تنزَّل عليه الشياطين.

وفيما تقدم جواب على الشبهة الأولى، وإن طال الفصل.



بيان حقيقة الشرك

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(فإذا عرفت هذه الطوائف، وعرفت اشتداد نكير الرسول ﷺ على من أشرك به تعالى في الأفعال والأقوال والإرادات، كما تقدّم ذكره، انفتح لك باب الجواب عن السّؤال، فنقول:

اعلم أن حقيقة الشرك: تشبيه الخالق بالمخلوق، وتشبُّه المخلوق بالخالق).

الشرح

لعل صواب العبارة هكذا: اعلم أن حقيقة الشرك: تشبيه المخلوق بالخالق، وتشبُّه المخلوق بالخالق، كما يدل عليه أول الجواب، وآخره.

❁ ❁ ❁

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(أمّا **الأول**: فإن المشرك شبّه المخلوق بالخالق في خصائص الإلٰهيّة، وهي التفرّد بملك الضّر والنفع، والعطاء والمنع، فمن علّق ذلك بمخلوق فقد شبهه بالخالق تعالى، وسوّى بين التراب وربّ الأرباب، فأي فجور وذنب أعظم من هذا؟).

الشرح

النوع الأول من الشرك: **تشبيه المخلوق بالخالق**: يكون بإثبات شيء للمخلوق يختص به الخالق، **ويكون في**:

ـ **الأفعال:** كمن أثبت مع الله خالقًا ومدبرًا سواه.

ـ **الحقوق:** كمن أثبت حق العبودية لأحد سواه.

ـ **الصفات:** كمن غلا في وصف غيره بما لا يوصف به سواه. كقول المتنبي يمدح عبد الله البحتري:

فكن كما شئت يا من لا شبيه له ... وكيف شئت فما خلق يدانيكا

وقول ابن هانئ الأندلسي يمدح العبيدي:

ما شئت لا ما شاءت الأقدار ... فاحكم فأنت الواحد القهار

بل قد وقع ذلك في مدح النبي ﷺ؛ كقول البوصيري، صاحب البردة:

إن لم يكن في معادي آخذا بيدي ... فضلًا، وإلّا فقل يا زلّة القدم

يا أكرم الخلق ما لي من ألوذ به ... سواك عند حلول الحادث العمم

فإنّ من جودك الدّنيا وضرّتها ... ومن علومك علم اللّوح والقلم

وقد قال ﷺ: «**لَا تُطْرُونِي كَمَا أَطْرَتْ النَّصَارَى ابْنَ مَرْيَمَ، فَإِنَّمَا أَنَا عَبْدُهُ، فَقُولُوا: عَبْدُ اللهِ، وَرَسُولُهُ**»[1].

❁ ❁ ❁

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

❁ (واعلم أن **من خصائص الإلهيّة:** الكمال المطلق من جميع الوجوه، الذي لا نقص فيه بوجه من الوجوه، وذلك يوجب أن تكون العبادة له وحده؛ عقلًا وشرعًا وفطرةً. فمن جعل ذلك لغيره فقد شبّه الغير بمن لا شبيه له، ولشدّة قبحه وتضمّنه غاية الظلم، أخبر من كتب على نفسه الرّحمة أنه لا يغفره أبدًا.

ومن خصائص الإلهيّة: العبوديّة التي لا تقوم إلّا على ساقي

(١) أخرجه البخاري رقم: (٣٤٤٥).

الحب والذّل، فمن أعطاهما لغيره فقد شبّهه بالله ﷻ، في خالص حقه. وقُبح هذا مستقر في العقول والفطر، لكن لما غيّرت الشياطين فطر أكثر الخلق، واجتالتهم عن دينهم، وأمرتهم أن يشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانًا، كما رَوى ذلك عن الله أعرف الخلق به وبخلقه. عَمُوا عن قبح الشرك حتى ظنّوه حسنًا.

ومن خصائص الإلهيّة: السّجود، فمن سجد لغيره فقد شبّهه به.

ومنها: التوكل، فمن توكل على غيره فقد شبهه به.

ومنها: التوبة، فمن تاب لغيره فقد شبهه به.

ومنها: الحلف باسمه تعظيمًا، فمن حلف بغيره فقد شبّهه به.

ومنها: الذّبح له، فمن ذبح لغيره فقد شبّهه به.

ومنها: حلق الرّأس. إلى غير ذلك. هذا في جانب التّشبيه).

الشرح

عدَّد المصنف رحمه الله صورًا لتشبيه المخلوق بالخالق، في الصفات والأفعال والحقوق. فمن أثبت لغيره ما يختص به فهو مشرك.

فمن خصائص الألوهية: الكمال المطلق الذي لا نقص فيه، وذلك يستلزم إفراده بالعبادة، فمن أثبت الكمال لغيره فقد شبهه به، وليس كمثله شيء. وذلك قبيح شرعًا وعقلًا.

ومن خصائص الألوهية: كمال الحب والذل له، وتلك هي العبودية، فمن بذلها لغيره فقد شبهه به؛ كما في الحديث القدسي: «**وَإِنِّي خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ كُلَّهُمْ، وَإِنَّهُمْ أَتَتْهُمُ الشَّيَاطِينُ فَاجْتَالَتْهُمْ عَنْ دِينِهِمْ، وَحَرَّمَتْ عَلَيْهِمْ مَا أَحْلَلْتُ لَهُمْ، وَأَمَرَتْهُمْ أَنْ يُشْرِكُوا بِي مَا لَمْ أُنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا**»[١]. وذلك قبيح شرعًا وعقلًا.

---

(١) أخرجه مسلم رقم: (٢٨٦٥).

ومن خصائص الألوهية: استحقاقه لجميع أنواع العبادات؛ القلبية؛ كالتوكل، والتوبة، والقولية؛ كالحلف، والعملية؛ كالسجود، والحلق، والمالية؛ كالذبح؛ فمن صرفها لغيره فقد شبهه به. وذلك قبيح شرعًا وعقلًا.

وفي هذا جواب على الشبهة الثانية، وإن طال الفصل.

❁ ❁ ❁

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

❁ (وأمّا في جانب التّشبّه: فمن تعاظم وتكبّر، ودعا النّاس إلى إطرائه، ورجائه، ومخافته؛ فقد تشبّه بالله ونازعه في ربوبيّته، وهو حقيق بأن يهينه الله غاية الهوان، ويجعله كالذّر تحت أقدام خلقه.

وفي الصحيح عنه ﷺ أنه قال: «**يقول الله** عَزَّ وَجَلَّ: **العظمة إزاري، والكبرياء ردائي، فمن نازعني في واحدٍ منهما عذّبته**»[(١)].

وإذا كان المصوّر الذي يصنع الصور بيده من أشد النّاس عذابًا يوم القيامة، لتشبّهه بالله في مجرّد الصّنعة، فما الظّن بالمتشبِّه بالله في الربوبيّة والإلٰهيّة؟ كما قال ﷺ: «**أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ، يُقَالُ لَهُمْ: أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ**»[(٢)].

وفي الصحيح عنه ﷺ أنه قال: (يَقُولُ: «**قَالَ اللهُ** عَزَّ وَجَلَّ: **وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ كَخَلْقِي، فَلْيَخْلُقُوا ذَرَّةً، أَوْ لِيَخْلُقُوا حَبَّةً أَوْ شَعِيرَةً**»)[(٣)]، فنبّه بالذّرة والشعيرة على ما هو أعظم منهما.

وكذلك: من تشبّه به تعالى في الاسم الذي لا ينبغي إلّا له؛

---

(١) أخرجه مسلم رقم: (٢٦٢٠).
(٢) أخرجه البخاري رقم: (٧٥٥٧)، ومسلم رقم: (٢١٠٩).
(٣) أخرجه البخاري رقم: (٧٥٥٩)، ومسلم رقم: (٢١١١).

كملك الملوك، وحاكم الحكّام، وقاضي القضاة، ونحوه، وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «**إنَّ أَخْنَعَ الأَسْمَاءِ عِنْدَ اللهِ رَجُلٌ تَسَمَّى بشَاهَانْ شَاهْ، مَلِك الملوك، لَا مَالِكَ إِلَّا اللهُ**»[(١)]، وفي لفظ: «**أَغْيَظُ رَجُلٍ عند اللهِ رجلٌ تسمّى مَلِكَ الْأَمْلَاكِ**»[(٢)].

الشرح

النوع الثاني من الشرك: **تشبُّه المخلوق بالخالق**: وذلك أن يعتقد المخلوق اعتقادًا في ذات نفسه، أو يفعل فعلًا لا ينبغي إلا لله ﷻ. **وذكر له صورًا**:

١ ـ **الكبر والتعاظم والدعوة إلى عبادة نفسه**: كما وقع من إبليس؛ قال تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأٓدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٤﴾﴾ [البقرة: ٣٤]، وقال: ﴿قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْعَالِينَ ﴿٧٥﴾ قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ ﴿٧٦﴾﴾ [ص: ٧٥، ٧٦]. ويقع من بعض المخذولين؛ كقول فرعون: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِي﴾ [القصص: ٣٨]، وقوله: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ ﴿٢٤﴾﴾ [النازعات: ٢٤]، وقوله لموسى عليه السلام: ﴿لَئِنِ ٱتَّخَذْتَ إِلَٰهًا غَيْرِي لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ ٱلْمَسْجُونِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [الشعراء: ٢٩].

٢ ـ **التصوير**: وهو من كبائر الذنوب لما فيه من مضاهاة خلق الله.

٣ ـ **التسمي باسم لا ينبغي إلا لله**: كملك الملوك، ونحوه من ألقاب التعاظم، والتشبه بالخالق العظيم.

❁ ❁ ❁

(١) أخرجه البخاري رقم: (٦٢٠٦)، ومسلم رقم: (٢١٤٣).
(٢) أخرجه مسلم رقم: (٢١٤٣).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وبالجملة، فالتّشبيه والتّشبّه هو حقيقة الشرك، ولذلك، كان من ظن أنه إذا تقرّب إلى غيره بعبادةٍ ما يقرّبه ذلك الغير إليه تعالى فإنه يخطئ؛ لكونه شبّهه به، وأخذ ما لا ينبغي أن يكون إلّا له، فأشرك معه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ حقّه، فهذا قبيح عقلًا وشرعًا. ولذلك، لم يشرع، ولم يغفر، فاعلمه).



تبيَّن أن حقيقة الشرك راجعة إلى هذين النوعين: تشبيه المخلوق بالخالق، وتشبُّه المخلوق بالخالق. فزعم المشركين أن اتخاذ الشفعاء والوسطاء من تعظيم جناب الرب زعم باطل، وحجة داحضة؛ بل هو عين الشرك الذي بعث الله النبيين لدحضه، وأخبر أنه لا يغفره، فهو قبيح شرعًا وعقلًا. وبذلك، تم جواب المسائل السابقة.



اتخاذ الوسائط سوء ظن بالله

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

(واعلم أن الذي ظن أن الرّب سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا يسمع له، أو لا يستجيب له إلّا بواسطة تُطلعه على ذلك، أو تسأل ذلك منه؛ فقد ظنّ بالله ظنّ السّوء، فإنه إن ظنّ أنه لا يعلم، أو لا يسمع إلّا بإعلام غيره له وإسماعه؛ فذلك نفي لعلم الله، ولسمعه، وكمال إدراكه، وكفى بذلك ذنبًا.

وإن ظنّ أنه يسمع ويرى، ولكن يحتاج إلى من يليّنه ويعطّفه عليه، فقد أساء الظّن بأفضال ربّه، وبرّه، وإحسانه، وسعة جوده).

الشرح

تتبع المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ اللوازم الفاسدة التي تلزم على دعوى المشركين بالسبر والتقسيم؛ فالحامل لهم على اتخاذ الوسطاء لا يخلو من **أمرين**:

أحدهما: اعتقادهم أنه لا يسمع، ولا يعلم بحال الداعي إلا بتلك الواسطة: وهذا يستلزم وصفه ـ تعالى الله عن ذلك ـ بالصمم والجهل.

الثاني: اعتقادهم حاجته لمن يلينه ويعطفه على الداعي بعد سماعه دعاءه: وهذا يستلزم وصفه تعالى بما ينافي الرحمة والبر والإحسان والعفو.

وكلا الأمرين سوء ظن بالله رب العالمين، فأين يذهبون؟

ومما يناسب الجواب عن شبهتهم أن يقال: ظنهم أن الشفاعة عند الله كالشفاعة عند ملوك الدنيا، قياس فاسد؛ فإن ملوك الدنيا يقبلون الشفاعات إما

رغبة في استمالة الشافع، أو رهبة من سخطه، والله تعالى هو القاهر فوق عباده، وهو الغني الحميد، لا يقبل شفاعة الشافع ليستكثر من قلة، ولا ليستعز من ذلة. ولهذا، كانت الشفاعة له جميعًا، قال تعالى: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًاۖ لَّهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ ثُمَّ إِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [الزمر: ٤٤]، وقال: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمۡتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمۡلِكُونَ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا لَهُمۡ فِيهِمَا مِن شِرۡكٖ وَمَا لَهُۥ مِنۡهُم مِّن ظَهِيرٖ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنۡ أَذِنَ لَهُۥ﴾ [سبأ: ٢٢، ٢٣]. فأبطل الله متعلقات المشركين، واحدةً واحدة:

أولًا: لا يملكون مثقال ذرة في السماوات أو في الأرض، استقلالًا.

ثانيًا: لا يملكون مشاركة.

ثالثًا: لا يملكون معاونةً؛ كالخدم والحشم الذين لا يستغني عنهم السلطان.

رابعًا: لا يملكون الشفاعة إلا بإذنه. فلو قالوا: حتى وإن لم يملكوا استقلالًا ولا مشاركة ولا معاونة، فلهم جاه ومنزلة عند الله، يدلون به على الله، ويدخلون به عليه، رد الله عليهم بقوله: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنۡ أَذِنَ لَهُۥ﴾.

فلم ينف الشفاعة مطلقًا، وإنما أثبتها بشرطين: إذن الله للشافع، ورضاه عن المشفوع له، قال تعالى: ﴿وَلَا يَشۡفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرۡتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨]، وقال: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقال: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغۡنِي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ أَن يَأۡذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرۡضَىٰٓ ﴿٢٦﴾﴾ [النجم: ٢٦]. فالأمر كله لله، هذه حقيقة التوحيد، ليس فيها متعلق لمشرك.

فإن قال قائل: إن كان الأمر لله فما فائدة الشفاعة؟ فالجواب: فائدتها: إظهار فضل الشافع، وإكرامه على رؤوس الخلائق. شفاعة مشروطة بإذنه.

❁ ❁ ❁

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(وبالجملة، فأعظم الذنوب عند الله تعالى، إساءةُ الظّن، ولهذا، يتوعّدهم في كتابه على إساءة الظّن به أعظم وعيد؛ كما قال تعالى: ﴿ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِۚ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِۖ وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ۝٦﴾ [الفتح: ٦]، وقال تعالى عن خليله إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿أَئِفْكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ ۝٨٦ فَمَا ظَنُّكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٨٧﴾ [الصافات: ٨٦، ٨٧]؛ أي: فما ظنّكم أن يجازيكم إذا عبدتم معه غيره، وظننتم أنه يحتاج في الاطلاع على ضرورات عباده لمن يكون بابًا للحوائج إليه، ونحو ذلك؟

وهذا بخلاف الملوك، فإنهم محتاجون إلى الوسائط ضرورةً؛ لحاجتهم وعجزهم وضعفهم، وقصور علمهم عن إدراك حوائج المضطرين.

فأما من لا يشغله سمع عن سمع، وسبقت رحمته غضبه، وكتب على نفسه الرّحمة، فما تصنع الوسائط عنده؟

فمن اتخذ واسطةً بينه وبين الله تعالى، فقد ظنّ به أقبح ظن، ومستحيل أن يشرعه لعباده؛ بل ذلك يمتنع في العقول والفطر).

الشرح

حسن الظن بالله: اعتقاد المثل الأعلى له في ذاته، وأسمائه وصفاته، وأفعاله، وشرعه، وقدره. وسوء الظن بالله: ضد ذلك. والظن هنا بمعنى الاعتقاد، وليس بمعنى التوهم؛ كقول إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لقومه: ﴿وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ ٱلَّذِى ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَىٰكُمْ فَأَصْبَحْتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ۝٢٣﴾ [فصلت: ٢٣].

فما ينطوي عليه القلب من المعارف والاعتقادات هو الحد الفاصل بين

الإيمان والكفر، كما أنه المعيار الدقيق لمنزلته في سلم الإيمان أو الكفر. فمن كان ظنه بالله حسنًا كان الله عند ظنه به، فأحسن إليه، ومن كان ظن بالله السوء واتهمه في شرعه وقدره وحكمه، كان الله عند ظنه به، وعاقبه بجنس عمله، قال تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ عَـٰقِبَةَ ٱلَّذِينَ أَسَـٰٓـُٔوا۟ ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ [الروم: ١٠].

فلا بد من حسن الظن بالله ﷻ:

ـ **في ذاته وأسمائه وصفاته:** فيعتقد له الكمال المطلق الذي لا نقص فيه بوجه من الوجوه، ويثبت له الأسماء الحسنى، والصفات العلى، والمثل الأعلى، كما قال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠].

ـ **في أفعاله وقدره:** فيعتقد أن أفعاله مبنية على الحكمة والتعليل، وليست صادرة عن تخرص، أو ظلم، أو سوء تقدير، أو محض مشيئة مجردة عن الحكمة والتعليل، كما يقوله بعض المتكلمين، وأنه لا يظلم مثقال ذرة؛ كما قال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ [النساء: ٤٠].

ـ **في شرعه:** فيستيقن أن شرعه أعدل شرع، وأنه هو الملائم المناسب لحاجة العباد، الصالح لكل زمان ومكان وأمة. قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء: ٦٥].

ففتش عن قلبك! وسل نفسك: ﴿فَمَا ظَنُّكُم بِرَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿٨٧﴾﴾ [الصافات: ٨٧]؟

وفي الحديث القدسي، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**قَالَ اللهُ: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي**»(١).

وعن أبي النَّضْرِ، قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ وَاثِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ عَلَى أَبِي الْأَسْوَدِ الْجُرَشِيِّ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، وَجَلَسَ، قَالَ: فَأَخَذَ أَبُو الْأَسْوَدِ يَمِينَ وَاثِلَةَ فَمَسَحَ بِهَا عَلَى عَيْنَيْهِ وَوَجْهِهِ لِبَيْعَتِهِ بِهَا رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَقَالَ لَهُ وَاثِلَةُ: وَاحِدَةٌ، أَسْأَلُكَ عَنْهَا؟ قَالَ: وَمَا هِيَ؟ قَالَ: كَيْفَ ظَنُّكَ بِرَبِّكَ؟ قَالَ:

---

(١) أخرجه البخاري رقم: (٧٥٠٥)، ومسلم رقم: (٢٦٧٥).

فَقَالَ أَبُو الْأَسْوَدِ، وَأَشَارَ بِرَأْسِهِ؛ أَيْ: حَسَنٌ، قَالَ وَاثِلَةُ: أَبْشِرْ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**قَالَ اللهُ ﷻ: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي، فَلْيَظُنَّ بِي مَا شَاءَ**»(١)، فإذا وجد الإنسان في قلبه حسن ظن بالله، فليبشر! فإن هذا من عاجل بشرى المؤمن.

وقد كرر المصنف بيان قبح صنيع المشركين، المتخذين بينهم وبين الله وسائط، وما يتضمنه صنيعهم من سوء ظن بالله، واتهام له بالجهل بعباده، أو عدم رحمته بهم، حتى يضطروا، بزعمهم، لاتخاذ الشفعاء؛ كالحال عند ملوك الدنيا. وذلك قبيح عقلًا وشرعًا وفطرةً.

❁ ❁ ❁

قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

❁ (واعلم أن الخضوع والتألّه الذي يجعله العبد لتلك الوسائط قبيح في نفسه، كما قرّرناه، لا سيما إذا كان المجعول له ذلك عبدًا للملك العظيم الرّحيم القريب المجيب، ومملوكًا له؛ كما قال تعالى: ﴿ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ فِى مَا رَزَقْنَٰكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَآءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [الروم: ٢٨]؛ أي: إذا كان أحدكم يأنف أن يكون مملوكُه شريكَه في رزقه، فكيف تجعلون لي من عبيدي شركاء فيما أنا منفردٌ به، وهو الإلٰهية التي لا تنبغي لغيري، ولا تصلح لسواي؛ فمن زعم ذلك فما قدّرني حقّ قدري، ولا عظّمني حقّ تعظيمي.

وبالجملة، فما قدر الله حقّ قدره من عبد معه من ظنّ أنه يوصل إليه، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا﴾ الآية [الحج: ٧٣]، إلى

(١) أخرجه أحمد رقم: (١٦٠١٦، ١٦٩٧٩)، والدارمي رقم: (٢٧٧٣)، وإسناده صحيح.

أن قال: ﴿مَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴿٧٤﴾﴾ [الحج: ٧٤]، وقال تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٧﴾﴾ [الزمر: ٦٧]؛ فما قدر القويّ العزيز حقّ قدره من أشرك معه الضّعيف الذّليل).



الشرح

هذه القطعة من أحسن مواضع هذا الكتاب في رد شبهات المشركين الذين سوّغوا اتخاذ الوسائط بينهم وبين الله ﷻ، وهو أمر قد فشا في الأمة الإسلامية وللأسف، وراج سوق القباب والمزارات والأضرحة بين العامة، واصطنع السدنة وعلماء السوء التعليلات الواهية، والشبه المضلة، لترويج باطلهم.

ورد المصنف عليها في هذا الموضع ماحق لها، ناسف لأصولها، مقنع لمن تجرد للحق وطلبه؛ فإن من قدر الله حق قدره لا يمكن أن يعدل به غيره، ويصرف إليه الدعاء، والحب والخوف والرجاء.

❁ ❁ ❁

أصناف الذين ما قدروا الله حق قدره

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(واعلم أنك إذا تأمّلت جميع طوائف الضّلال والبدع، وجدت أصل ضلالهم راجعًا إلى شيئين:

أحدهما: ظنُّهم بالله ظنّ السّوء.

والثاني: أنهم لم يقدروا الرّب حقّ قدره:

فلم يقدره حقّ قدره من ظنّ أنه لم يرسل رسولًا، ولا أنزل كتابًا؛ بل ترك الخلق سدًى، وخلقهم عبثًا.

ولا قدره حقّ قدره من نفى عموم قدرته، وتعلقها بأفعال عباده؛ من طاعاتهم ومعاصيهم، وأخرجهما عن خلقه وقدرته.

ولا قدر الله حقّ قدره أضداد هؤلاء، الذين قالوا: إنه يعاقب عبده على ما لم يفعله؛ بل يعاقبه على فعله هو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ. وإذا استحال في العقول أن يجبر السّيد عبده على فعل ثمّ يعاقبه عليه، فكيف يصدر هذا من أعدل العادلين؟! وقول هؤلاء شرّ من أشباه المجوس القدريّة الأذلين).

الشرح

قرر المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أن أصل الضلال عند جميع أهل البدع يرجع إلى أمرين: **أحدهما:** ظنهم بالله ظن السوء، وقد تقدم بيانه، **الثاني:** أنهم لم يقدروا الله حق قدره. ثم شرع في ذكر **أمثلة لذلك**:

١ ـ **منكرو النبوات والحكمة من الخلق**: من الفلاسفة والملاحدة. قال تعالى: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٣]، وقال: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥]. وقال: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴿١١٥﴾ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْكَرِيمِ ﴿١١٦﴾﴾ [المؤمنون: ١١٥، ١١٦]، وقال: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى ﴿٣٦﴾﴾ [القيامة: ٣٦]. فمن زعم ذلك فقد وصف الله بالعبث، ولم يقدره حق قدره.

٢ ـ **منكرو القدر**: من القدرية الأول والمعتزلة، النافين لتعلق قدر الله بأفعال العباد. قال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ [القمر: ٤٩]، وقال: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [الصافات: ٩٦]. فمن زعم ذلك فقد وصف الله بالجهل والعجز، ولم يقدره حق قدره.

٣ ـ **الجبرية**: من غلاة الصوفية والاتحادية، الزاعمين أن العبد مسلوب الإرادة، مجبور على فعله. قال تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾﴾ [التكوير: ٢٨]، وقال: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ﴿٦﴾ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ﴿٨﴾ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ ﴿٩﴾ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ ﴿١٠﴾﴾ [الليل: ٥ ـ ١٠]. فمن زعم ذلك فقد وصف الله بالظلم، ونفى عنه الحكمة، ولم يقدره حق قدره.

ورأى المصنف أن هؤلاء الجبرية شر من أولئك القدرية، أشباه المجوس؛ لأنهم عطلوا الأمر والنهي، وأبطلوا الشرع والحكمة والتعليل، بخلاف القدرية؛ فإنهم عظموا الأمر والنهي، ولكن حملهم سوء فهمهم، وقصور علمهم، على إنكار القدر.

والحق وسط بين طرفين، وعدل بين عوجين؛ وهو ما هدى الله إليه أهل السُّنَّة والجماعة؛ فأثبتوا للعبد مشيئةً وفعلًا تابعين لمشيئة الله وقدرته، وعليهما يترتب الثواب والعقاب. فلا يتم إيمان امرئ بالقدر إلا بتحقيق **أربع مراتب**:

أولها: الإيمان بعلم الله المحيط بكل شيء جملة وتفصيلًا، كليًّا

وجزئيًّا، ما يتعلق بأفعاله أو بأفعال عباده؛ فقد علم ما كان وما يكون وما سوف يكون من آجالهم وأرزاقهم، وطاعاتهم ومعاصيهم، لا تخفى عليه خافية.

الثانية: الإيمان بكتابة ذلك في اللوح المحفوظ قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة في كتاب مبين.

الثالثة: الإيمان بمشيئة الله النافذة، وأن ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، وأنه لا يكون في ملكه ما لا يريد.

الرابعة: الإيمان بخلق الله لجميع الأشياء، فالله الخالق، وما سواه مخلوق.

ودلائل هذه المراتب الأربع وفيرة شهيرة.

* * *

قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

(ولا قدره حقّ قدره من نفى رحمته ومحبّته ورضاه، وغضبه، وحكمته مطلقًا، وحقيقة فعله، ولم يجعل له فعلًا اختياريًّا؛ بل أفعاله مفعولات منفصلة عنه).

الشرح

٤ ـ **نفاة الصفات الفعلية:** وهم المتكلمون من الصفاتية؛ كالكلابية، والأشاعرة، والماتريدية، الذين أنكروا قيام الصفات الفعلية بالله، بدعوى «نفي حلول الحوادث» وردوا النصوص الصريحة في ذلك، وطفقوا يحرفونها بأنواع التحريفات المجازية، ويحيلونها على صفة الإرادة، أو المفعول ذاته. فيقولون مثلًا: الرحمة: إرادة الإنعام، أو النعمة، والغضب: إرادة الانتقام، أو الانتقام، ولا يثبتون حقيقة للرحمة أو الغضب لائقة به. وبسط جواب شبهاتهم يطول.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: (القول في بعض الصفات كالقول في بعض. فإن كان المخاطب ممن يقرّ بأن الله حي بحياة، عليم بعلم، قدير

بقدرة، سميع بسمع، بصير ببصر، متكلم بكلام، مريد بإرادة. ويجعل ذلك كله حقيقة، وينازع في محبته ورضاه وغضبه وكراهيته، فيجعل ذلك مجازًا، ويفسره إما بالإرادة، وإما ببعض المخلوقات من النعم والعقوبات، قيل له: لا فرق بين ما نفيتَه وبين ما أثبتَّه؛ بل القول في أحدهما كالقول في الآخر؛ فإن قلت: إن إرادته مثل إرادة المخلوقين، فكذلك محبته ورضاه وغضبه، وهذا هو التمثيل، وإن قلت: له إرادة تليق به، كما أن للمخلوق إرادة تليق به. قيل لك: وكذلك له محبة تليق به، وللمخلوق محبة تليق به، وله رضا وغضب يليق به، وللمخلوق رضا وغضب يليق به.

وإن قال: الغضب غليان دم القلب لطلب الانتقام، قيل له: والإرادة ميل النفس إلى جلب منفعة، أو دفع مضرة. فإن قلت: هذه إرادة المخلوق. قيل لك: وهذا غضب المخلوق)[1]. فمن نفى عن الله ذلك فقد وصفه بالعجز، ولم يجعله فعالًا لما يريد، وما قدره حق قدره.

وهذه القطعة تدل على أن المقريزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد خرج من أسر المدرسة الأشعرية، ووافق السلف في إثبات الصفات، وسوق الكلام فيها سوقًا واحدًا. فالعالم الموفق المتجرد إذا تبين له الحق قال به، ولم يخش في الله لومة لائم.

* * *

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(ولا قدره حقّ قدره من جعل له صاحبةً وولدًا، وجعله يحلّ في مخلوقاته، أو جعله عين هذا الوجود).

الشرح

٥ ـ **مدعو البُنوَّة والصاحبة**: وهم اليهود والنصارى، قال تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ

---

(١) التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع (ص٣١ ـ ٣٢).

قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْۖ يُضَٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَبْلُۚ قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُۚ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [التوبة: ٣٠]، وكذلك مشركو العرب الزاعمون أن الله اتخذ صاحبةً من الجن أنجبت له الملائكة، تعالى الله عما يقولون علوًّا كبيرًا. قال تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ تَعَٰلَىٰ جَدُّ رَبِّنَا مَا ٱتَّخَذَ صَٰحِبَةً وَلَا وَلَدًا ﴿٣﴾﴾ [الجن: ٣]، وقال: ﴿وَجَعَلُواْ بَيْنَهُۥ وَبَيْنَ ٱلْجِنَّةِ نَسَبًاۚ﴾ [الصافات: ١٥٨]، وقال: ﴿وَجَعَلُواْ لَهُۥ مِنْ عِبَادِهِۦ جُزْءًاۚ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَكَفُورٌ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾﴾ [الزخرف: ١٥].

٦ ـ **الحلولية والاتحادية**: وهم القائلون بالحلول العام أو الخاص، أو الاتحاد العام أو الخاص. قال شيخ الإسلام ابن تيمية، في التمييز بين هذه المقالات الباطلة: (فَهَذِهِ **أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ**:

الْأَوَّلُ: هُوَ الْحُلُولُ الْخَاصُّ: وَهُوَ قَوْلُ النسطورية مِنْ النَّصَارَى وَنَحْوِهِمْ مِمَّنْ يَقُولُ: إنَّ اللَّاهُوتَ حَلَّ فِي النَّاسُوتِ، وَتَدَرَّعَ بِهِ؛ كَحَلوْلِ الْمَاءِ فِي الْإِنَاءِ. وَهَؤُلَاءِ حَقَّقُوا كُفْرَ النَّصَارَى؛ بِسَبَبِ مُخَالَطَتِهِمْ لِلْمُسْلِمِينَ. وَكَانَ أَوَّلُهُمْ فِي زَمَنِ الْمَأْمُونِ. وَهَذَا قَوْلُ مَنْ وَافَقَ هَؤُلَاءِ النَّصَارَى مِنْ غَالِيَةِ هَذِهِ الْأُمَّةِ؛ كَغَالِيَةِ الرَّافِضَةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إنَّهُ حَلَّ بِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَأَئِمَّةِ أَهْلِ بَيْتِهِ، وَغَالِيَةِ النُّسَّاكِ الَّذِينَ يَقُولُونَ بِالْحُلُولِ فِي الْأَوْلِيَاءِ، وَمَنْ يَعْتَقِدُونَ فِي الْوِلَايَةِ أَوْ فِي بَعْضِهِمْ: كَالْحَلَّاجِ، وَيُونُسَ، وَالْحَاكِمِ، وَنَحْوِ هَؤُلَاءِ.

وَالثَّانِي: هُوَ الِاتِّحَادُ الْخَاصُّ: وَهُوَ قَوْلُ يَعْقُوبِيَّةِ النَّصَارَى. وَهُمْ أَخْبَثُ قَوْلًا. وَهُمْ السُّودَانُ وَالْقِبْطُ يَقُولُونَ: إنَّ اللَّاهُوتَ وَالنَّاسُوتَ اخْتَلَطَا وَامْتَزَجَا كَاخْتِلَاطِ اللَّبَنِ بِالْمَاءِ. وَهُوَ قَوْلُ مَنْ وَافَقَ هَؤُلَاءِ مِنْ غَالِيَةِ الْمُنْتَسِبِينَ إلَى الْإِسْلَامِ.

وَالثَّالِثُ: هُوَ الْحُلُولُ الْعَامُّ: وَهُوَ الْقَوْلُ الَّذِي ذَكَرَهُ أَئِمَّةُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْ الْجَهْمِيَّة الْمُتَقَدِّمِينَ، وَهُوَ قَوْلُ غَالِبِ مُتَعَبِّدَةِ الْجَهْمِيَّة؛ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إنَّ اللهَ بِذَاتِهِ فِي كُلِّ مَكَانٍ؛ وَيَتَمَسَّكُونَ بِمُتَشَابِهٍ مِنْ الْقُرْآنِ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِۖ﴾ [الأنعام: ٣] وَقَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ [الحديد: ٤]. وَالرَّدُّ عَلَى

هَؤُلَاءِ كَثِيرٌ مَشْهُورٌ فِي كَلَامِ أَئِمَّةِ السُّنَّةِ، وَأَهْلِ الْمَعْرِفَةِ، وَعُلَمَاءِ الْحَدِيثِ.

الرَّابِعُ: **الِاتِّحَادُ الْعَامُّ**: وَهُوَ قَوْلُ هَؤُلَاءِ الْمَلَاحِدَةِ الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ عَيْنُ وُجُودِ الْكَائِنَاتِ. وَهَؤُلَاءِ أَكْفَرُ مِنْ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى مِنْ وَجْهَيْنِ: مِنْ جِهَةِ أَنَّ أُولَئِكَ قَالُوا: إنَّ الرَّبَّ يَتَّحِدُ بِعَبْدِهِ الَّذِي قَرَّبَهُ وَاصْطَفَاهُ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُونَا مُتَّحِدَيْنِ، وَهَؤُلَاءِ يَقُولُونَ: مَا زَالَ الرَّبُّ هُوَ الْعَبْدُ وَغَيْرُهُ مِنْ الْمَخْلُوقَاتِ لَيْسَ هُوَ غَيْرَهُ. وَالثَّانِي: مِنْ جِهَةِ أَنَّ أُولَئِكَ خَصُّوا ذَلِكَ بِمَنْ عَظَّمُوهُ كَالْمَسِيحِ، وَهَؤُلَاءِ جَعَلُوا ذَلِكَ سَارِيًا فِي الْكِلَابِ وَالْخَنَازِيرِ وَالْأَقْذَارِ وَالْأَوْسَاخِ)[(١)]. فمن زعم هذا الزعم الباطل فقد أعظم على الله الفرية، وما قدر الله حق قدره.

❁ ❁ ❁

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

(ولا قدره حقّ قدره من قال: إنه رفع أعداء رسوله وأهلِ بيته، وجعل فيهم الملك، ووضع أولياء رسوله وأهل بيته، وهذا يتضمّن غاية القدح في الرّب، تعالى الله عن قول الرّافضة.

وهذا مشتق من قول اليهود والنصارى في ربّ العالمين: إنه أرسل ملكًا ظالمًا، فادعى النبوّة، وكذب على الله، ومكث زمنًا طويلًا يقول: أمرني بكذا، ونهاني عن كذا، ويستبيح دماء أنبياء الله[(٢)] وأوليائه وأحبائه، والرّب تعالى يظهره ويؤيده، ويقيم الأدلّة والمعجزات على صدقه، ويقبل بقلوب الخلق وأجسادهم إليه، ويقيم دولته على الظهور والزيادة، ويذّل أعداءه أكثر من ثمان مائة عام!

(١) مجموع الفتاوى: (٢/ ١٧١ ـ ١٧٣).

(٢) ينبغي أن تكون: (ويستبيح دماء أتباع أنبياء الله)، أو تكون كما في بعض النسخ: (أبناء الله) إشارة إلى قولهم: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ وَٱلنَّصَٰرَىٰ نَحْنُ أَبْنَٰٓؤُا۟ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ﴾ [المائدة: ١٨]، ويؤيده السياق.

فوازن بين قول هؤلاء، وقول إخوانهم من الرّافضة تجد القولين سواء).

الشرح

٧ ـ **الرافضة**: الذين غلوا في علي رضي الله عنه، وآل بيته، وزعموا أن الإمامة ركن الدين الأعظم، وأنها مستحقة بعد علي رضي الله عنه، للأئمة الاثني عشر من ذريته. فمقتضى قولهم أن ما جرى في التاريخ الإسلامي رفعة لأعداء رسوله وأهل بيته، وضَعَة لأولياء رسوله وأهل بيته! فمن زعم ذلك فقد وصف الله بالخذلان لأوليائه، والنصرة لأعدائه، وما قدر الله حق قدره.

وقد عقد المصنف تنظيرًا بديعًا كاشفًا لزيف مقالتهم، باعتقاد اليهود والنصارى، أن نبيّنا محمدًا ﷺ ملك ظالم، تقَوَّل على رب العالمين، وأذل أتباع أنبيائه السابقين، ورغم ذلك ما زال الله يؤيده وينصره، ويقيم دولته، ويكثر أتباعه، حتى ظهر دينه على الدين كله، وأذل أعداءه أكثر من ثمان مائة عام. فأي فرق بين المقالتين؟ فمن قال بهما، واعتقدهما، فما قدر الله حق قدره؛ لأنه وصف الرب بالسفه، وعدم الحكمة.

وفي الجملة الأخيرة: (**أكثر من ثمان مائة عام**)، ما يستأنس به على زمن تأليف هذا الكتاب؛ فلعل المصنف رحمه الله ألفه في أواخر حياته، بعد الثمان مائة؛ لأن وفاته كانت سنة ثمانمائة وخمس وأربعين. وهذا دليل على أنه رسخ في العلم، وحقق، وتوصل إلى هذه العلوم النافعة، والعقائد الصحيحة، والحجج القاطعة.

❁ ❁ ❁

قال المؤلف رحمه الله:

❁ (ولا قدره حقّ قدره من زعم أنه لا يحيي الموتى، ولا يبعث من في القبور؛ ليبيّن لعباده الذي كانوا فيه يختلفون، وليعلم الذين كفروا أنهم كانوا كاذبين).

الشرح

٨ ـ **منكرو البعث**: وهم عامة الذين لا يعلمون؛ من مشركي العرب، والقائلون بتناسخ الأرواح، وإنكار المعاد الجثماني؛ من البوذيين والهندوس، وأضرابهم. قال تعالى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْۚ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْۚ وَذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ٧﴾ [التغابن: ٧]، وقال تعالى: ﴿وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُۚ بَلَىٰ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ٣٨ لِيُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِي يَخْتَلِفُونَ فِيهِ وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّهُمْ كَانُواْ كَٰذِبِينَ ٣٩﴾ [النحل: ٣٨، ٣٩]، وقال: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ١١٥﴾ [المؤمنون: ١١٥]، وقال: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَٰطِلًاۚ ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْۚ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنَ ٱلنَّارِ ٢٧ أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِي ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ ٢٨﴾ [ص: ٢٧، ٢٨]. فمن أنكر البعث فقد طعن في حكمة الله، ووصفه بالعبث، وعدم إحقاق الحق وإبطال الباطل، والتسوية بين المحسن والمسيء، وما قدره حق قدره.



عبادة غير الله عبادة للشيطان

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(وبالجملة: فهذا بابٌ واسعٌ، والمقصود أن كل من عبد مع الله غيره فإنما عبد شيطانًا، قال تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا۟ ٱلشَّيْطَٰنَ ۖ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿٦٠﴾﴾ [يس: ٦٠]، فما عبد أحدٌ أحدًا من بني آدم كائنًا من كان إلّا وقد وقعت عبادته للشّيطان، فيستمتع العابد بالمعبود في حصول غرضه، ويستمتع المعبود بالعابد في تعظيمه له، وإشراكه مع الله تعالى، وذلك غاية رضى الشيطان. ولهذا، قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ قَدِ ٱسْتَكْثَرْتُم مِّنَ ٱلْإِنسِ ۖ﴾ [الأنعام: ١٢٨]؛ أي: من إغوائهم وإضلالهم، ﴿وَقَالَ أَوْلِيَآؤُهُم مِّنَ ٱلْإِنسِ رَبَّنَا ٱسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَآ أَجَلَنَا ٱلَّذِىٓ أَجَّلْتَ لَنَا ۚ قَالَ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿١٢٨﴾﴾ [الأنعام: ١٢٨].

فهذه إشارةٌ لطيفةٌ إلى السّر الذي لأجله كان الشرك أكبر الكبائر عند الله، وأنه لا يغفر بغير التوبة منه، وأنه موجِبٌ للخلود في العذاب العظيم، وأنه ليس تحريمه وقبحه بمجرّد النّهي عنه فقط؛ بل يستحيل على الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، أن يشرع عبادة إلٰهٍ غيره، كما يستحيل عليه ما يناقض أوصاف كماله، ونعوت جلاله).

الشرح

عبادة غير الله عبادة للشيطان، إما مباشرة كما يقع من «عبدة الشيطان»

قديمًا وحديثًا، وإما بطاعته والاستجابة لإغوائه وتزيينه، وإضلاله واحتناكه. قال تعالى: ﴿لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٣٩﴾﴾ [الحجر: ٣٩]، وقال: ﴿وَلَأُضِلَّنَّهُمْ وَلَأُمَنِّيَنَّهُمْ وَلَءَامُرَنَّهُمْ فَلَيُبَتِّكُنَّ ءَاذَانَ ٱلْأَنْعَٰمِ وَلَءَامُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ ٱللَّهِ ۚ وَمَن يَتَّخِذِ ٱلشَّيْطَٰنَ وَلِيًّا مِّن دُونِ ٱللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُّبِينًا ﴿١١٩﴾﴾ [النساء: ١١٩]، ﴿لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٦٢﴾﴾ [الإسراء: ٦٢].

فالشيطان يستمتع بعبادة غير الله، ويتعرض لها، كما أخبر النبي ﷺ؛ ففي حديث عمرو بن عَبَسَة الطويل، مرفوعًا: «**صَلِّ صَلَاةَ الصُّبْحِ، ثُمَّ أَقْصِرْ عَنِ الصَّلَاةِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ حَتَّى تَرْتَفِعَ، فَإِنَّهَا تَطْلُعُ حِينَ تَطْلُعُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ، وَحِينَئِذٍ يَسْجُدُ لَهَا الْكُفَّارُ، ثُمَّ صَلِّ فَإِنَّ الصَّلَاةَ مَشْهُودَةٌ مَحْضُورَةٌ حَتَّى يَسْتَقِلَّ الظِّلُّ بِالرُّمْحِ، ثُمَّ أَقْصِرْ عَنِ الصَّلَاةِ، فَإِنَّ حِينَئِذٍ تُسْجَرُ جَهَنَّمُ، فَإِذَا أَقْبَلَ الْفَيْءُ فَصَلِّ، فَإِنَّ الصَّلَاةَ مَشْهُودَةٌ مَحْضُورَةٌ حَتَّى تُصَلِّيَ الْعَصْرَ، ثُمَّ أَقْصِرْ عَنِ الصَّلَاةِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، فَإِنَّهَا تَغْرُبُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ، وَحِينَئِذٍ يَسْجُدُ لَهَا الْكُفَّارُ**»[1].

فلا ريب أن الشرك أظلم الظلم، وأمحل المحال، وأقبح القبيح، فلذلك، لا يغفره الله، ولا يقبل في فاعله شفاعة الشافعين؛ بل يخلده في النار أبد الآبدين. فما عصي الله بذنب أعظم من الشرك، ولا تقرب إليه بطاعة أعظم من التوحيد. وقد كرر المصنف الجواب على ما تقدم من السؤالات، وأكّد أن تحريم الشرك ليس بالنهي الشرعي المجرد؛ بل تواطأ الشرع والعقل والفطرة على قبحه ورفضه.

❁ ❁ ❁

(١) أخرجه مسلم رقم: (٨٣٢).



أقسام الناس في عبادة الله والاستعانة به

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

(واعلم أن النّاس في عبادة الله تعالى، والاستعانة به على أربعة أقسام[(١)]:

أجلّها وأفضلها: أهل العبادة والاستعانة بالله عليها: فعبادة الله غاية مرادهم، وطلبهم منه أن يعينهم عليها ويوفقهم للقيام بها نهاية مقصودهم، ولهذا، كان أفضل ما يسأل الرّب تعالى، الإعانة على مرضاته، وهو الذي علّمه النّبي ﷺ لمعاذ بن جبل، فقال: «**يَا مُعَاذُ! والله إِنِّي أُحِبُّكَ، فلَا تَدَعَ أن تقول فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ: اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ**»[(٢)]، فأنفع الدّعاء: طلب العون على مرضاته تعالى).

الشرح

الأصل في هذا الباب قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝﴾ [الفاتحة: ٥]، والأقسام الممكنة من حيث القسمة العقلية والواقعية **أربعة**:

القسم الأول: **أهل العبادة والاستعانة**: اشتغلوا فيما خلقوا لأجله، واستعانوا بمعبودهم للوصول إلى مقصودهم، فلم يستنكفوا عن عبادته، ولم

---

(١) هذا التقسيم الذي شرع به المؤلف مستفاد من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ، في آخر «الرسالة التدمرية»، ومن كلام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في «مدارج السالكين».

(٢) أخرجه أحمد رقم: (٢٢١١٧)، وأبو داود رقم: (١٥٢٢).

يستغنوا عن معونته؛ بل جمعوا بين العبادة والاستعانة. وهذا أجلُّ المقامات وأفضلها. ولذلك، أمرهم ربهم أن يدعوا بذلك في كل ركعة، وعلَّم النبي ﷺ حِبَّه معاذًا أن يدعو بذلك دبر كل صلاة. وقد قيل:

إذا لم يكن عون من اللَّه للفتى فأول ما يجني عليه اجتهاده

* * *

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

(ويقابل هؤلاء القسم الثاني: المعرضون عن عبادته والاستعانة به: فلا عبادة لهم ولا استعانة؛ بل إن سأله تعالى أحدُهم واستعان به؛ فعلى حظوظه وشهواته. والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، يسأله من في السّمٰوات والأرض، ويسأله أولياؤه وأعداؤه، فيمد هؤلاء وهؤلاء.

وأبغض خلقه إليه إبليس، ومع هذا أجاب سؤاله، وقضى حاجته، ومتّعه بها، ولكن لما لم تكن عونًا على مرضاته، كانت زيادةً في شقوته وبعده. وهكذا كل من سأله تعالى، واستعان به على ما لم يكن عونًا له على طاعته، كان سؤاله مبعدًا له عن الله. فليتدبّر العاقل هذا، وليعلم أن إجابة الله لسؤال بعض السائلين ليست لكرامته عليه؛ بل قد يسأله عبدُه الحاجةَ فيقضيها له، وفيها هلاكه. ويكون منعه منها حمايةً له وصيانةً، والمعصوم من عصمه الله، والإنسان على نفسه بصيرة.

وعلامة هذا: أنك ترى من صانه الله من ذلك، وهو يجهل حقيقة الأمر، إذا رآه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يقضي حوائج غيره، يسيء ظنّه به تعالى، وقلبه محشوٌّ بذلك وهو لا يشعر. وأمارة ذلك: حمله على الأقدار، وعتابه في الباطن لها).

الشرح

القسم الثاني: **أهل الإعراض عن العبادة والاستعانة**: قوم طبع الله على قلوبهم، وختم على سمعهم وأبصارهم، فهم في غفلة مطبقة؛ كما وصفهم تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ ۖ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ ﴿١٧٩﴾﴾ [الأعراف: ١٧٩]، فلا هم عبدوه، ولا هم استعانوا به على عبادته. وإنما يستعينونه بما فطرهم عليه من اعتقاد ربوبيته، فيسألونه، ويتضرعون إليه لأغراضهم الدنيوية، وحسب. والله ﷻ بمقتضى ربوبيته للخلق أجمعين، قد يجيب دعائهم، ويمدهم بأسباب معيشتهم، إن شاء؛ كما قال: ﴿كُلًّا نُّمِدُّ هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ مِنْ عَطَآءِ رَبِّكَ ۚ وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا ﴿٢٠﴾﴾ [الإسراء: ٢٠].

وربما كان ذلك استدراجًا لهم؛ كما قال: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰٓ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فَأَخَذْنَٰهُم بِٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُونَ ﴿٤٢﴾ فَلَوْلَآ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا۟ وَلَٰكِن قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٤٣﴾ فَلَمَّا نَسُوا۟ مَا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَٰبَ كُلِّ شَىْءٍ حَتَّىٰٓ إِذَا فَرِحُوا۟ بِمَآ أُوتُوٓا۟ أَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ ﴿٤٤﴾ فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ۚ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٤٥﴾﴾ [الأنعام: ٤٢ ـ ٤٥].

وعليه؛ فإن عدم إجابة الله لبعض السائلين قد تنطوي على خير عميم، ودفع شر جسيم؛ كما جاء في الحديث: «**مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَدْعُو بِدَعْوَةٍ لَيْسَ فِيهَا إِثْمٌ، وَلَا قَطِيعَةُ رَحِمٍ، إِلَّا أَعْطَاهُ اللهُ بِهَا إِحْدَى ثَلَاثٍ: إِمَّا أَنْ تُعَجَّلَ لَهُ دَعْوَتُهُ، وَإِمَّا أَنْ يَدَّخِرَهَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ، وَإِمَّا أَنْ يَصْرِفَ عَنْهُ مِنَ السُّوءِ مِثْلَهَا**»، قَالُوا: إِذًا نُكْثِرُ، قَالَ: «**اللهُ أَكْثَرُ**»[1].

وقد لا يشعر العبد بهذه الحماية والصيانة! ولذلك علامة وأمارة:

فالعلامة: سوء ظنه بربه إذا قارن نفسه بغيره. وهذا كثير.

---

(١) أخرجه أحمد رقم: (١١٣٣)، وإسناده جيد.

والأمارة: التسخط على الأقدار، والتلوم في الباطن. ويظهر ذلك من فلتات اللسان، وانقباض النفس.

* * *

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

(ولقد كشف الله تعالى هذا المعنى غاية الكشف في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكْرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَكْرَمَنِ ﴿١٥﴾ وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَهَٰنَنِ ﴿١٦﴾ كَلَّا﴾ [الفجر: ١٥ - ١٧]؛ أي: ليس كل من أعطيته، ونعّمته، وخوّلته، فقد أكرمته، وما ذاك لكرامته عليّ، ولكنه ابتلاء منِّي وامتحان له؛ أيشكرني فأعطيه فوق ذلك، أم يكفرني فأسلبه إيّاه، وأحوّله عنه لغيره؟

وليس كل من ابتليته فضيّقت عليه رزقه، وجعلته بقدر لا يفضل عنه، فذاك من هوانه عليّ، ولكنه ابتلاء وامتحان منِّي له؛ أيصبر فأعطيه أضعاف ما فاته، أم يتسخط فيكون حظّه السّخط؟

وبالجملة: فأخبر تعالى أن الإكرام والإهانة لا يدوران على المال وسعة الرّزق وتقديره، فإنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يوسّع على الكافر، لا لكرامته، ويقتر على المؤمن، لا لهوانه عليه، وإنّما يكرم سبحانه من يكرم من عباده بأن يوفّقه لمعرفته ومحبّته وعبادته واستعانته. فغاية سعادة الأبد في عبادة الله والاستعانة به عليها).

الشرح

﴿كَلَّآ﴾: متعلقة بما قبلها، وهي في الأصل كلمة ردع وزجر، ومعناها: ليس الأمر كما تزعمون، فليس إعطاؤنا علامة كرامة، وليس منعنا علامة هوان، وإنما الكرامة أو الهوان بحسب ما يكون من ذلك الإنسان؛ فمن قابل الإعطاء بالشكر، وقابل المنع بالصبر، فهو الكريم على الله، ومن قابل

الإعطاء بالكفر، وقابل المنع بالضجر، فهو المهان عند الله ﷻ. فالإعطاء والمنع محض ابتلاء، ليس في حد ذاته دليل كرامة ولا هوان، واعتبروا **بمثالين متقابلين:**

الأول: سليمان عليه السلام، قال: ﴿...يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ أَيُّكُمْ يَأْتِينِى بِعَرْشِهَا قَبْلَ أَن يَأْتُونِى مُسْلِمِينَ ﴿٣٨﴾ قَالَ عِفْرِيتٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ ۖ وَإِنِّى عَلَيْهِ لَقَوِىٌّ أَمِينٌ ﴿٣٩﴾ قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ ۚ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ قَالَ هَٰذَا مِن فَضْلِ رَبِّى لِيَبْلُوَنِىٓ ءَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ ۖ وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّى غَنِىٌّ كَرِيمٌ ﴿٤٠﴾﴾ [النمل: ٣٨ ـ ٤٠]. فالمؤمن اليقظ القلب، يبصر من وراء العطاء حكمة الابتلاء.

الثاني: قارون، قال تعالى: ﴿إِنَّ قَٰرُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيْهِمْ ۖ وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُو۟لِى ٱلْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُۥ قَوْمُهُۥ لَا تَفْرَحْ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْفَرِحِينَ ﴿٧٦﴾ وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا ۖ وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۖ وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٧٧﴾﴾ [القصص: ٧٦، ٧٧]. فنسب الفضل لنفسه، وحذقه، وكياسته، ولم ينسبه إلى مسديه، وهو الله ﷻ، فانظر كيف كانت العاقبة: ﴿فَخَسَفْنَا بِهِۦ وَبِدَارِهِ ٱلْأَرْضَ﴾ [القصص: ٨١].

❁ ❁ ❁

قال المؤلف رحمه الله:

❁ (**القسم الثالث:** من له نوع عبادة بلا استعانة، وهؤلاء نوعان:

أحدهما: أهل القدر، القائلون بأنه سبحانه قد فعل بالعبد جميع مقدوره من الألطاف، وأنه لم يبق في مقدوره إعانةً له على الفعل؛ فإنه قد أعانه بخلق الآلات وسلامتها، وتعريف الطريق، وإرسال الرسول، وتمكينه من الفعل، فلم يبقَ بعدها إعانةٌ مقدورةٌ يسأله إياها.

وهؤلاء مخذولون موكولون إلى أنفسهم، مسدودٌ عليهم طريق الاستعانة والتّوحيد. قال ابن عبّاس رضي الله عنهما: «الإيمان بالقدر نظام التّوحيد، فمن آمن بالله وكذّب بقدره نقض تكذيبه توحيده»[(١)].

الشرح

القسم الثالث: من له نوع عبادة بلا استعانة: فهم يمتثلون الأوامر، ويجتنبون النواهي، لكن دون استعانة بالله؛ بل يعتمدون في ذلك على أنفسهم؛ لاعتقادهم عدم دخول الإعانة في الطاعات والمعاصي. **وهم نوعان**:

النوع الأول: القدرية المعتزلة: النافون لتعلق مشيئة الله وخلقه بأفعال العباد من الطاعات والمعاصي، الزاعمون أن العبد مستقل بمشيئته، ويخلق فعل نفسه، دون الله تعالى. وغاية ما يثبتون في هذا المقام ما يسمونه: (اللطف)، وهو خلق الآلات وسلامتها، التي يتمكن بها من الفعل، وهداية البيان، بإرسال الرسل، وإنزال الكتب، دون هداية الإلهام، أما خلق الفعل، وهداية القلب، فليس إلى الله، ولا أثر لعون الله تعالى فيه! ولهذا، كان هؤلاء مخذولون؛ لأنهم وُكلوا إلى أنفسهم، فلم يستعينوا بالله عز وجل لتحقيق عبادته.

ومعنى قول ابن عباس: الإيمان بالقدر نظام التّوحيد؛ نظام الشيء: هو السلك الذي ينتظم حباته، فالإيمان بالقدر ينتظم الإيمان بعلم الله الأزلي، وكتابته السابقة، ومشيئته النافذة، وخلقه لكل شيء، وهذا هو التوحيد. فمن زعم أنه آمن بالله، وأنكر القدر، فقد نقض تكذيبُه توحيدَه. فلا يكون إيمان بالله مع تكذيب بالقدر؛ لأنه قدح في ربوبية الله، وأسمائه وصفاته.

❁ ❁ ❁

(١) أخرجه عبد الله بن أحمد في «السُّنَّة» رقم: (١٢٣، ١٢٤)، واللالكائي: (٤/ ٦٢٣، ٦٧٠).

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

۞ (النوع الثاني: من لهم عبادة وأوراد، ولكن حظّهم ناقص من التّوكل والاستعانة، لم تتسع قلوبهم لارتباط الأسباب بالقدر، وأنها بدون المقدور كالموات الذي لا تأثير له؛ بل كالعدم الذي لا وجود له، وأن القدر كالرّوح المحرّك لها، والمعوَّل على المحرّك الأول. فلم تنفذ بصائرهم من السّبب إلى المسبِّب، ومن الآلة للفاعل، فقلّ نصيبهم من الاستعانة.

وهؤلاء لهم نصيب من التصرّف بحسب استعانتهم وتوكلهم، ونصيب من الضعف والخذلان بحسب قِلّة استعانتهم وتوكلهم. ولو توكّل العبد على الله حقّ توكّله في إزالة جبل عن مكانه لأزاله).

الشرح

النوع الثاني: من لهم عبادة وأوراد، مع نقص في التوكل والاستعانة:
هؤلاء صنف من الجبرية، وهم طوائف من الصوفية لهم عبادة وطاعات، لكنهم يبالغون في إثبات أفعال الله، حتى يسلبوا العبد إرادته وفعله، ويعتقدون أن العبد مسير مجبور على فعله، ولا أثر له في حصول هذه العبادة، فعندهم نقص في التوكل والاستعانة؛ لأنهم يلغون الأسباب الظاهرة، ولا يربطون بين السبب والمسبِّب، فنفيهم لأفعال العباد منعهم من اعتقاد أن العمل نتيجة لسبب نصبه الله تعالى سببًا، فلذلك، قلَّ نصيبهم من الاستعانة.

۞ ۞ ۞

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

۞ (فإن قيل: ما حقيقة الاستعانة عملًا؟

قلنا: هي التي يعبّر عنها بالتّوكل، وهي حالة للقلب تنشأ عن معرفة الله تعالى، وتفرده بالخلق والأمر والتّدبير والضّر والنّفع، وأنه

ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، فتُوجب اعتمادًا عليه، وتفويضًا إليه، وثقةً به. فتصير نسبة العبد إليه تعالى، كنسبة الطّفل إلى أبويه فيما ينوبه من رغبته ورهبته، فلو دهمه ما عسى أن يدهمه من الآفات لم يلتجئ إلى غيرهما؛ فإن كان العبد مع هذا الاعتماد من أهل التّقوى، كانت له العاقبة الحميدة: ﴿...وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ﴿٢﴾ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ۚ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾ [الطلاق: ٢، ٣]؛ أي: كافيه).

الشرح

منشأ التوكل هو العلم بالله، فيثمر ذلك: اعتماد القلب على الله في جلب المنافع ودفع المضار، مع فعل الأسباب الشرعية والحسية.

فالاعتماد على الأسباب شرك في التوحيد، وترك الأسباب نقص في العقل، والإعراض عنها بالكلية قدح في الشرع. فالمشروع للعبد فعل السبب، والتعلق بالمسبِّب. وهذا فرق ما بين «التوكل» و«التواكل».

* * *

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(**القسم الرابع**: من له استعانةٌ بلا عبادة، وتلك حالة من شهد بتفرّد الله بالضّر والنّفع، ولم يدر ما يحبّه ويرضاه، فتوكّل عليه في حظوظه، فأسعفه بها، وهذا لا عاقبة له؛ سواء كانت أموالًا أو رياسات، أو جاهًا عند الخلق، أو نحو ذلك، فذلك حظّه من دنياه وآخرته).

الشرح

القسم الرابع: **أهل الاستعانة بلا عبادة**: وهو حال كثير ممن لا يريدون

إلا الحياة الدنيا وزينتها، فهم يستعينون بالله عَزَّوَجَلَّ لأمور دنياهم، ولا يعبدونه، فيوفيهم الله نصيبهم من الدنيا؛ كما قال: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْءَاخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ ۖ وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا وَمَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِن نَّصِيبٍ ﴿٢٠﴾﴾ [الشورى: ٢٠]، وقال: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ ﴿١٥﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُ ۖ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا۟ فِيهَا وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٦﴾﴾ [هود: ١٥، ١٦].





تحقيق العبادة، وأقسام الناس في ذلك

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

(واعلم أن العبد لا يكون متحققًا بعبادة الله تعالى، إلّا بأصلين:

أحدهما: متابعة الرّسول ﷺ.

والثاني: إخلاص العبودية).

الشرح

كان الأولى أن يبتدئ المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ بالإخلاص ويثني بالمتابعة، موافقةً لترتيب الشهادتين؛ فإن مقتضى شهادة أن لا إلٰه إلا الله: إخلاص العبودية لله، ونبذ الشرك، ومقتضى شهادة أن محمدًا رسول الله متابعته ﷺ؛ بتصديقه فيما أخبر، وطاعته فيما أمر، واجتناب ما عنه نهى وزجر، وألا يعبد الله إلا بما شرع. ودلائل هذين الأصلين شهيرة وفيرة. وستأتي في كلام المصنف.

❁ ❁ ❁

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

(والنّاس في هذين الأصلين على أربعة أقسام:

الأول: أهل الإخلاص والمتابعة: فأعمالهم كلها لله وأقوالهم، ومنعهم وإعطاؤهم، وحبّهم وبغضهم، كل ذلك لله ـ تعالى ـ، لا يريدون من العباد جزاءً ولا شكورًا، عدُّوا النّاس كأصحاب القبور؛ لا يملكون ضرًّا ولا نفعًا، ولا موتًا ولا حياةً ولا نشورًا. فإنه لا يعامل أحدًا من الخلق إلّا لجهله بالله، وجهله بالخلق.

والإخلاص: هو العمل الذي لا يقبل الله من عامل عملًا صوابًا عاريًا منه، وهو الذي ألزم عباده به إلى الموت، قال الله ـ تعالى ـ: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢]، وقال: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى ٱلْأَرْضِ زِينَةً لَّهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ۝٧﴾ [الكهف: ٧]، وأحسن العمل: أخلصه وأصوبه.

فالخالص: أن يكون لله، والصواب: أن يكون على وفق سُنَّة رسول الله ﷺ. وهذا هو العمل الصالح المذكور في قوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا﴾ [الكهف: ١١٠]، وهو العمل الصالح في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ [النساء: ١٢٥]، وهو الذي أمر به النّبي ﷺ في قوله: «**كُلُّ عَمَلٍ لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**»[(١)]، وكل عمل بلا متابعة فإنه لا يزيد عامله إلّا بعدًا من الله ـ تعالى ـ، فإن الله ـ تعالى ـ إنما يعبد بأمره، لا بالأهواء والآراء).

الشرح

الضرب الأول: أهل الإخلاص والمتابعة: وهم الذين حققوا الشرطين، واجتازوا الابتلاء، وأحسنوا العمل، في قوله تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود: ٧، الملك: ٢]. قال ابن كثير رحمه الله: (لَمْ يَقِلْ: أَكْثَرُ عَمَلًا؛ بَلْ ﴿أَحْسَنُ عَمَلًا﴾، وَلَا يَكُونُ الْعَمَلُ حَسَنًا حَتَّى يَكُونَ خَالِصًا للهِ عز وجل، عَلَى شَرِيعَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ. فَمَتَى فَقَدَ الْعَمَلُ وَاحِدًا مِنْ هَذَيْنَ الشَّرْطَيْنِ بَطَلَ وَحَبِطَ)[(٢)]، وقال الفضيل بن عياض: هو أخلَصُهُ وأصوَبُهُ. قالوا: يا أبا علي: ما أخلصه

---

(١) أخرجه مسلم رقم: (١٧١٨)، والبخاري معلقًا، بَابُ النَّجْشِ: (٣/ ٦٩).

(٢) تفسير القرآن العظيم، ت سلامة: (٤/ ٣٠٨).

وأصوبه؟ فقال: (إن العمل إذا كان خالصًا ولم يكن صوابًا لم يُقبل، وإذا كان صوابًا ولم يكن خالصًا لم يُقبل، حتى يكون خالصًا صوابًا.

فما من عمل إلا وينشر له ديوانان؛ ديوان «لِمَ؟»، وديوان «كيف؟»، أي: لِمَ عملت هذا العمل؟ وكيف عملته؟ فـ«لِمَ» لبيان القصد، و«كيف» لبيان الصفة.

فاختلال الإخلاص يوقع في النفاق والرياء، فلا يقبله الله؛ لقوله في الحديث القدسي: «**أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشِّرْكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِي غَيْرِي، تَرَكْتُهُ وَشِرْكَهُ**»(١)، واختلال المتابعة يوقعه في البدعة، فلا يقبل كذلك؛ لقوله ﷺ: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**». فينبغي للإنسان أن يتحقق من هذين الشرطين، ويحضر جوابًا للسؤالين.

❁ ❁ ❁

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(**الضرب الثاني**: من لا إخلاص له ولا متابعة له، وهؤلاء شرار الخلق، وهم المتزينون بأعمال الخير، يراؤون بها النّاس، وهذا الضرب يكثر فيمن انحرف عن الصراط المستقيم من المنتسبين إلى الفقه والعلم والفقر والعبادة، فإنهم يرتكبون البدع والضلال والرياء والسمعة، ويحبون أن يحمدوا بما لم يفعلوا. وفي أضراب هؤلاء نزل قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۝١٨٨﴾ [آل عمران: ١٨٨]).

الشرح

الضرب الثاني: من لا إخلاص له ولا متابعة: وهم المراؤون السماعون، فلم يبتغوا بعملهم وجه الله؛ بل أرادوا حظوظًا من الدنيا، ولا

---

(١) أخرجه مسلم رقم: (٢٩٨٥).

وافقوا هدي نبيّه ﷺ؛ بل وافقوا الأهواء والآراء، وشهوات العامة والأمراء، وجعلوا من الدين مطيةً للدنيا. فهم وإن تزيَّوا بزِيِّ الصالحين، ومسوح الزاهدين، فإن قلوبهم قلوب ذئاب. نسأل الله العافية والسلامة.

❁ ❁ ❁

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

❁ (**الضرب الثالث**: من هو مخلص في أعماله، لكنها على غير متابعة الأمر؛ كجهال العباد، والمنتسبين إلى الزّهد والفقر، وكل من عبد الله على غير مراده. والشأن ليس في عبادة الله فقط؛ بل في عبادة الله كما أراد الله، ومنهم من يمكث في خلوته تاركًا للجمعة، ويرى ذلك قربة، ويرى مواصلة صوم النّهار بالليل قربة، وأن صيام يوم الفطر قربة، وأمثال ذلك).

الشرح

الضرب الثالث: **أهل الإخلاص من غير متابعة**: هؤلاء جهلة المتعبدين، المصغين إلى وسواس الشياطين، فما أشبههم برهبان النصارى المبتدعين، الذين قال الله تعالى عنهم: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَٰهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ رِضْوَٰنِ ٱللَّهِ﴾ [الحديد: ٢٧]. وربما حملهم ما يجدونه من حال إلى ترك الشرائع المحكمة، والوقوع في المحرمات المحققة. وقد أفاض ابن الجوزي رَحِمَهُ اللَّهُ، في كتابه «تلبيس إبليس» في ذكر تلاعب الشيطان بهم.

❁ ❁ ❁

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

❁ (**الضرب الرّابع**: من أعماله على متابعة الأمر، لكنها لغير الله تعالى؛ كطاعات المرائين. وكالرّجل يقاتل رياءً وسمعةً وحميّةً وشجاعةً وللمغنم، ويحجّ ليقال، ويقرأ ليقال، ويعلَم ويعلِّم

ليقال، فهذه أعمال صالحة، لكنها غير مقبولةٍ، قال تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ﴾ [البينة: ٥]. فلم يؤمر النّاس إلّا بالعبادة على المتابعة والإخلاص فيها. والقائم بهما هم أهل: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ۝٥﴾).

الشرح

الضرب الرابع: أهل المتابعة دون إخلاص: فيأتون الأعمال على وجهها، ولا يُحدثون في الدين ما ليس منه، ويشهدون الجمع والجماعات، والحج والأعياد والجهاد، على الصفة المشروعة، لكن قلوبهم خلية من الإخلاص، لا روح فيها ولا حياة، فلا تزيدهم من الله إلا بعدًا. وهم أخسر الناس صفقة في الآخرة.

عن شُفَيٍّ الأَصْبَحِيِّ، أَنَّهُ دَخَلَ الْمَدِينَةَ، فَإِذَا هُوَ بِرَجُلٍ قَدِ اجْتَمَعَ عَلَيْهِ النَّاسُ، فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟ فَقَالُوا: أَبُو هُرَيْرَةَ، فَدَنَوْتُ مِنْهُ حَتَّى قَعَدْتُ بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُوَ يُحَدِّثُ النَّاسَ، فَلَمَّا سَكَتَ وَخَلَا قُلْتُ لَهُ: أَسْأَلُكَ بِحَقٍّ وَبِحَقٍّ لَمَا حَدَّثْتَنِي حَدِيثًا سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ عَقَلْتَهُ وَعَلِمْتَهُ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَفْعَلُ، لَأُحَدِّثَنَّكَ حَدِيثًا حَدَّثَنِيهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَقَلْتُهُ وَعَلِمْتُهُ، ثُمَّ نَشَغَ أَبُو هُرَيْرَةَ نَشْغَةً فَمَكَثْنَا قَلِيلًا ثُمَّ أَفَاقَ، فَقَالَ: لَأُحَدِّثَنَّكَ حَدِيثًا حَدَّثَنِيهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي هَذَا الْبَيْتِ مَا مَعَنَا أَحَدٌ غَيْرِي وَغَيْرُهُ، ثُمَّ نَشَغَ أَبُو هُرَيْرَةَ نَشْغَةً شَدِيدَةً، ثُمَّ أَفَاقَ فَمَسَحَ وَجْهَهُ فَقَالَ: أَفْعَلُ، لَأُحَدِّثَنَّكَ حَدِيثًا حَدَّثَنِيهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَنَا وَهُوَ فِي هَذَا الْبَيْتِ مَا مَعَنَا أَحَدٌ غَيْرِي وَغَيْرُهُ، ثُمَّ نَشَغَ أَبُو هُرَيْرَةَ نَشْغَةً شَدِيدَةً، ثُمَّ مَالَ خَارًّا عَلَى وَجْهِهِ، فَأَسْنَدْتُهُ عَلَيَّ طَوِيلًا، ثُمَّ أَفَاقَ فَقَالَ: حَدَّثَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«أَنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ يَنْزِلُ إِلَى الْعِبَادِ لِيَقْضِيَ بَيْنَهُمْ، وَكُلُّ أُمَّةٍ جَاثِيَةٌ، فَأَوَّلُ مَنْ يَدْعُو بِهِ رَجُلٌ جَمَعَ الْقُرْآنَ، وَرَجُلٌ قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَرَجُلٌ كَثِيرُ الْمَالِ، فَيَقُولُ اللهُ لِلْقَارِئِ: أَلَمْ أُعَلِّمْكَ مَا أَنْزَلْتُ عَلَى رَسُولِي؟**

قَالَ: بَلَى يَا رَبِّ. قَالَ: فَمَاذَا عَمِلْتَ فِيمَا عُلِّمْتَ؟ قَالَ: كُنْتُ أَقُومُ بِهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَآنَاءَ النَّهَارِ، فَيَقُولُ اللهُ لَهُ: كَذَبْتَ، وَتقُولُ لَهُ الْمَلَائِكَةُ: كَذَبْتَ، وَيَقُولُ اللهُ: بَلْ أَرَدْتَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ فُلَانًا قَارِئٌ فَقَدْ قِيلَ ذَاكَ، وَيُؤْتَى بِصَاحِبِ الْمَالِ، فَيَقُولُ اللهُ لَهُ: أَلَمْ أُوَسِّعْ عَلَيْكَ حَتَّى لَمْ أَدَعْكَ تَحْتَاجُ إِلَى أَحَدٍ؟ قَالَ: بَلَى يَا رَبِّ، قَالَ: فَمَاذَا عَمِلْتَ فِيمَا آتَيْتُكَ؟ قَالَ: كُنْتُ أَصِلُ الرَّحِمَ وَأَتَصَدَّقُ، فَيَقُولُ اللهُ لَهُ: كَذَبْتَ، وَتقُولُ لَهُ الْمَلَائِكَةُ: كَذَبْتَ، وَيَقُولُ اللهُ تَعَالَى: بَلْ أَرَدْتَ أَنْ يُقَالَ: فُلَانٌ جَوَادٌ فَقَدْ قِيلَ ذَاكَ، وَيُؤْتَى بِالَّذِي قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللهِ، فَيَقُولُ اللهُ لَهُ: فِي مَاذَا قُتِلْتَ؟ فَيَقُولُ: أُمِرْتُ بِالجِهَادِ فِي سَبِيلِكَ فَقَاتَلْتُ حَتَّى قُتِلْتُ، فَيَقُولُ اللهُ تَعَالَى لَهُ: كَذَبْتَ، وَتَقُولُ لَهُ الْمَلَائِكَةُ: كَذَبْتَ، وَيَقُولُ اللهُ: بَلْ أَرَدْتَ أَنْ يُقَالَ: فُلَانٌ جَرِيءٌ، فَقَدْ قِيلَ ذَاكَ». ثُمَّ ضَرَبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى رُكْبَتِي فَقَالَ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، أُولَئِكَ الثَّلَاثَةُ أَوَّلُ خَلْقِ اللهِ تُسَعَّرُ بِهِمُ النَّارُ يَوْمَ القِيَامَةِ»، وَقَالَ الوَلِيدُ أَبُو عُثْمَانَ: فَأَخْبَرَنِي عُقْبَةُ بْنُ مُسْلِمٍ أَنَّ شُفَيًّا، هُوَ الَّذِي دَخَلَ عَلَى مُعَاوِيَةَ فَأَخْبَرَهُ بِهَذَا، قَالَ أَبُو عُثْمَانَ: وَحَدَّثَنِي العَلَاءُ بْنُ أَبِي حَكِيمٍ، أَنَّهُ كَانَ سَيَّافًا لِمُعَاوِيَةَ فَدَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ، فَأَخْبَرَهُ بِهَذَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: قَدْ فُعِلَ بِهَؤُلَاءِ هَذَا فَكَيْفَ بِمَنْ بَقِيَ مِنَ النَّاسِ؟ ثُمَّ بَكَى مُعَاوِيَةُ بُكَاءً شَدِيدًا حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ هَالِكٌ، وَقُلْنَا: قَدْ جَاءَنَا هَذَا الرَّجُلُ بِشَرٍّ، ثُمَّ أَفَاقَ مُعَاوِيَةُ وَمَسَحَ عَنْ وَجْهِهِ، وَقَالَ: صَدَقَ اللهُ وَرَسُولُهُ: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ ﴿١٥﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُ ۖ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا۟ فِيهَا وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٦﴾﴾ [هود: ١٥، ١٦][1].

❁ ❁ ❁

(١) أخرجه الترمذي رقم: (٢٣٨٢)، والنسائي في الكبرى رقم: (١١٨٢٤).



أفضل العبادات

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

❁ (ثم أهل مقام: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ لهم في أفضل العبادة وأنفعها وأحقّها بالإيثار والتخصيص، أربعة طرق، وهم في ذلك أربعة أصناف:

الصنف الأول: عندهم أنفع العبادات وأفضلها: أشقها على النّفوس وأصعبها. قالوا: لأنه أبعد الأشياء من هواها، وهو حقيقة التّعبّد، والأجر على قدر المشقّة. ورووا حديثًا ليس له أصل: «أفضل الأعمال أحمزها»[(١)]؛ أي: أصعبها وأشقّها. وهؤلاء هم أرباب المجاهدات، والجور على النّفوس، قالوا: وإنما تستقيم النّفوس بذلك، إذ طبعها الكسل والمهانة والإخلاد إلى الرّاحة، فلا تستقيم إلّا بركوب الأهوال، وتحمّل المشاق).

الشرح

الصنف الأول: أرباب المجاهدات والجور على النفوس: هذا الصنف فيه نزعة من نسك أعجمي؛ فإن الديانات الوثنية الشرقية؛ كالهندوسية

(١) قال في «المقاصد الحسنة»: (قال الترمذي: هو من غرائب الأحاديث، ولم يرو في شيء من الكتب الستة) (٦٧). وقال في مختصر المقاصد الحسنة: (لا يعرف) (٦٣) رقم: (١٢٤)، وانظر: الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، رقم: (١٢٣)، ورقم: (١٢٤).

والبوذية، تنزع إلى تعذيب الجسد لإعتاق الروح، وتزعم أن الروح لا تنطلق إلا بإيلام الجسد، فيعرضون أنفسهم لأنواع الألم الحسي من جوع وعطش وعري ووخز. فهؤلاء الضالون تأثروا بالفلسفات المشرقية التي تسربت إلى أهل الإسلام، كما تأثر بها رهبان النصارى. قال الله تعالى: ﴿يُضَٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَبْلُ﴾ [التوبة: ٣٠]، وهذا نوع مضاهاة، وإنما أُتي هؤلاء بسبب رغبتهم عن السُّنَّة، وزهدهم في الآثار، واتباعهم طرائق الذين ﴿ضَلُّوا۟ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا۟ كَثِيرًا وَضَلُّوا۟ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ﴿٧٧﴾﴾ [المائدة: ٧٧].

عن أَنَسِ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه، يَقُولُ: جَاءَ ثَلَاثَةُ رَهْطٍ إِلَى بُيُوتِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، يَسْأَلُونَ عَنْ عِبَادَةِ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا أُخْبِرُوا كَأَنَّهُمْ تَقَالُّوهَا، فَقَالُوا: وَأَيْنَ نَحْنُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَدْ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، قَالَ أَحَدُهُمْ: أَمَّا أَنَا فَإِنِّي أُصَلِّي اللَّيْلَ أَبَدًا، وَقَالَ آخَرُ: أَنَا أَصُومُ الدَّهْرَ وَلَا أُفْطِرُ، وَقَالَ آخَرُ: أَنَا أَعْتَزِلُ النِّسَاءَ فَلَا أَتزَوَّجُ أَبَدًا، فَجَاءَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَيْهِمْ، فَقَالَ: **«أَنْتُمُ الَّذِينَ قُلْتُمْ كَذَا وَكَذَا، أَمَا واللهِ إِنِّي لَأَخْشَاكُمْ لِلَّهِ وَأَتْقَاكُمْ لَهُ، لَكِنِّي أَصُومُ وَأُفْطِرُ، وَأُصَلِّي وَأَرْقُدُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي»**[١].

فليس صوابًا أن يتقصد الإنسان فعل المشاق لتحقيق العبادة؛ بل كان نبيُّنا ﷺ يحب اليسر في الأمر كله، حتى إن الله تعالى امتن عليه وقال: ﴿وَنُيَسِّرُكَ لِلْيُسْرَىٰ ﴿٨﴾﴾ [الأعلى: ٨]، فكان طبعه اليسر، وشريعته اليسر، واختياره اليسر، كان ميسرًا ﷺ في جميع أموره، يكره التكلف، ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ ﴿٨٦﴾﴾ [ص: ٨٦]. وعن عائشة رضي الله عنها: (مَا خُيِّرَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ أَمْرَيْنِ إِلَّا اخْتَارَ أَيْسَرَهُمَا مَا لَمْ يَأْثَمْ، فَإِذَا كَانَ الإِثْمُ كَانَ أَبْعَدَهُمَا مِنْهُ)[٢]. فكان ﷺ يرتفق بما يرتفق به بنو آدم؛ فهو يشرب الماء البارد، ويأكل اللحم والحلوى، وكان يستظل عن الشمس، ويستحم وهو محرم، ويفعل الأمور

(١) أخرجه البخاري رقم: (٥٠٦٣)، ومسلم رقم: (١٤٠١).

(٢) أخرجه البخاري رقم: (٦٧٨٦)، ومسلم رقم: (٢٣٢٧).

الموافقة للطبيعة البشرية، ويحب الطيب والنساء؛ كما قال: «**حُبِّبَ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا: النِّسَاءُ، وَالطِّيبُ، وَجُعِلَ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ**»(١). فهو موافق لطبيعته التي خلقه الله تعالى عليها، وفطرته الإنسانية.

وإنما يكون الأجر على قدر المشقة حينما تكون المشقة وقعت تبعًا لا قصدًا؛ كما قال النبي ﷺ لعائشة ﵂: «**أجرك عَلَى قَدْرِ عَنَائِكِ وَنَصَبِكِ**»(٢). وفرق بين من يبحث عن المشقة ليحصل الأجر، وبين من يفعل العبادة فتلحقه مشقة فيثاب عليها. فالمشقة ليست مقصودة لذاتها، وإنما المقصود فعل العبادة؛ فإن وقعت له بيسر فليحمد الله، وإن صاحبها نوع مشقة فليحتسب على الله تعالى ما ناله.

❁ ❁ ❁

قال المؤلف ﵀:

❁ (**والصنف الثاني:** قالوا: أفضل العبادات وأنفعها: التّجرّد والزّهد في الدّنيا، والتقلل منها غاية الإمكان، واطراح الاهتمام بها، وعدم الاكتراث لما هو منها. ثم هؤلاء قسمان:

فعوامّهم: ظنّوا أن هذا غاية، فشمّروا إليه، وعملوا عليه، وقالوا: هو أفضل من درجة العلم والعبادة، ورأوا الزّهد في الدّنيا غاية كل عبادة ورأسها.

وخواصهم: رأوا هذا مقصودًا لغيره، وأن المقصود به عكوف القلب على الله تعالى، والاستغراق في محبّته، والإنابة إليه، والتّوكل عليه، والاشتغال بمرضاته، فرأوا أفضل العبادات: دوام ذكره بالقلب واللسان).

---

(١) أخرجه أحمد رقم: (١٢٢٩٤).

(٢) أخرجه بهذا اللفظ البيهقي في سننه الكبير رقم: (٨٧٣٤)، وأخرجه البخاري رقم: (١٧٨٧)، ومسلم رقم: (١٢١١)، بلفظ: «**وَلَكِنَّهَا عَلَى قَدْرِ نَفَقَتِكِ أَوْ نَصَبِكِ**».

الشرح

الصنف الثاني: **الزهاد**: الزهد في الدنيا محمود، ولهذا، قال نبيُّنا ﷺ: «**ازْهَدْ فِي الدُّنْيَا يُحِبَّكَ اللهُ، وَازْهَدْ فِيمَا فِي أَيْدِي النَّاسِ يُحِبَّكَ النَّاسُ**»[(١)]، **وحقيقة الزهد**: ترك ما لا ينفع في الآخرة، **وأما الورع**: فإنه ترك ما يضر في الآخرة؛ كاتقاء الشبهات، فالزهد أعلى من الورع.

لكن من هؤلاء الزاهدين من ظن أن هذا هو الغاية فشغله ذلك عن الاشتغال بالعلم والعبادة، وصار همه المقيم المقعد أن يتخفف من الدنيا، فيلبس الأسمال، ويطعم الخشن من الطعام، ويسكن الأماكن المتضعة ونحو ذلك.

وأما الخواص فرأوا أن الزهد قبل أن يكون في المظهر يكون في المخبر، فسافرت قلوبهم إلى الله ﷻ وعكفت في محرابه، واستغرقت في تحقيق الأحوال القلبية، واللهج بذكره.

فمن الناس من يرى أن أمره لا يستقيم إلا إذا اعتزل الناس، وخرج مع قلة من أصحابه لكي يتعاهد قلبه، ويصلح حاله، وربما ترك وظيفته وأهله، وضيع عياله؛ بدعوى الجمعية، وإصلاح القلب والمجاهدة. فيحقق مصلحة واحدة، ويفوت مصالح كثيرة، وخير الهدي هدي محمد ﷺ.

* * *

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(ثمّ هؤلاء قسمان:

فالعارفون: إذا جاء الأمر والنّهي بادروا إليه، ولو فرّقهم وأذهب جمعيَّتهم.

والمنحرفون منهم يقولون: المقصود من القلب جمعيّتُه،

---

(١) أخرجه ابن ماجه رقم: (٤١٠٢).

فإذا جاء ما يصرفه عن الله لم يُلتفت إليه، ويقولون:

يُطالب بالأوراد من هو غافلٌ   فكيف بقلبٍ كلُّ أوقاته وِرد).

الشرح

هذان قسمان من الخواص:

ـ **العارفون:** يعظمون الأمر والنهي، ولو انفكوا عن جمعية القلب وعكوفه على الله تعالى. والجمعية: مصطلح يستعمله بعض المتأخرين يريدون به اجتماع القلب على الله ﷻ، ولمّ شتاته على استحضار المعارف الإيمانية.

فهؤلاء إذا جاءهم الأمر والنهي كأداء الصلاة والحج وبر الوالدين وغير ذلك قدموا الأمر والنهي حتى لو تفرقت عليهم جمعيتهم.

ـ **المنحرفون:** يستهينون بالأمر والنهي، ويقدمون جمعية القلب، فإذا جاء ما يصرفه من التكاليف لم يلتفتوا إليها، بدعوى أنهم مستغرقون في المقاصد.

❁ ❁ ❁

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(ثم هؤلاء ـ أيضًا ـ قسمان:

منهم: من يترك الواجبات والفرائض لجمعيَّته.

ومنهم: من يقوم بها ويترك السّنن والنّوافل وتعلّم العلم النّافع، لجمعيّته.

والحق: أن الجمعيّة حظ القلب، وإجابة داعي الله حقّ الرّب، فمن آثر حقّ نفسه، على حقّ ربّه فليس من العبادة في شيء).

الشرح

هذا تقسيم ضمن تقسيم. فالمنحرفون من الخواص **قسمان:**

ـ التاركون للواجبات والفرائض رعايةً لجمعيتهم.

- القائمون بالواجبات والفرائض، التاركون للسنن والنوافل لأجل جمعيتهم. وهؤلاء أقل انحرافًا من سابقيهم.

وقد بيَّن المصنف خطأ مسلكهم جميعًا بكون الجمعية حظٌّ للنفس؛ لاستمتاع القلب بها، والقيام بالشرع حق للرب، فمن قدم حق النفس على حق الرب فليس بمتعبد حقًّا. كأنه لحظ رَحِمَهُ اللَّهُ أنه يريد أن يرضي نفسه وضميره، ويسكن قلبه، ولم يلحظ في ذلك عبادة الله.

والحق أن حظ القلب ينال بإجابة داعي الرب، فلا داعي لتشطير المسألة وتفريقها؛ فإن اشتغال الإنسان بامتثال الأوامر واجتناب النواهي تحصل به حياة القلب وجمعيته. وليس صوابًا أن تكون جمعية القلب باستجماع الإنسان فكره وهمه، وصون خاطره من التشتت باشتغاله بالعبادات المشروعة، فإن ذلك ليس بتشتت؛ بل هو توظيف للقلب في مقامات متنوعة، بدلًا من مقام واحد.

والعبادة الحقة هي ما كان عليها نبيّنا ﷺ، فقد كان زوجًا ومعلمًا وقاضيًا وقائدًا، يتقلب في جميع شؤون الحياة، فهل يقال: إن ذلك يفرق الجمعية؟! قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾﴾ [الأنعام: ١٦٢]. فالعبادة الحقيقية، والجمعية الحقيقية للقلب، هي أن يكون القلب مرنًا يتكيف مع جميع الأحوال، ويراها قربةً لله عَزَّ وَجَلَّ. فلا حاجة أن نفرق بين حظ القلب، وحق الرب.

❁ ❁ ❁

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

(**الصنف الثالث**: رأوا أن أفضل العبادات ما كان فيه نفعٌ متعدٍّ، فرأوه أفضل من النّفع القاصر؛ فرأوا خدمة الفقراء، والاشتغال بمصالح النّاس، وقضاء حوائجهم، ومساعدتهم بالجاه والمال والنّفع أفضل؛ لقوله ﷺ: «**الخلْقُ عيالُ اللهِ، وأحَبُّهم إلى اللهِ أنفَعُهُمْ لِعيالِهِ**»[1].

---

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، رقم: (٥٥٤١)، وأبو نعيم في حلية الأولياء =

قالوا: وعمل العابد قاصر على نفسه، وعمل النفَّاع متعدٍّ إلى الغير، فأين أحدهما من الآخر؟ ولهذا، كان «**فَضْلَ العالِم على العابدِ كفَضْلِ القمَرِ ليلةَ البَدْرِ على سائرِ الكواكبِ**»[١]، وقد قال ﷺ لعلي: «**لَأَنْ يَهْدِيَ اللهُ بِك رَجُلًا وَاحِدًا، خَيْرٌ لَك مِنْ حُمْرُ النَّعَم**»[٢]، وقال ﷺ: «**مَنْ دَعَا إِلَى هُدًى، كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلُ أُجُورِ مَنْ تَبِعَهُ، من غير أن يَنْقُصُ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئًا**»[٣]، وقال ﷺ: «**إِنَّ اللهَ وملائكته يُصلُّونَ على مُعلِّمِي الخيرِ**»[٤]، وقال ﷺ: «**إن العالم ليستغفر له من في السّمٰوات ومن في الأرض، حتى الحيتانُ في البحر، والنملةُ في جحرها**»[٥].

قالوا: وصاحب العبادة إذا مات انقطع عمله، وصاحب النّفع لا ينقطع عمله ما دام نفعه الذي تسبّب فيه.

والأنبياء ـ عليهم الصّلاة والسّلام ـ إنما بعثوا بالإحسان إلى الخلق، وهدايتهم، ونفعهم في معاشهم ومعادهم، لم يبعثوا بالخلوات والانقطاع، ولهذا، أنكر النّبي ﷺ على أولئك النّفر الذين همّوا بالانقطاع والتّعبّد، وترك مخالطة النّاس.

ورأى هؤلاء أن التّفرغ لنفع الخلق أفضل من الجمعيّة على الله

= (٢/١٠٢)، والبيهقي في شعب الإيمان رقم: (٧٠٤٨).

(١) أخرجه أحمد رقم: (٢١٧١٥)، وأبو داود رقم: (٣٦٤١)، واللفظ له، والترمذي رقم: (٢٦٨٢)، وابن ماجه رقم: (٢٢٣).

(٢) أخرجه البخاري رقم: (٣٧٠١)، ومسلم رقم: (٢٤٠٦).

(٣) أخرجه مسلم رقم: (٢٦٧٤).

(٤) أخرجه الترمذي رقم: (٢٦٨٥)، والطبراني: (٨/٢٧٨).

(٥) أخرجه أبو داود رقم: (٣٦٤١)، والترمذي رقم: (٢٦٨٢)، وابن ماجه رقم: (٢٢٣)، وأحمد رقم: (٢١٧١٥) باختلاف يسير.

بدون ذلك، قالوا: ومن ذلك العلم والتّعليم، ونحو هذه الأمور الفاضلة).

الشرح

الصنف الثالث: أصحاب العبادات المتعدية: وهم المشتغلون بالنفع العام، الساعون على الأرملة والمسكين، وقضاء حوائج المسلمين؛ كما قال تعالى: ﴿لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١١٤﴾﴾ [النساء: ١١٤].

وقد وجَّه المصنف قولهم بالأدلة الشرعية الدالة على فضل إعالة الخلق، والدعوة إلى الله، وتعليم العلم. وبأدلة النظر الصحيح الدالة على ديمومة العمل المتعدي، وسعته وشموله، وبحال الأنبياء المأمور بالاقتداء بهم بقوله: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ ۖ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠]، حيث أحسنوا إلى الخلق بهدايتهم ونفعهم، ولم ينقطعوا عنهم؛ بل خالطوهم، وأنكروا على من رغب عن سُنَّتهم؛ كما في حديث أنس المتقدم، قال: (جَاءَ ثَلَاثَةُ رَهْطٍ إِلَى بُيُوتِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، يَسْأَلُونَ عَنْ عِبَادَةِ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا أُخْبِرُوا كَأَنَّهُمْ تَقَالُّوهَا، فَقَالُوا: وَأَيْنَ نَحْنُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَدْ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، قَالَ أَحَدُهُمْ: أَمَّا أَنَا فَإِنِّي أُصَلِّي اللَّيْلَ أَبَدًا، وَقَالَ آخَرُ: أَنَا أَصُومُ الدَّهْرَ وَلَا أُفْطِرُ، وَقَالَ آخَرُ: أَنَا أَعْتَزِلُ النِّسَاءَ فَلَا أَتَزَوَّجُ أَبَدًا، فَجَاءَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَيْهِمْ، فَقَالَ: «**أَنْتُمُ الَّذِينَ قُلْتُمْ كَذَا وَكَذَا، أَمَا واللهِ إِنِّي لَأَخْشَاكُمْ للهِ وَأَتْقَاكُمْ لَهُ، لَكِنِّي أَصُومُ وَأُفْطِرُ، وَأُصَلِّي وَأَرْقُدُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي**»)[١].

❁ ❁ ❁

(١) أخرجه البخاري رقم: (٥٠٦٣)، ومسلم رقم: (١٤٠١).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

(**الصنف الرّابع**: قالوا: أفضل العبادة العمل على مرضاة الرّب سبحانه، وإشغال كل وقت بما هو مقتضى ذلك الوقت ووظيفته.

فأفضل العبادات في وقت الجهاد: الجهاد، وإن آل إلى ترك الأوراد من صلاة الليل وصيام النّهار؛ بل من ترك إتمام صلاة الفرض، كما في حالة الأمن.

والأفضل في وقت حضور الضّيف: القيام بحقّه والاشتغال به.

والأفضل في أوقات السّحر: الاشتغال بالصلاة والقرآن والذّكر والدّعاء.

والأفضل في وقت الأذان: ترك ما هو فيه من الأوراد، والاشتغال بإجابة المؤذن.

والأفضل في أوقات الصلوات الخمس: الجدّ والاجتهاد في إيقاعها على أكمل الوجوه، والمبادرة إليها في أوّل الوقت، والخروج إلى المسجد وإن بعُد.

والأفضل في أوقات ضرورة المحتاج: المبادرة إلى مساعدته بالجاه والمال والبدن.

والأفضل في السّفر: مساعدة المحتاج، وإعانة الرُّفقة، وإيثار ذلك على الأوراد والخلوة.

والأفضل في وقت قراءة القرآن: جمعيّة القلب، والهمّة على تدبّره، والعزم على تنفيذ أوامره، أعظمَ من جمعيّة قلب من جاءه كتابٌ من السّلطان على ذلك.

والأفضل في وقت الوقوف بعرفة: الاجتهاد في التّضرّع والدّعاء والذّكر.

والأفضل في أيام عشر ذي الحجّة: الإكثار من التّعبّد، لا سيما التّكبيرِ والتّهليل والتّحميد، وهو أفضل من الجهاد غير المتعيّن.

والأفضل في العشر الأواخر من رمضان: لزوم المساجد، والخلوة فيها، مع الاعتكاف والإعراض عن مخالطة النّاس، والاشتغال بهم، حتى أنه أفضل من الإقبال على تعليمهم العلم، وإقرائهم القرآن عند كثيرٍ من العلماء.

والأفضل في وقت مرض أخيك المسلم أو موته: عيادته، وحضور جنازته، وتشييعه، وتقديم ذلك على خلوتك وجمعيّتك.

والأفضل في وقت نزول النّوازل وأذى النّاس لك: أداء واجب الصّبر، مع خلطتك لهم. والمؤمن الذي يخالط النّاس، ويصبر على أذاهم، أفضل من المؤمن الذي لا يخالط النّاس، ولا يصبر على أذاهم. وخلطتهم في الخير أفضل من عزلتهم فيه، وعزلتهم في الشّر خير من خلطتهم فيه. فإن علم أنه إذا خالطهم أزاله وقلّله، فخلطتهم خير من اعتزالهم.

وهؤلاء هم أهل التّعبّد المطلق، والأصناف التي قبلهم أهل التّعبّد المقيّد، فمتى خرج أحدهم عن الفرع الذي تعلّق به من العبادة وفارقه؛ يرى نفسه كأنه قد نقص، ونزل عن عبادته، فهو يعبد الله تعالى، على وجه واحد، وصاحب التّعبّد المطلق ليس له غرض في تعبّد بعينه يؤثره على غيره؛ بل غرضه تتبّع مرضات الله تعالى؛ إن رأيت العلماء رأيته معهم، وكذلك في الذّاكرين، والمتصدّقين،

وأرباب الجمعيّة، وعكوف القلب على الله. فهذا هو الغذاء الجامع للسّائر إلى الله في كل طريق، والوافد عليه مع كل فريق).

الشرح

الصنف الرابع: أهل التعبد المطلق: العامرون لكل حين بما يناسبه، المشتغلون في كل ظرف بالعبادة التي شرعت له زمانًا أو مكانًا أو حالًا.

فالشريعة واسعة الأرجاء، تلبي جميع الأحوال، وخصال الإيمان تربو على السبعين. والموفق هو من ضرب في كل محمدة بنصيب، ولم يقتصر على شعبة ويهجر بقية الشعب. وهذا المسلك هو الذي يحقق للعبد العبودية المطلقة، والنفع الخاص والعام، وأما ما سواه من «السلوك» فإنه اختزالات واختصاصات وتقييدات، إن قادته إلى التوفر على شيء معين، فإنها تحرمه أشياء كثيرة.

ومن توفيق الله للعبد أن يُهدى إلى ما هو الأفضل في كل حال، فينبغي إذا تعارضت المصالح، الترجيح والمفاضلة بعين الشريعة والنظر إلى ما هو الأفضل والأحب إلى الله ﷻ في تلك الحال، وسؤال أهل الذكر عما خفي، لتحقيق عبادة الله تعالى على أكمل الوجوه، والقيام بأمر المسلمين وقضاء حوائجهم.

وقد ذكر المصنف رحمه الله، بضعة عشر مثالًا في بيان أفضل الأعمال الصالحة في كل حين. فينبغي أن يترسم الإنسان هدي النبي ﷺ، ويتصور كيف كان في أحواله وتقلباته ومعاشه وأيامه، في بيته وبين أصحابه، ومع أعدائه، فلا يمكن أن توجد عبادة أفضل من عبادته، فهو معلم الناس الخير. فعلى العاقل أن ينحي أهواء نفسه، ولا يحكم أقوال الرجال من أرباب الطرق والسلوك في أمر دينه؛ بل يتبع خطى محمد ﷺ ويلزم غرزه.

❁ ❁ ❁

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

۞ (واستحضرْ[١] هنا حديث أبي بكر الصدّيق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقول النّبي ﷺ بحضوره: «**هل منكم أحدٌ أطعم اليوم مسكينًا؟**». قال أبو بكر: أنا. قال: «**هل منكم أحدٌ أصبح اليوم صائمًا؟**». قال أبو بكر: أنا. قال: «**هل منكم أحدٌ عاد اليوم مريضًا؟**». قال أبو بكر: أنا. قال ﷺ: «**هل منكم أحدٌ تبع اليوم جنازةً؟**». قال أبو بكر: أنا) الحديث[٢].

هذا الحديث روي من طريق عبد الغني بن أبي عقيل، قال: حدّثنا يَغنَم بن سالم، عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: (كان رسول الله ﷺ جالسًا في جماعةٍ من أصحابه فقال: «**من صام اليوم؟**». قال أبو بكر: أنا. قال: «**من تصدّق اليوم؟**». قال أبو بكر: أنا. قال: «**من عاد اليوم مريضًا؟**». قال أبو بكر: أنا. قال: «**فمن شهد اليوم جَنازةً؟**». قال أبو بكر: أنا. قال: «**وجبت لك**»)[٣]، يعني: الجنّة.

ويغنم بن سالم، وإن تُكلِّم فيه، لكن تابعه سلمة بن وردان، وله أصل صحيح من حديث مالك، عن محمد بن شهاب، عن حميد بن عبد الرحمٰن بن عوف، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ

(١) هكذا بصيغة فعل الأمر، جريًا على طريقة المصنف؛ كقوله آنفًا: (وازن) و(استمسك).

(٢) أخرجه مسلم رقم: (١٠٢٨).

(٣) أخرجه النسائي في الكبرى رقم: (٨٠٥٣)، والبخاري في الأدب المفرد رقم: (٥١٥). والمصنف ليس في حاجة إلى رواية يغنم بن سالم؛ لأنه متكلم فيه، وقد أغنى عنه حديث مسلم الذي قبله.

رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: «**مَنْ أَنْفَقَ زَوْجَيْنِ فِي سَبِيلِ اللهِ نُودِيَ مِنْ أَبْوَابِ الجَنَّةِ: يَا عَبْدَ اللهِ هَذَا خَيْرٌ؛ فَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاةِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الصَّلَاةِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الجِهَادِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الجِهَادِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصِّيَام دُعِيَ مِنْ بَابِ الرَّيَّانِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّدَقَةِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الصَّدَقَةِ**». فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا عَلَى مَنْ دُعِيَ مِنْ هذه الأَبْوَابِ مِنْ ضَرُورَةٍ، فَهَلْ يُدْعَى أَحَدٌ مِنْ تِلْكَ الأَبْوَابِ كُلِّهَا؟ قَالَ: «**نَعَمْ، وَأَرْجُو أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ**»[(١)].

هكذا رواه عن مالك موصولًا مسندًا يحيى بن يحيى، ومعن بن عيسى، وعبد الله بن المبارك. ورواه يحيى بن بكير، وعبد الله بن يوسف، عن مالك عن ابن شهاب، عن حميد مرسلًا. وليس هو عند القعنبي لا مرسلًا ولا مسندًا.

ومعنى قوله: «**من أنفق زوجين**»؛ يعني: شيئين من نوعٍ واحدٍ، نحو: درهمين، أو دينارين، أو فرسين، أو قميصين، وكذلك من صلّى ركعتين، أو مشى في سبيل الله ـ تعالى ـ خطوتين، أو صام يومين، ونحو ذلك، وإنما أراد، والله أعلم، أقل التكرار، وأقل وجوه المداومة على العمل من أعمال البرّ؛ لأن الاثنين أقل الجمع.

فهذا كالغيث؛ أين وقع نفع، صحب الله بلا خلْق، وصحب الخلْق بلا نفس. إذا كان مع الله عزل الخلائق مع البين، وتخلّى عنهم، وإذا كان مع خلقه عزل نفسه من الوَسَط وتخلّى عنها. فما أغربه بين النّاس! وما أشدّ وحشته منهم! وما أعظم أنسه بالله، وفرحه به، وطمأنينته وسكونه إليه!

---

(١) أخرجه البخاري رقم: (١٨٩٧)، ومسلم رقم: (١٠٢٧).

الشرح

هذا مثال حي لأهل التعبد المطلق، وهو ما جرى من أبي بكر الصديق، حيث باشر جملة من الأعمال الصالحة القاصرة والمتعدية في يوم واحد؛ فلم يشغله نوع عن نوع، ولا استغرقه حال عن حال، ولا قيده سلوك عن سلوك؛ بل انتدب لكل فضيلة، وسلك كل طريق فيه مرضاة لله، على نور من الله، وداوم على ذلك.

وقوله: (صحب الله بلا خلق): إشارة إلى الإخلاص. قال تعالى: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ ٱللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنكُمْ جَزَآءً وَلَا شُكُورًا ۝٩﴾ [الإنسان: ٩].

وقوله: (صحب الخلق بلا نفس): إشارة إلى الإحسان بلا منة ولا أذى، ولا حظ نفس، قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَآ أَنفَقُواْ مَنًّا وَلَآ أَذًى لَّهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٢٦٢﴾ [البقرة: ٢٦٢]. وما بعدهما تأكيد وزيادة بيان لهما.





الحكمة والتعليل

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

❁ (واعلم أن للناس في منفعة العبادة وحكمتها ومقصودها طرقًا أربعةً[١]، وهم في ذلك أربعة أصناف:

الصنف الأول: نفاة الحِكمِ والتعليل، الذين يردّون الأمر إلى نفس[٢] المشيئة، وصِرف الإرادة. فهؤلاء عندهم: القيام بها ليس إلّا لمجرّد الأمر، من غير أن يكون سببًا لسعادة في معاشٍ ولا معادٍ، ولا سببًا لنجاة، وإنما القيام بها لمجرّد الأمر، ومحض المشيئة؛ كما قالوا في الخلق: لم يخلُق لغايةٍ، ولا لعلّةٍ هي المقصودة به، ولا لحكمةٍ تعود إليه منه، وليس في المخلوقات أسباب تكون مقتضِيات لمسبَّباتها، وليس في النّار سبب للإحراق، ولا في الماء قوّة الإغراق ولا التّبريد.

وهكذا الأمر عندهم سواء، لا فرق بين الخلق والأمر، ولا فرق في نفس الأمر بين المأمور والمحظور، ولكن المشيئة اقتضت أمره بهذا ونهيه عن هذا، من غير أن يقوم بالمأمور صفةٌ تقتضي

---

(١) في بعض النسخ: (واعلم أن الناس . . .طرق أربعة)، والجملة بعدها تؤيد ما اخترناه، دفعًا للتكرار.

(٢) الأقرب (محض) كما هو التعبير السائد، وكما هو في الأصل المستفاد منه؛ مدارج السالكين: (١/١٠٣)، ولما سيأتي في كلامه قريبًا.

حسنه، ولا بالمنهي عنه صفةٌ تقتضي قبحه. ولهذا الأصل لوازمُ فاسدةٌ، وفروعٌ كثيرةٌ).

الشرح

الناس في الحِكمة والتعليل في الخلق والأمر، والشرع والقدر، **أربعة أصناف**:

الصنف الأول: **نفاة الحِكم والتعليل**: وهم الجبرية، ومنهم الأشاعرة. فينفون الحِكم والعلل والمقاصد الآنية والغائية، ويحيلون إلى محض المشيئة. ويطردون ذلك في الأمر والخلق:

- **ففي الأمر (الشرع)**: يقولون: إن التعبد لله والقيام بطاعته لمجرد الأمر، بقطع النظر عن كونها سببًا للحياة الطيبة، وموافقة العقل والفطرة، وصلاح الفرد والأمة في الدنيا، ودخول الجنة في الآخرة. فلا فرق بين امتثال المأمور واجتناب المحظور يرجع إليهما؛ بل لمحض المشيئة.

- **وفي الخلق (القدر)**: يقولون: خلق لا لغاية مقصودة، ولا لعلة مسببة مقتضية لمسبَّباتها، وليس في المخلوقات طبائعُ وأسبابٌ وخصائص فاعلة حقيقة؛ فلا ينسب إلى النار إحراق، ولا إلى الماء ري، ولا إلى الطعام إشباع؛ بل ذلك شرك في الربوبية! بل ولا تنسب إليها خصائصها من الروائح والطعوم والألوان!

وبالجملة؛ فهم يسلبون صفة الحكمة عن الله ﷻ، وينكرون ما ركب الله تعالى في المخلوقات من قوى وطبائع، ويقررون ذلك بكلام يضحك منه العقلاء؛ بل وللسفهاء.

قال ابن القيم رحمه الله في توصيف مقالتهم: (وهم الجبرية، نفاة الحكمة والتعليل، القائلون بأنه يجوز عليه كل ممكن، ولا ينزه عن فعل قبيح؛ بل كل ممكن فإنه لا يقبح منه، وإنما القبيح المستحيل لذاته؛ كالجمع بين النقيضين. فيجوز عليه تعذيب ملائكته وأنبيائه ورسله وأهل طاعته، وإكرام إبليس

وجنوده، وجعلهم فوق أوليائه في النعيم المقيم أبدًا، ولا سبيل لنا إلى العلم باستحالة ذلك إلا من نفي الخالق في خبره فقط. فيجوز عندهم أن يأمر بمسبته، ومسبة أنبيائه، والسجود للأصنام، والكذب والفجور، وسفك الدماء، ونهب الأموال، وينهى عن البر والصدق والإحسان والعفاف. ولا فرق في نفس الأمر بين ما أمر به، ونهى عنه، إلا التحكم بمحض المشيئة، وأنه أمر بهذا ونهى عن هذا، من غير أن يكون فيما أمر به صفة حسن تقتضي محبته والأمر به، ولا فيما نهى عنه صفة قبح تقتضي كراهته والنهي عنه)(١).

وقد عقد ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ، الباب الثاني والعشرين من كتابه النافع الماتع «شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل»، في إثبات حكمة الرب تعالى في خلقه وأمره، وذكر فيه اثنين وعشرين نوعًا من أنواع الأدلة على ذلك، ثم أتبعه بباب في استيفاء شبه النافين للحكمة والتعليل، وأجاب عنها.

لكن هؤلاء الغالين يظنون أن ذلك يقتضي الشرك بالله تعالى، فلا يثبتون (باء السببية) ولا (لام التعليل) ولا (كي) مع أن القرآن الكريم مليء بهذه الأدوات؛ كقوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ﴾ [الحشر: ٧]، ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟﴾ [النساء: ١٦٠]، ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَـٰقَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥]، ونحوها.

❁ ❁ ❁

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

❁ (وهؤلاء غالبهم لا يجدون حلاوة العبادة ولا لذّتها، ولا يتنعّمون بها، ولهذا، يسمّون الصّلاة والصّيام والزّكاة والحجّ والتّوحيد والإخلاص، ونحو ذلك: تكاليف، أي: كلّفوا بها، ولو سمّى مدّعي محبّة ملك من الملوك، أو غيره ما يأمره به: تكليفًا، لم

(١) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل: (ص٢٢٠).

يَعُد محبًّا له. وأول من صدرت عنه هذه المقالة: الجعد بن درهم).

الشرح

هذا الحرمان من لذة العبادة وحلاوتها راجع إلى نفي الحكمة والتعليل والتعقل لمقاصدها، وحسبانها تنفيذًا لأمر مجهول الغاية، مسلوب الحكمة، فتستحيل في حقه إلى «تكليف» مجرد؛ لأنه إذا كان لا يعتقد وجود حكمة لها، ولا منفعة ملموسة، فإنه يؤديها من باب الخضوع المجرد، لا أقل ولا أكثر. بخلاف المؤمن الذي يؤدي العبادة امتثالًا وخضوعًا لله تعالى، ورجاء ثوابها، وحصول نفعها عاجلًا وآجلًا، وإدراكًا لحكمتها ومقاصدها. فتترك العبادات أثرًا في النفس، وحلاوة في القلب، فضلًا عن الآثار الأخروية.

وقد تسرب مصطلح (التكليف) ومشتقاته إلى كتب الأصوليين، وصار دارجًا على الألسن للتعبير عن الأوامر الشرعية فيقال مثلًا: الأحكام التكليفية خمسة! وهذا ليس تعبيرًا شرعيًّا في الواقع؛ لأن لفظ (التكليف) يدل على نوع ثقل وإلزام، وأنه يعمل على مضض. وليس في كتاب الله إثباته؛ بل الذي في كتاب الله ذكر نفيه، فلا يأتي التكليف في كتاب الله إلا منفيًّا، ولم يسم الله تعالى ولا رسوله ﷺ الأوامر الشرعية تكليفات. لكن لما كان المصنفون في علم «أصول الفقه» ممن تأثروا بعلم الكلام شاعت هذه الكلمة بينهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (أَنَّ نَفْسَ الْإِيمَانِ بِاللهِ وَعِبَادَتَهُ وَمَحَبَّتَهُ وَإِجْلَالَهُ هُوَ غِذَاءُ الْإِنْسَانِ وَقُوتُهُ وَصَلَاحُهُ وَقِوَامُهُ كَمَا عَلَيْهِ أَهْلُ الْإِيمَانِ، وَكَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ؛ لَا كَمَا يَقُولُ مَنْ يَعْتَقِدُ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ وَنَحْوِهِمْ: أَنَّ عِبَادَتَهُ تَكْلِيفٌ وَمَشَقَّةٌ. وَخِلَافُ مَقْصُودِ الْقَلْبِ لِمُجَرَّدِ الِامْتِحَانِ وَالِاخْتِبَارِ؛ أَوْ لِأَجْلِ التَّعْوِيضِ بِالْأُجْرَةِ كَمَا يَقُولُهُ الْمُعْتَزِلَةُ وَغَيْرُهُمْ؛ فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ فِي الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ مَا هُوَ عَلَى خِلَافِ هَوَى النَّفْسِ ـ وَاللهُ سُبْحَانَهُ يَأْجُرُ الْعَبْدَ عَلَى الْأَعْمَالِ الْمَأْمُورِ بِهَا مَعَ الْمَشَقَّةِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ﴾ الْآيَةَ [التوبة: ١٢٠]، وَقَالَ ﷺ لِعَائِشَةَ: «**أجرك على قدر**

نصبك» ـ فَلَيْسَ ذَلِكَ هُوَ الْمَقْصُودَ الْأَوَّلَ بِالْأَمْرِ الشَّرْعِيِّ، وَإِنَّمَا وَقَعَ ضِمْنًا وَتَبَعًا لِأَسْبَابٍ لَيْسَ هَذَا مَوْضِعُهَا، وَهَذَا يُفَسَّرُ فِي مَوْضِعِهِ. وَلِهَذَا، لَمْ يَجِئْ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَكَلَامِ السَّلَفِ إِطْلَاقُ الْقَوْلِ عَلَى الْإِيمَانِ وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ أَنَّهُ تَكْلِيفٌ كَمَا يُطْلِقُ ذَلِكَ كَثِيرٌ مِنْ الْمُتَكَلِّمَةِ وَالْمُتَفَقِّهَةِ؛ وَإِنَّمَا جَاءَ ذِكْرُ التَّكْلِيفِ فِي مَوْضِعِ النَّفْيِ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، ﴿لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ﴾ [النساء: ٨٤]، ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَا﴾ [الطلاق: ٧]؛ أَيْ: وَإِنْ وَقَعَ فِي الْأَمْرِ تَكْلِيفٌ؛ فَلَا يُكَلَّفُ إِلَّا قَدْرَ الْوُسْعِ، لَا أَنَّهُ يُسَمِّي جَمِيعَ الشَّرِيعَةِ تَكْلِيفًا، مَعَ أَنَّ غَالِبَهَا قُرَّةُ الْعُيُونِ وَسُرُورُ الْقُلُوبِ؛ وَلَذَّاتُ الْأَرْوَاحِ وَكَمَالُ النَّعِيمِ، وَذَلِكَ لِإِرَادَةِ وَجْهِ اللهِ وَالْإِنَابَةِ إِلَيْهِ، وَذِكْرِهِ وَتَوَجُّهِ الْوَجْهِ إِلَيْهِ، فَهُوَ الْإِلَهُ الْحَقُّ الَّذِي تَطْمَئِنُّ إِلَيْهِ الْقُلُوبُ، وَلَا يَقُومُ غَيْرُهُ مَقَامَهُ فِي ذَلِكَ أَبَدًا، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿فَٱعْبُدْهُ وَٱصْطَبِرْ لِعِبَٰدَتِهِۦ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾﴾ [مريم: ٦٥])[1].

❁ ❁ ❁

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

❁ (**الصنف الثاني**: القدريّة النّفاة، الذين يثبتون نوعًا من الحكمة والتّعليل لا يقوم بالرّب، ولا يرجع إليه؛ بل يرجع لمحض مصلحة المخلوق ومنفعته. فعندهم: أن العبادات شرعت أثمانًا لما يناله العباد من الثواب والنّعيم، وأنها بمنزلة استيفاء الأجير أجره. قالوا: ولهذا، يجعلها سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عوضًا؛ كقوله: ﴿وَنُودُوٓاْ أَن تِلۡكُمُ ٱلۡجَنَّةُ أُورِثۡتُمُوهَا بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [الأعراف: ٤٣]، ﴿هَلۡ تُجۡزَوۡنَ إِلَّا مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴿٩٠﴾﴾ [النمل: ٩٠]، ﴿ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [النحل: ٣٢]، ﴿إِنَّمَا يُوَفَّى ٱلصَّٰبِرُونَ أَجۡرَهُم بِغَيۡرِ حِسَابٖ ﴿١٠﴾﴾ [الزمر: ١٠]، وفي

(١) مجموع الفتاوى: (١/ ٢٥ ـ ٢٦).

الصحيح: «**إِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُكُمْ أُحْصِيهَا عليكُمْ، ثُمَّ أُوَفِّيكُمْ إِيَّاهَا**»[١].
قالوا: وقد سماها جزاءً وأجرًا وثوابًا لأنه شيء يثوب إلى العامل من عمله؛ أي: يرجع إليه.

قالوا: ويدل عليه الموازنة، فلولا تعلّق الثواب بالأعمال عوضًا عليها، لم يكن للموازنة معنى).

الشرح

الصنف الثاني: **نفاة القدر**: وهم القدرية، مجوس هذه الأمة، النافون لتعلق قدر الله بأفعال العباد من الطاعات والمعاصي. وهم يثبتون الحكمة والتعليل في الخلق والأمر، غير أنهم يثبتونها على وجه يوافق بدعتهم، فيجعلون العبادات ثمنًا لدخول الجنات، وعوضًا عن الأعمال الصالحات، ويوجبون على الله الوفاء لهم بالثواب والنعيم، كما يجب على من استأجر الأجير، سواءً بسواء!

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وهم القدرية الذين أثبتوا نوعًا من الحكمة، ونفوا لأجلها كمال قدرته، فحافظوا على نوع من الحمد عطلوا له كمال الملك. وفي الحقيقة لم يثبتوا لا هذا، ولا هذا، فإن الحكمة التي أثبتوها جعلوها راجعة إلى المخلوق، لا يعود إليه سبحانه حكمها. والملك الذي أثبتوه فإنهم في الحقيقة إنما قرروا نفيه بنفي قيام الصفات التي لا يكون ملكًا حقًّا إلا بها، ونفي قيام الأفعال الاختيارية، فلم يقم به عندهم وصف، ولا فعل، وهذا غاية النفي لملكه وحمده، فإن من لا يقوم به قدرة ولا إرادة ولا كلام ولا سمع ولا بصر ولا فعل، ولا له حب ولا بغض، معطل عن حقيقة الملك والحمد.

والمقصود أن عموم ملكه يستلزم إثبات القدر وأن لا يكون في ملكه شيء بغير مشيئته، فإن الله أكبر من ذلك وأجل، وعموم حمده يستلزم أن

(١) أخرجه مسلم رقم: (٢٥٧٧).

لا يكون في خلقه وأمره ما لا حكمة فيه، ولا غاية محمودة يفعل لأجلها، ويأمر لأجلها، فالله أكبر وأجل من ذلك)[١].

❁ ❁ ❁

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

❁ (وهاتان الطائفتان متقابلتان:

فالجبريّة: لم تجعل للأعمال ارتباطًا بالجزاء ألبتّة، وجوّزت أن يعذّب الله من أفنى عمره في الطّاعة، ويُنعّم من أفنى عمره في مخالفته، وكلاهما سواء بالنسبة إليه، والكل راجع إلى محض المشيئة.

والقدرية: أوجبت عليه سبحانه، رعاية المصالح، وجعلت ذلك كله بمحض الأعمال، وأن وصول الثواب إلى العبد بدون عمله فيه تنغيص[٢] باحتمال منّة الصدقة عليه بلا ثمن، فجعلوا تفضّله سبحانه، على عبده بمنزلة صدقة العبد على العبد، وأن إعطاءه ما يعطيه أجرةً على عمله، أحبّ إلى العبد من أن يعطيه فضلًا منه بلا عمل، فقابلتهم الجبرية أشد المقابلة[٣]، ولم يجعلوا للأعمال تأثيرًا في الجزاء ألبتّة.

والطائفتان منحرفتان عن الصّراط المستقيم، وهو: أن الأعمال أسباب موصلة إلى الثواب، والأعمال الصّالحات من توفيق الله وفضله، وليست قدرًا لجزائه وثوابه؛ بل غايتها إذا وقعت على أكمل

---

(١) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل: (ص٢٢٠ ـ ٢٢١).

(٢) في النسخ المطبوعة: (تنقيص)، والأقرب أنها (تنغيص)، فإنه المستعمل في مثل هذا المعنى.

(٣) سقطت جملة: (فقابلتهم الجبرية أشد المقابلة) من النسخ المطبوعة، وهي ضرورية لاستقامة الكلام، والتصويب من مدارج السالكين: (١/ ١١٤).

الوجوه أن تكون شكرًا على أحد الأجزاء القليلة من نعمه سبحانه، فلو عذّب أهل سماواته وأهل أرضه لعذّبهم وهو غير ظالمٍ لهم، ولو رحمهم لكانت رحمته لهم خيرًا من أعمالهم.

وتأمّل قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِىٓ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٧٢﴾﴾ [الزخرف: ٧٢]، مع قوله ﷺ: «**لن يدخل أحدٌ منكم الجنّة بعمله**»[1]. تجد الآية تدل على أن الجنان بالأعمال، والحديث ينفي دخول الجنّة بالأعمال، ولا تنافي بينهما؛ لأن توارد النّفي والإثبات ليس على محلٍّ واحدٍ. فالمنفي «باء الثمنيّة»، واستحقاق الجنّة بمجرّد الأعمال، ردًّا على القدريّة المجوسيّة التي زعمت أن التفضل بالثواب ابتداءً متضمن لتكدير المنّة.

والباء المُثبتَة التي وردت في القرآن هي «باء السببيّة»، ردًّا على القدريّة الجبريّة، الذين يقولون: لا ارتباط بين الأعمال وجزائها، ولا هي أسباب لها، وإنما غايتها أن تكون أمارة.

والسُّنَّة النبويّة هي: أن عموم مشيئة الله وقدرته لا تنافي ربط الأسباب بالمسبَّبَات وارتباطها بها. وكل طائفة من أهل الباطل تركت نوعًا من الحق، فإنها ارتكبت لأجله نوعًا من الباطل؛ بل أنواعًا، فهدى الله أهل السُّنَّة لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه.

الشرح

هذه موازنة بين طرفي الضلالة في هذا الباب؛ الجبرية والقدرية، وتفنيد لشبهتهما، وبيان للمسلك الوسط بين الطرفين، والصراط المستقيم بين الضلالتين. فلا تعارض بحمد الله بين النصوص الدالة على استحقاق

(١) أخرجه البخاري رقم: (٦٤٦٤)، ومسلم رقم: (٢٨١٦).

الجنة بالأعمال، والدالة على نفي ذلك، **وذلك من وجوه:**

أحدها: أن الأعمال مهما كملت وحسنت لا تضاهي أدنى نعمة من نعم الله على عبده، فلو نسبت إلى نعمة السمع أو البصر لما بلغت عشر معشارها، فكيف تكون مكافئة لنعيم الجنة الذي لا يحيط به وصف؟!

وذلك توجيه ما ورد في حديث ابن الديلمي، قال: (لَقِيتُ أُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ، فَقُلْتُ: يَا أَبَا الْمُنْذِرِ، إِنَّهُ قَدْ وَقَعَ فِي نَفْسِي شَيْءٌ مِنْ هَذَا الْقَدَرِ، فَحَدِّثْنِي بِشَيْءٍ، لَعَلَّهُ يَذْهَبُ مِنْ قَلْبِي. قَالَ: «**لَوْ أَنَّ اللهَ عَذَّبَ أَهْلَ سَمَاوَاتِهِ وَأَهْلَ أَرْضِهِ، لَعَذَّبَهُمْ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهُمْ، وَلَوْ رَحِمَهُمْ، كَانَتْ رَحْمَتُهُ لَهُمْ خَيْرًا مِنْ أَعْمَالِهِمْ، وَلَوْ أَنْفَقْتَ جَبَلَ أُحُدٍ ذَهَبًا فِي سَبِيلِ اللهِ، مَا قَبِلَهُ اللهُ مِنْكَ حَتَّى تُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ، وَتَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، وَمَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ، وَلَوْ مِتَّ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ، لَدَخَلْتَ النَّارَ**»، قَالَ: فَأَتَيْتُ حُذَيْفَةَ، فَقَالَ لِي مِثْلَ ذَلِكَ، وَأَتَيْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ، فَقَالَ لِي مِثْلَ ذَلِكَ، وَأَتَيْتُ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، فَحَدَّثَنِي عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ ذَلِكَ)[(١)].

الثاني: أنها قد جرت بتوفيقه وإلهامه ومعونته، فعاد الفضل لله أولًا وآخرًا. وقد قيل:

إذا كان شكري نعمةَ اللَّه نعمةً ... علي له في مثلها يجب الشكر
فكيف بلوغ الشكر إلا بفضله ... وإن طالت الأيام واتصل العمر

الثالث: أن «الباء» المثبتَة في قوله: ﴿بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ۝٧٢﴾ «باء» السببية، وليست باء المعاوضة والثمنية والمقابلة، المنفية في قوله ﷺ: «**لَنْ يُدْخِلَ أَحَدًا عَمَلُهُ الجَنَّةَ**»، قَالُوا: وَلَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «**لَا، وَلَا أَنَا، إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللهُ بِفَضْلٍ وَرَحْمَةٍ**»[(٢)].

❁ ❁ ❁

(١) أخرجه أحمد رقم: (٢١٥٨٩)، وابن ماجه رقم: (٧٧)، وصححه الألباني.
(٢) أخرجه البخاري رقم: (٥٦٧٣).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

(الصنف الثالث: الذين زعموا أن فائدة العبادة رياضة النّفوس، واستعدادها لفيض العلوم والمعارف عليها، وخروجُ قواها من قوى النّفس السَّبُعيّة والبهيميّة، فلو عطلت العبادة لالتحقت بنفوس السباع والبهائم. فالعبادة تخرجها إلى مشابهة العقول، فتصير قابلةً لانتقاش صور المعارف فيها. وهذا يقوله طائفتان:

إحداهما: من يقرب إلى الإسلام والشرائع من الفلاسفة القائلين بقدم العالم، وعدم الفاعل المختار.

والطائفة الثانية: من تفلسف من صوفيّة الإسلام، ويقرب إلى الفلاسفة، فإنهم يزعمون أن العبادات رياضات لاستعداد النّفوس للمعارف العقليّة ومخالفة العوائد.

ثمّ مِن هؤلاء من لا يوجب العبادة إلّا بهذا المعنى، فإذا حصل لها ذلك بقى متحيرًا في حفظ أوراده، والاشتغال بالوارد عنها. ومنهم: من يوجب القيام بالأوراد وعدم الإخلال بها. وهم صنفان أيضًا:

أحدهما: من يقول بوجوبها حفظًا للقانون، وضبطًا للناموس.

والآخرون: يوجبونها حفظًا للوارد، وخوفًا من تدرّج النّفس بمفارقتها إلى حالتها الأولى من البهيميّة.

فهذه نهاية أقدامهم في حكمة العبادة، وما شرعت لأجله. ولا تكاد تجد في كتب المتكلمين على طريق السلوك غير طريق من هذه الطرق الثلاثة، أو مجموعها).

الشرح

الصنف الثالث: **المتفلسفة**: وهم **صنفان أيضًا**:

أحدهما: **الفلاسفة الدهرية**: وهم القائلون بقدم العالم وخلوده، ونسبة التدبير لغير الله. وهؤلاء ملاحدة لا يتصور قربهم من الشرائع إلا بالقدر الذي يعدونها نوعًا من تهذيب الطباع، وسياسة الناس، وانتظام أمور المعاش، ولا يترتب عليها ثواب ولا عقاب.

الثاني: **الفلاسفة الصوفية**: وهم أرباب الطرق الذين التاثوا بالفلسفة الأعجمية، ورأوا في العبادات نوعًا من الرياضة والمجاهدة للانعتاق من الشهوات والعوائد، وحسب، لتتهيأ لاستقبال الفيوضات العقلية والنفسية. فإذا تم لهم ذلك، فربما تردد في الحفاظ على عباداته وأوراده الوظيفية، وربما التزم بها وحافظ عليها لأحد **سببين**:

- إما احترامًا للقانون، كما يلتزم المرء بالقواعد المدنية المنظمة مع عدم حاجته إليها أحيانًا.
- وإما احترازًا من الانحطاط عن الرتبة العقلية إلى الرتبة البهيمية.

وربما شارك هؤلاء طوائف من الصنف الأول من الجبرية في بعض الأمور.

❁ ❁ ❁

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

❁ (والصنف الرّابع: هم القائلون بالجمع بين الخلق والأمر، والقدر والسبب؛ فعندهم أن سرّ العبادة وغايتها مبني على معرفة حقيقة الإلٰهيّة، ومعنى كونه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ إلٰهًا، وأن العبادة موجَب الإلٰهية وأثرها ومقتضاها، وارتباطها كارتباط متعلَّق الصفات بالصفات، وكارتباط المعلوم بالعلم، والمقدور بالقدرة، والأصوات بالسّمع، والإحسان بالرّحمة، والعطاء بالجود.

فعندهم: من قام بمعرفتها على النحو الذي فسرناها به لغةً وشرعًا، مصدرًا وموردًا، استقام له معرفة حكمة العبادات وغايتها، وعلم أنها هي الغاية التي خُلقت لها العباد، ولها أرسلت الرّسل، وأنزلت الكتب، وخلقت الجنّة والنّار.

وقد صرّح ﷻ بذلك في قوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦﴾ [الذاريات: ٥٦]، فالعبادة هي التي وجدت لأجلها الخلائق كلها؛ كما قال تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى ۝٣٦﴾ [القيامة: ٣٦]؛ أي: مهملًا. قال الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا يُؤمر ولا يُنهى»[1]، وقال غيره: «لا يثاب ولا يعاقب». وهما تفسيران صحيحان، فإن الثواب والعقاب مترتبان على الأمر والنّهي، والأمر والنّهي: هو طلب العبادة وإرادتها، وحقيقة العبادة: امتثالهما. ولهذا، قال تعالى: ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا﴾ [آل عمران: ١٩١]، وقال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ [الحجر: ٨٥]، وقال تعالى: ﴿وَخَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ وَلِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الجاثية: ٢٢]، فأخبر الله تعالى، أنه خلق السّمٰوات والأرض بالحق المتضمّن أمره ونهيه، وثوابه وعقابه.

فإذا كانت السّمٰوات والأرض إنما خلقتا لهذا، وهو غاية الخلق، فكيف يقال: إنه لا غاية له، ولا حكمة مقصودة؟! أو: إن ذلك لمجرّد استئجار العمّال حتى لا يتكدّر عليهم الثواب بالمنّة؟! أو: لمجرّد استعداد النفوس للمعارف العقلية وارتياضها لمخالفة العوائد؟!).

---

(١) أخرجه الطبري: (١٢/ ٣٥٢).

الشرح

الصنف الربع: **أهل السُّنَّة والجماعة**: المقرون بالخلق والأمر، والشرع والقدر، على وجه متسق، وتلازم وثيق. فمن له الخلق له الأمر، والعبادة موجَب الربوبية ولازمها، فلا تطيب الحياة، ولا يستقيم العيش إلا بها.

ومن لم يدرك حكمة الخلق، وعلة الوجود، استحال عيشه ضنكًا، وضل وشقي؛ كما قال تعالى: ﴿...فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾﴾ [طـه: ١٢٣، ١٢٤]، وظن بالله ظن السوء؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَٰطِلًا ۚ ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ ﴿٢٧﴾﴾ [ص: ٢٧].

وقد أغنانا الله ﷻ عن تهوكات الجبرية والقدرية والفلاسفة، وخوضهم، وخرصهم في مسألة العبادة وحكمتها ومنفعتها؛ فقد خلقنا لعبادته، وقدر المقادير، وفرغ من العباد، قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ ۚ﴾ [التغابن: ٢]. وأظهر لنا الشرع، وأخفى عنا القدر، ليتم الابتلاء، ويترتب عليه الثواب والعقاب، فقال سبحانه: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ﴿٦﴾ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ﴿٨﴾ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ ﴿٩﴾ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ ﴿١٠﴾﴾ [الليل: ٥ ـ ١٠]. ولا تعارض بين خلقه وأمره؛ خلق وقدر، وأمر ونهى، وكل ميسر لما خلق له.

❁ ❁ ❁



حقيقة العبادة وأصلها

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

(وإذا تأمّل اللبيب الفرق بين هذه الأقوال، وبين ما دلّ عليه صريح الوحي؛ علم أن الله تعالى، إنما خلق الخلق لعبادته الجامعة لكمال محبّته، مع الخضوع له والانقياد لأمره.

فأصل العبادة: محبّة الله؛ بل إفراده تعالى بالمحبّة، فلا يحبّ معه سواه، وإنما يحبّ ما يحبّه لأجله وفيه؛ كما يحبّ أنبياءه ورسله وملائكته؛ لأن محبّتهم من تمام محبّته، وليست كمحبّة من اتّخذ من دونه أندادًا يحبّهم كحبّه).

الشرح

تقدم في أول الكتاب ذكر حقيقة العبادة، وأنها مجموع أمرين: كمال المحبة، مع كمال الخضوع والذل والانقياد. وبيّن المصنف هنا أصل العبادة وهو: المحبة الخالصة، التي تنتظم بقية المحبوبات، فيحبها العابد فيه وله ولأجله. قال ﷺ: «**ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الإِيمَانِ: أَنْ يَكُونَ اللهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَأَنْ يُحِبَّ المَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا للهِ، وَأَنْ يَكْرَهَ أَنْ يَعُودَ فِي الكُفْرِ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقْذَفَ فِي النَّارِ**»[1].

وقال واصفًا خُلَّص المؤمنين: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ

(١) أخرجه البخاري رقم: (١٦)، ومسلم رقم: (٤٣).

﴿ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ﴾ [الإسراء: ٥٧]، فجمعوا بين الحب والخوف والرجاء.

فلا يمكن للعبد أن يحقق العبودية الصحيحة إلا بهذه الثلاث: الحب والخوف والرجاء، فمن عَبَد الله بالخوف وحده فهو حروري، ومن عَبَد الله بالرجاء وحده فهو مرجئ، ومن عَبَد الله بالحب وحده فهو زنديق، ومن عَبَد الله بالخوف والرجاء والمحبة فهو الموحد الحنيف.

❁ ❁ ❁

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(وإذا كانت المحبّة له هي حقيقة عبوديّته وسرُّها، فهي إنما تتحقق باتِّباع أمره، واجتناب نهيه، فعند اتِّباع الأمر والنّهي تتبيّن حقيقة العبوديّة والمحبّة. ولهذا، جعل سبحانه اتِّباع رسوله ﷺ عَلَمًا عليها، وشاهدًا لها؛ كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، فجعل اتِّباع رسوله مشروطًا بمحبّتهم لله تعالى، وشرطًا لمحبّة الله لهم، ووجود المشروط بدون تحقق شرطه ممتنع. فعلم انتفاء المحبّة عند انتفاء المتابعة للرّسول، ولا يكفي ذلك حتى يكون الله ورسوله أحبّ إليه مما سواهما.

ومتى كان عنده شيءٌ أحبّ إليه منهما فهو الإشراك الذي لا يغفره الله، قال تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٢٤﴾﴾ [التوبة: ٢٤]).

الشرح

(الاتباع) رديف الإخلاص، وشق الشهادة، وأحد شرطي قبول العمل، وعنوان محبة الله تعالى، وكل دعوى محبة خلية من اتباع الرسول فهي دعوى ساقطة مزعومة. ولهذا، سميت هذه الآية «آية المحنة»؛ فإنها تكشف المحق من الدَّعِي، والصادق من الكاذب.

وحين تتعارض المحاب، فيقدم الدَّعِي محابه الشخصية والدنيوية على محبة الله ورسوله وشرعه ينكشف زيفه وفسقه، ويقع تحت طائلة الوعيد. عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ، حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ**»[1]؛ بل وحتى يقدمها على محبة النفس، فعن عَبْدَ اللهِ ابْنَ هِشَامٍ، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ آخِذٌ بِيَدِ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللهِ، لَأَنْتَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، إِلَّا مِنْ نَفْسِي. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**لَا، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْكَ مِنْ نَفْسِكَ**». فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: فَإِنَّهُ الآنَ، واللهِ، لَأَنْتَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ نَفْسِي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**الآنَ يَا عُمَرُ**»[2]. وذلك أنه رضي الله عنه استبصر، فعلم أن منَّة الله عليه ببعثة نبيّه ﷺ أعظم من مجرد وجوده.

❁ ❁ ❁

(١) أخرجه البخاري رقم: (١٥)، ومسلم رقم: (٤٤).

(٢) أخرجه البخاري رقم: (٦٦٣٢).



التقليد والاتباع

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

❁ (وكل من قدّم قول غير الله على قول الله، أو حكم به، أو حاكم إليه؛ فليس ممن أحبّه. لكن قد يشتبه الأمر على من يقدّم قول أحد، أو حكمه، أو طاعته، على قوله، ظنًّا منه أنه لا يأمر، ولا يحكم، ولا يقول إلّا ما قاله الرّسول ﷺ فيطيعه، ويحاكم إليه، ويتلقّى أقواله كذلك، فهذا معذور إذا لم يقدر على غير ذلك. وأمّا إذا قدر على الوصول إلى الرّسول ﷺ، وعرف أن غير من اتَّبعه أولى به مطلقًا، أو في بعض الأمور؛ كمسألةٍ معيّنةٍ، ولم يلتفت إلى قول الرّسول ﷺ، ولا إلى من هو أولى به؛ فهذا يخاف عليه.

وكلّ ما يتعلل به من عدم العلم، أو عدم الفهم، أو عدم إعطاء آلة الفقه في الدّين، أو الاحتجاج بالأشباه والنظائر، أو بأن ذلك المتقدّم كان أعلم منّي بمراده ﷺ، فهذه كلها تعلّلات لا تفيد. هذا مع الإقرار بجواز الخطأ على غير المعصوم، إلّا أن ينازع في هذه القاعدة فتسقط مكالمته، وهذا هو داخل تحت الوعيد.

فإن استحلّ مع ذلك ثلبَ من خالفه، وقرض عرضه ودينه بلسانه، وانتقل من هذا إلى عقوبته، أو السعي في أذاه، فهو من الظلمة المعتدين، ونوّاب المفسدين).

الشرح

تقديم قول الله ورسوله وحكمهما على ما سواهما شرط الإيمان؛ كما قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء: ٦٥]، بخلاف الذواقين، متبعي الأهواء، الذين وصفهم الله بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ ۛ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا ۛ سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ ۖ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِن بَعْدِ مَوَاضِعِهِ ۖ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَٰذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَّمْ تُؤْتَوْهُ فَاحْذَرُوا ۚ وَمَن يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَن تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا ۚ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ ۚ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ ۖ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٤١﴾﴾ [المائدة: ٤١]. فمن عكس القضية؛ فقدم أقوال الرجال وحكم الطاغوت على قول الله ورسوله وحكمهما فليس بمؤمن.

لكن المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ، نبَّه على مسألة واقعة، وهي أن يقع ذلك التقديم بغير قصد؛ بل لظن وشبهة أوجبت له الجهل بخبر الله ورسوله وأمرهما، واعتقاد صواب ما خالفهما، كما يقع للعامي المقلد؛ فإن العامي لا تكون عنده الآلة التي يتمكن فيها من معرفة حكم الله ورسوله، والترجيح بين الأدلة، فيعمل بقول من يثق بدينه وعلمه، أصاب أو أخطأ، ويعتقده مخبرًا بقول الله ورسوله، حاكمًا بحكم الله تعالى ورسوله. فهذا معذور، إذا كان ذلك قصارى جهده.

أما إذا كان بمقدوره الوصول إلى الحق، فأعرض عنه، وقدم كلام متبوعه على كلام الله ورسوله، فقد ثلم شهادة أن محمدًا رسول الله. ومن عرف أن غير من اتبعه أولى بالحق، وأسعد بالدليل من متبوعه؛ مطلقًا، أو في مسألة معينة، فلم يلتفت إلى قول الرسول، فقد نقض شهادة أن محمدًا رسول الله.

وهذا يقع من بعض المتعصبين من أتباع المذاهب، حتى أن أحدهم

قال: «كل نص يخالف ما قاله الأصحاب فهو إما منسوخ أو مؤوّل»! فجعل الأولوية، لأقوال الأصحاب، وقدمها على قول الرسول، وأوجب أن يكون قول الرسول إما منسوخًا أو مؤولًا لكي يوافق ما قاله الأصحاب! كأنما يقول: أشهد أن ما قاله الأصحاب رسول الله! فهذا انحراف خطير، يخاف على قائله منه.

وأشار المصنف إلى جملة من المعاذير التي يتذرع بها المتعصبون، **مثل**:

- دعوى عدم العلم، مع إمكان طلبه.
- دعوى عدم الفهم، مع إمكان السؤال.
- دعوى عدم الآلة في الفقه، وتسويغ التقليد مطلقًا.
- دعوى الاحتجاج بالأشباه والنظائر والقياس الفاسد، في مقابل النص.
- دعوى أن المتبوع أعلم بمراد الشارع مطلقًا.

ولم يزل أهل التقليد والجمود والتعصب المذموم، يلوكون هذه الدعاوى المتهافتة، ويتعللون بهذه التعليلات الباردة، ولا تغني عنهم شيئًا؛ لأن الله ﷻ يقول: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَآ أَجَبْتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٦٥﴾﴾ [القصص: ٦٥].

ولم يزل أهل السُّنَّة يحذرون من مغبة التقليد والعناد، ويشيدون بأهل التجرد والاتباع، قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَلَمَّا كَانَ التَّلَقِّي عَنْهُ ﷺ، عَلَى نَوْعَيْنِ: نَوْعٌ بِوَاسِطَةٍ، وَنَوْعٌ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ، وَكَانَ التَّلَقِّي بِلَا وَاسِطَةٍ حَظَّ أَصْحَابِهِ الَّذِينَ حَازُوا قَصَبَاتِ السِّبَاقِ، وَاسْتَوْلَوْا عَلَى الْأَمَدِ فَلَا طَمَعَ لِأَحَدٍ مِنْ الْأُمَّةِ بَعْدَهُمْ فِي اللِّحَاقِ، وَلَكِنِ الْمُبَرَّزُ مَنِ اتَّبَعَ صِرَاطَهُمُ الْمُسْتَقِيمَ، وَاقْتَفَى مِنْهَاجَهُمُ الْقَوِيمَ، وَالْمُتَخَلِّفُ مَنْ عَدَلَ عَنْ طَرِيقِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ، فَذَلِكَ الْمُنْقَطِعُ التَّائِهُ فِي بَيْدَاءِ الْمَهَالِكِ وَالضَّلَالِ، فَأَيُّ خَصْلَةٍ خَيْرٌ لَمْ يَسْبِقُوا إلَيْهَا؟ وَأَيُّ خُطَّةِ رُشْدٍ لَمْ يَسْتَوْلُوا عَلَيْهَا؟ تَاللهِ لَقَدْ وَرَدُوا رَأْسَ الْمَاءِ مِنْ عَيْنِ الْحَيَاةِ عَذْبًا صَافِيًا زُلَالًا، وَأَيَّدُوا قَوَاعِدَ الْإِسْلَامِ فَلَمْ يَدَعُوا لِأَحَدٍ بَعْدَهُمْ مَقَالًا، فَتَحُوا الْقُلُوبَ بِعَدْلِهِمْ بِالْقُرْآنِ وَالْإِيمَانِ، وَالْقُرَى بِالْجِهَادِ بِالسَّيْفِ وَالسِّنَانِ، وَأَلْقَوْا إلَى التَّابِعِينَ مَا تَلَقَّوْهُ مِنْ مُشْكَاةِ النُّبُوَّةِ خَالِصًا صَافِيًا، وَكَانَ سَنَدُهُمْ فِيهِ

عَنْ نَبِيِّهِمْ ﷺ، عَنْ جِبْرِيلَ عَنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ سَنَدًا صَحِيحًا عَالِيًا، وَقَالُوا: هَذَا عَهْدُ نَبِيِّنَا إِلَيْنَا وَقَدْ عَهِدْنَا إِلَيْكُمْ، وَهَذِهِ وَصِيَّةُ رَبِّنَا وَفَرْضُهُ عَلَيْنَا وَهِيَ وَصِيَّتُهُ وَفَرْضُهُ عَلَيْكُمْ، فَجَرَى التَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ عَلَى مِنْهَاجِهِمُ الْقَوِيمِ، وَاقْتَفَوا عَلَى آثَارِهِمْ صِرَاطَهُمُ الْمُسْتَقِيمَ، ثُمَّ سَلَكَ تَابِعُو التَّابِعِينَ هَذَا الْمَسْلَكَ الرَّشِيدَ، ﴿وَهُدُوٓاْ إِلَى ٱلطَّيِّبِ مِنَ ٱلْقَوْلِ وَهُدُوٓاْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْحَمِيدِ ﴿٢٤﴾﴾ [الحج: ٢٤]، وَكَانُوا بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَنْ قَبْلَهُمْ كَمَا قَالَ أَصْدَقُ الْقَائِلِينَ: ﴿ثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٣﴾﴾ [الواقعة: ١٣]، ﴿وَقَلِيلٌ مِّنَ ٱلْأَخِرِينَ ﴿١٤﴾﴾ [الواقعة: ١٤]، ثُمَّ جَاءَتِ الْأَئِمَّةُ مِنْ الْقَرْنِ الرَّابِعِ الْمُفَضَّلِ فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ، كَمَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةَ وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، فَسَلَكُوا عَلَى آثَارِهِمُ اقْتِصَاصًا، وَاقْتَبَسُوا هَذَا الْأَمْرَ عَنْ مِشْكَاتِهِمُ اقْتِبَاسًا، وَكَانَ دِينُ اللهِ سُبْحَانَهُ أَجَلَّ فِي صُدُورِهِمْ، وَأَعْظَمَ فِي نُفُوسِهِمْ، مِنْ أَنْ يُقَدِّمُوا عَلَيْهِ رَأْيًا أَوْ مَعْقُولًا أَوْ تَقْلِيدًا أَوْ قِيَاسًا، فَطَارَ لَهُمُ الثَّنَاءُ الْحَسَنُ فِي الْعَالَمِينَ، وَجَعَلَ اللهُ سُبْحَانَهُ لَهُمْ لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ، ثُمَّ سَارَ عَلَى آثَارِهِمُ الرَّعِيلُ الْأَوَّلُ مِنْ أَتْبَاعِهِمْ، وَدَرَجَ عَلَى مِنْهَاجِهِمُ الْمُوَفَّقُونَ مِنْ أَشْيَاعِهِمْ، زَاهِدِينَ فِي التَّعَصُّبِ لِلرِّجَالِ، وَاقِفِينَ مَعَ الْحُجَّةِ وَالِاسْتِدْلَالِ، يَسِيرُونَ مَعَ الْحَقِّ أَيْنَ سَارَتْ رَكَائِبُهُ، وَيَسْتَقِلُّونَ مَعَ الصَّوَابِ حَيْثُ اسْتَقَلَّتْ مَضَارِبُهُ، إِذَا بَدَا لَهُمُ الدَّلِيلُ بِأُخْذَتِهِ طَارُوا إِلَيْهِ زَرَافَاتٍ وَوُحْدَانًا، وَإِذَا دَعَاهُمُ الرَّسُولُ إِلَى أَمْرٍ انْتَدَبُوا إِلَيْهِ وَلَا يَسْأَلُونَهُ عَمَّا قَالَ بُرْهَانًا، وَنُصُوصُهُ أَجَلُّ فِي صُدُورِهِمْ وَأَعْظَمُ فِي نُفُوسِهِمْ مِنْ أَنْ يُقَدِّمُوا عَلَيْهَا قَوْلَ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ، أَوْ يُعَارِضُوهَا بِرَأْيٍ أَوْ قِيَاسٍ.

ثُمَّ خَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلُوفٌ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ، وَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُرًا وَكُلٌّ إِلَى رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ، جَعَلُوا التَّعَصُّبَ لِلْمَذَاهِبِ دِيَانَتَهُمُ الَّتِي بِهَا يَدِينُونَ، وَرُؤوسَ أَمْوَالِهِمُ الَّتِي بِهَا يَتَّجِرُونَ، وَآخَرُونَ مِنْهُمْ قَنَعُوا بِمَحْضِ التَّقْلِيدِ وَقَالُوا: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم

مُقْتَدُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الزخرف: ٢٣]، وَالْفَرِيقَانِ بِمَعْزِلٍ عَمَّا يَنْبَغِي اتِّبَاعُهُ مِنَ الصَّوَابِ، وَلِسَانُ الْحَقِّ يَتْلُو عَلَيْهِمْ: ﴿لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [النساء: ١٢٣]، قَالَ الشَّافِعِيُّ قَدَّسَ اللهُ تَعَالَى رُوحَهُ: أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ مَنِ اسْتَبَانَتْ لَهُ سُنَّةُ رَسُولِ اللهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَدَعَهَا لِقَوْلِ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ، قَالَ أَبُو عُمَرَ وَغَيْرُهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ: أَجْمَعَ النَّاسُ عَلَى أَنَّ الْمُقَلِّدَ لَيْسَ مَعْدُودًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَأَنَّ الْعِلْمَ مَعْرِفَةُ الْحَقِّ بِدَلِيلِهِ، وَهَذَا كَمَا قَالَ أَبُو عُمَرَ ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى ـ: فَإِنَّ النَّاسَ لَا يَخْتَلِفُونَ أَنَّ الْعِلْمَ هُوَ الْمَعْرِفَةُ الْحَاصِلَةُ عَنِ الدَّلِيلِ، وَأَمَّا بِدُونِ الدَّلِيلِ فَإِنَّمَا هُوَ تَقْلِيدٌ)[١].

وهذا الذم في حق من كان مقرًّا بجواز الخطأ على غير المعصوم؛ كإمام مذهبه أو فقيه يثق به، أما إن ادعى العصمة لغير الرسول؛ كالرافضة مع أئمتهم، وغلاة الصوفية مع أوليائهم، فهؤلاء تسقط مكالمتهم، وينقلون إلى ديوان آخر.

وربما استطال بعض المتعصبة وبغى، وخاض في عرض أهل الحق والهدى، وربما وشى وسعى، وربما جرى منه عقوبة وأذى، فحكمه حكم من ظلم وطغى.



(١) إعلام الموقعين عن ربِّ العالمين: (١/ ٥ ـ ٦).



قواعد العبادة الأربع

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

❁ (واعلم أن للعبادة أربعَ قواعد، وهي: التحقق بما يحبّ اللهُ ورسولُه ويرضاه، وقيام ذلك بالقلب واللسان والجوارح. فالعبوديّة: اسم جامع لهذه المراتب الأربع. فأصحاب العبادة حقًّا هم أصحابها.

فقول القلب: هو اعتقاد ما أخبر الله تعالى عن نفسه، وأخبر رسوله عن ربّه من أسمائه وصفاته وأفعاله، وملائكته، ولقائه، وما أشبه ذلك.

وقول اللسان: الإخبار عنه بذلك، والدّعاء إليه، والذبُّ عنه، وتبيين بطلان البدع المخالفة له، والقيام بذكره تعالى، وتبليغ أمره.

وعمل القلب: كالمحبّة له، والتّوكّل عليه، والإنابة، والخوف، والرجاء، والإخلاص، والصّبر على أوامره، ونواهيه، وأقداره، والرّضا به، وله، وعنه، والموالاة فيه، والمعاداة فيه، والإخبات إليه، والطّمأنينة به، ونحو ذلك من أعمال القلوب التي فرْضُها آكد من فرْض أعمال الجوارح، ومُستحَبُّها أحبّ إلى الله تعالى، من مُستحَبِّ أعمال الجوارح.

وأمّا **أعمال الجوارح**: فكالصلاة، والجهاد، ونقل الأقدام إلى الجمعة والجماعات، ومساعدة العاجز، والإحسان إلى الخلق، ونحو ذلك).

الشرح

ختم المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ بمسألة شريفة، وهي حقيقة الإيمان؛ فإن مبنى العبادة على الإيمان. فبيَّن أن قواعد الإيمان تقوم بالقلب واللسان والجوارح:

القاعدة الأولى: **قول القلب**: هو اعتقاده وتصديقه، وإنما سمي اعتقادًا أخذًا من عقد الحبل، فالعقد يدل على الشد والحزم والربط، فما يعتقده القلب وينطوي عليه من الحقائق الإيمانية المتعلقة بالله وأسمائه وصفاته، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وقدره، هو قول القلب، وبه عرّف النبي ﷺ الإيمان عند الاقتران بالإسلام، في حديث جبريل فقال: «**أَنْ تُؤْمِنَ باللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**»[(١)].

القاعدة الثانية: **قول اللسان**: هو أن ينطق اللسان بما عقد عليه الجنان، ويستعلن به، فيقول: لا إله إلا الله محمد رسول الله، ويدعو إلى ذلك، ويذب عنه، ويلهج بذكره وشكره. قال تعالى: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ١٣٦﴾ [البقرة: ١٣٦]، وقال: ﴿فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَقُولُواْ ٱشۡهَدُواْ بِأَنَّا مُسۡلِمُونَ ٦٤﴾ [آل عمران: ٦٤].

القاعدة الثالثة: **عمل القلب**: وهو ما يتحرك به القلب من الإرادات والنيات؛ كالمحبة والخوف والرجاء والتضرع والتوكل والإخلاص ونحوها من العبادات القلبية التي هي أشرف من العبادات البدنية؛ ففرضها أوكد من فرضها، ونفلها أوكد من نفلها.

القاعدة الرابعة: **أعمال الجوارح**: وهو ما تتحرك به الأعضاء والأركان من أعمال مشروعة؛ كالقيام والقعود والركوع والسجود في الصلاة، والطواف والسعي والوقوف والرمي في الحج، والجهاد في سبيل الله، ونقل الأقدام إلى الجمعة والجماعات، وإماطة الأذى عن الطريق، والسعي على الأرملة والمسكين.

---

(١) أخرجه البخاري رقم: (٤٧٧٧)، ومسلم رقم: (٨).

فهذه القواعد الأربع تستوعب جميع خصال الإيمان، ومناحي الحياة، فتستحيل الأقوال والأفعال الظاهرة والباطنة عبادة لله؛ كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُۥ ۖ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿١٦٣﴾﴾ [الأنعام: ١٦٢، ١٦٣].

* * *

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(فقول العبد في صلاته: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾: التزامُ أحكام هذه الأربعة وإقرارٌ بها. وقوله: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿٥﴾﴾: طلب الإعانة عليها، والتوفيق لها. وقوله: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾﴾: متضمّنٌ للأمرين على التفصيل، وإلهامُ القيام بهما، وسلوك طريق السّالكين إلى الله تعالى).

الشرح

سورة الفاتحة جامعة لمعاني العبودية، وأصول الإيمان. وهذا سر فرضها في كل ركعة، في كل صلاة. وفي أثنائها هذه **الآيات الثلاث**:

- ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾: الدالة على الدينونة والخضوع لله ربِّ العالمين، الرحمٰن الرحيم، مالك يوم الدين، فإن ذلك لازم الإقرار بذلك.

- ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿٥﴾﴾: الدالة على التفويض والتوكل والافتقار، وعدم الاغترار.

- ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾﴾: الدالة على طلب الهداية لطريق العبادة الصحيحة المقبولة، الذي سار عليه المنعم عليهم، غير المغضوب عليهم ولا الضالين.

* * *



الخاتمة

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

❁ (والله الموفّق بمنّه وكرمه. والحمد لله وحده. وصلّى الله على من لا نبيّ بعده، وآله وصحبه ووارثيه وحزبه).

الشرح

الحمد لله ربِّ العالمين على ما وفق ويسر، فإياه نعبد وإياه نستعين، فقد وفقنا لاستشراح هذا الكتاب المفيد، وأعاننا على ذلك. قال تعالى عن خطيب الأنبياء شعيب عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴿٨٨﴾﴾ [هود: ٨٨]. ورحم الله الشيخ أحمد بن علي المقريزي، رحمة واسعة على ما أودع في هذا الكتاب من العلوم النافعة، والتقسيمات المفيدة. ونسأله تعالى أن يجعلنا مخلصين له الدين. حنفاء لله غير مشركين. والحمد لله ربِّ العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ونبيّه محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.





فهرس المراجع

١ ـ القرآن الكريم.

٢ ـ الأحاديث المختارة (المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما): المؤلف: المقدسي؛ ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي، دراسة وتحقيق: معالي الأستاذ الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، الناشر: دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

٣ ـ الأدب المفرد بالتعليقات: المؤلف: البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، حققه وقابله على أصوله: سمير بن أمين الزهيري، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٤ ـ إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: المؤلف: الألباني؛ محمد ناصر الدين الألباني، إشراف: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٥ ـ الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة: المعروف بالموضوعات الكبرى: المؤلف: الملا علي القاري، نور الدين علي بن محمد بن سلطان، المحقق: محمد لطفي الصباغ، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ.

٦ ـ إعلام الموقعين عن ربِّ العالمين: المؤلف: ابن قيم الجوزية؛ محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، المحقق: محمد عبد السلام إبراهيم، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

٧ ـ بدائع الفوائد: المؤلف: ابن قيم الجوزية؛ محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، المحقق: علي بن محمّد العمران (إشراف: بَكر بن عَبدِ اللهِ أَبُو زَيْد)، الناشر: دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ.

٨ ـ **تاريخ بغداد**: المؤلف: الخطيب البغدادي؛ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي البغدادي، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

٩ ـ **تجريد التوحيد المفيد**: المؤلف: المقريزي؛ تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر المصري الشافعي، المحقق: علي بن محمد العمران، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.

١٠ ـ **التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع**: المؤلف: ابن تيمية؛ تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، المحقق: د. محمد بن عودة السعوي، الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة: السادسة، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

١١ ـ **تفسير أسماء الله الحسنى**: المؤلف: أبو إسحاق الزجاج؛ إبراهيم بن السري بن سهل، المحقق: أحمد يوسف الدقاق، الناشر: دار الثقافة العربية، القاهرة ـ مصر.

١٢ ـ **تفسير القرآن العظيم (تفسير ابن كثير)**: المؤلف: ابن كثير؛ أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، المحقق: سامي بن محمد سلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

١٣ ـ **التفسير القيم لابن القيم**: المؤلف: ابن قيم الجوزية؛ محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، جمعه: محمد أويس الندوي، المحقق: محمد حامد الفقي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

١٤ ـ **تيسير الكريم الرحمٰن في تفسير كلام المنان (تفسير السعدي)**: المؤلف: ابن سعدي؛ عبد الرحمٰن بن ناصر بن عبد الله السعدي، المحقق: عبد الرحمٰن بن معلا اللويحق، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

١٥ ـ **جامع البيان في تأويل القرآن (تفسير الطبري)**: المؤلف: الطبري؛ أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي الطبري، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

١٦ ـ **الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)**: المؤلف: القرطبي؛ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي الأندلسي، المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

١٧ ـ **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**: المؤلف: أبو نعيم الأصبهاني؛ أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، الناشر: السعادة، بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.

١٨ ـ **دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة**: المؤلف: البيهقي؛ أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، المحقق: د. عبد المعطي قلعجي، الناشر: دار الكتب العلمية، دار الريان للتراث، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

١٩ ـ **الدين الخالص**: المؤلف: محمّد صدّيق حسن خان القنوجي البخاري، المحقق: محمد زهري النجار، الناشر: مكتبة الفرقان، مصر.

٢٠ ـ **زاد المسير في علم التفسير**: المؤلف: ابن الجوزي؛ جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمٰن بن علي بن محمد الجوزي، المحقق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٢١ ـ **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**: المؤلف: الألباني؛ أبو عبد الرحمٰن محمد ناصر الدين، ابن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٢٢ ـ **السُّنَّة**: المؤلف: عبد الله ابن الإمام أحمد؛ أبو عبد الرحمٰن عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيبانيّ البغدادي، المحقق: د. محمد بن سعيد بن سالم القحطاني، الناشر: دار ابن القيم، الدمام ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٢٣ ـ **سنن ابن ماجه**: المؤلف: ابن ماجه؛ أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية ـ فيصل عيسى البابي الحلبي.

٢٤ ـ **سنن أبي داود**: المؤلف: أبو داود؛ سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السجستاني، المحقق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، الناشر: دار الرسالة العالمية، بيروت ـ لبنان، ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.

٢٥ ـ **سنن الترمذي**: المؤلف: الترمذي؛ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.

٢٦ ـ **كتاب السنن المعروف بالسنن الكبرى (سنن النسائي الكبرى)**: المؤلف: النسائي؛ أبو عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي، المحقق: مركز البحوث بدار التأصيل، الناشر: دار التأصيل، القاهرة ـ مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣هـ ـ ٢٠١٢م.

٢٧ ـ **السنن الكبير (سنن البيهقي الكبرى)**: المؤلف: البيهقي؛ أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، المحقق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية (الدكتور/ عبد السند حسن يمامة)، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م.

٢٨ ـ **شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة**: المؤلف: اللالكائي؛ أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي، المحقق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، الناشر: دار طيبة، السعودية، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م.

٢٩ ـ **شرح العقيدة الطحاوية**: المؤلف: ابن أبي العز؛ صدر الدين محمد بن علاء الدين عليّ بن محمد ابن أبي العز الحنفي، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الرابعة، ١٣٩١هـ.

٣٠ ـ **شرح العمدة لشيخ الإسلام ابن تيمية ـ من أول كتاب الصلاة إلى آخر باب آداب المشي إلى الصلاة**: المؤلف: ابن تيمية؛ تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، المحقق: خالد بن علي بن محمد المشيقح، الناشر: دار العاصمة، الرياض ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٣١ ـ **شعب الإيمان**: المؤلف: أبو بكر البيهقي؛ أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي ـ الهند، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض ـ المملكة العربية السعودية، بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م.

٣٢ ـ **شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل**: المؤلف: ابن قيم الجوزية؛ محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، الناشر: دار المعرفة، بيروت ـ لبنان، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

٣٣ ـ **صحيح ابن حبان**: المؤلف: ابن حبان؛ محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

٣٤ ـ **صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه)**: المؤلف: البخاري؛ محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر عن نسخة الإمام أبي الحسن اليونيني بروايات الأصيلي وأبي ذر الهروي وأبي الوقت السجزي وأبي القاسم ابن عساكر، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٣٥ ـ **صَحِيحُ التَّرْغِيب وَالتَّرْهِيب**: المؤلف: الألباني؛ أبو عبد الرحمٰن محمد ناصر الدين ابن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم الأشقودري الألباني، الناشر: مكتَبة المَعارف لِلنَشْرِ والتوزيْع، الرياض ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٣٦ ـ **صحيح الجامع الصغير وزياداته**: المؤلف: الألباني؛ أبو عبد الرحمٰن محمد ناصر الدين ابن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم الأشقودري الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٣٧ ـ **صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ)**: المؤلف: الإمام مسلم؛ مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان.

٣٨ ـ **فتح الباري شرح صحيح البخاري**: المؤلف: ابن حجر؛ أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، الناشر: دار المعرفة، بيروت ـ لبنان، ١٣٧٩هـ.

٣٩ ـ **الكامل في ضعفاء الرجال**: المؤلف: ابن عدي؛ أبو أحمد بن عدي الجرجاني، المحقق: عادل أحمد عبد الموجود ـ علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الناشر: الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٤٠ ـ **المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي**: المؤلف: النسائي؛ أبو عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب ـ سوريا، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٤١ ـ **مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية (مجموع الفتاوى)**: المؤلف: ابن تيمية؛ تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، المحقق: عبد الرحمٰن بن محمد بن قاسم. الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية ـ المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

٤٢ ـ **مختصر المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة**: المؤلف: الزرقاني؛ محمد بن عبد الباقي بن يوسف بن أحمد بن علوان الزرقاني، المحقق: محمد بن لطفي الصباغ، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٤٣ ـ **مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين**: المؤلف: ابن قيم الجوزية؛ محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، المحقق: محمد المعتصم بالله البغدادي، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

٤٤ ـ **المستدرك على الصحيحين**: المؤلف: الحاكم؛ أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري، المحقق: أبو عبد الرحمٰن مقبل بن هادي الوادعي، الناشر: دار الحرمين، القاهرة ـ مصر، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

٤٥ ـ **مسند الإمام أحمد بن حنبل**: المؤلف: أحمد بن حنبل؛ أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، المحقق: شعيب الأرنؤوط ـ عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.

٤٦ ـ **مسند الدارمي (سنن الدارمي)**: المؤلف: الدارمي؛ أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمٰن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي، المحقق: حسين سليم أسد الداراني، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ ـ ٢٠٠٠م.

٤٧ ـ **المعجم الأوسط**: المؤلف: الطبراني؛ أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي الطبراني، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٤٨ ـ **المعجم الكبير (معجم الطبراني الكبير)**: المؤلف: الطبراني؛ أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي الطبراني، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة ـ مصر، الطبعة: الثانية.

٤٩ ـ **معجم مقاييس اللغة**: المؤلف: ابن فارس؛ أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٥٠ ـ **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة**: المؤلف: السخاوي؛ شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمٰن بن محمد السخاوي، المحقق: محمد عثمان الخشت، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٥١ ـ **الملل والنحل**: المؤلف: الشهرستاني؛ أبو الفتح محمد بن عبد الكريم، المحقق: أحمد فهمي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

٥٢ ـ **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**: المؤلف: المقريزي؛ تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر المصري الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.

٥٣ ـ **موطأ الإمام مالك**: المؤلف: الإمام مالك؛ مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م.



فهرس الموضوعات

الموضوع | الصفحة